د. صالح بلحاج

أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة

1956 - 1965





دار قرطبة

د. صالح بلحاج

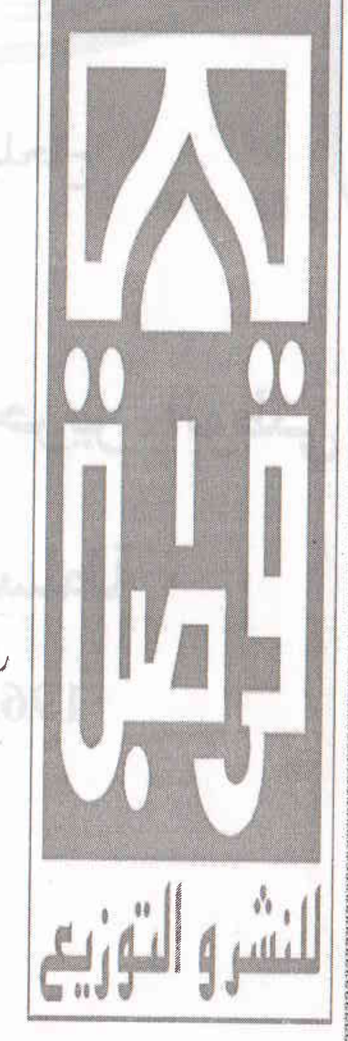
أزمات جبهة التحرير الوطني

وصراع السلطة

1965 -1956

دار قرطبة





الطبعة الأولى

1427هـ - 2006م

رقم الإيداع القانوني: 577 - 2006 Dépôt légal: 2006 - 577

ردمك: 8-46-812-9961 ISBN: 9961-812-46-8

طريق المندرين، قطعة 68. المحمدية- الجزائر

الهاتف: 00-65-13-050

البريد الإلكتروني: Kortoba_dz@hotmail.com

مقدمة

واضح من العنوان أن الإطار الزمني لهذا الكتاب هو الفترة الممتدة من 1956 إلى 1965. مبرر ذلك أن التاريخ الأول صادف بداية أزمات الجبهة المتعلقة بمسألة السلطة والقيادة في الحركة. كان ذلك على وجه الخصوص بمناسبة مؤتمر الصومام وما نشأ بسببه من خلاف بين قيادة الداخل من حول عبان رمضان وبعض أعضاء الوفد الخارجي، لاسيما بن بلة وبوضياف بدرجة أقل. في الفترة السابقة على ذلك الحدث التاريخي لم تسجّل أزمة من أجل القيادة لأن الفترة المذكورة تميزت بانقطاع الاتصال بين الولايات بعد الانطلاقة في أول نوفمبر 1954، وبتفكك القيادة الوطنية التي فجرت العمل المسلح نتيجة وفاة بعض أعضائها (ديدوش ومصطفى بن بولعيد) واعتقال أحدهم (رابح بيطاط) وبقاء منسقها الوطني (محمد بوضياف) في الخارج.

مبرر التاريخ الأخير، سنة 1965، يعود إلى اعتقادنا أن أزمات السلطة التي دارت أثناء حرب التحرير انتهت في تلك السنة بتحقيق الهدف الذي من أجله ومنذ 1960 سعى أحد أطراف الصراع، أعني جيش الحدود بقيادة هيئة الأركان العامة. في نظر قادة ذلك الطرف، كانت الصيغة المعتمدة في 1962، والتي تمثلت في اقتسام السلطة مع أحد القادة التاريخيين المدنيين، أحمد بن بلة، مجرد حل مؤقت ريثما تتوفر الظروف الملائمة لتحقيق الهدف الأسمى، وهو استلام السلطة بكاملها، وذلك ما حدث في جوان 1965. في الفترة الفاصلة بين الموعدين، تطورت الحياة الداخلية للجبهة في صورة سلسلة من الأزمات، كانت السلطة رهانها الدائم. وتميزت تلك الأزمات بدرجات متفاوتة من التوتر الذي تزايد بالتدريج إلى أن بلغ أقصى درجاته في 1962 حيث تحول إلى مواجهة مسلحة لأن السلطة أصبحت في ذلك الوقت شاغرة، تنتظر من يأخذها.

يكتسي تحليل الحياة الداخلية للجبهة، من نزاعات وأزمات وتطورات ميزان القوى في القيادة، ومسألة السلطة فيها بوجه عام أهمية مزدوجة، فهو من ناحية يمهد لفهم التطورات اللاحقة بالكشف عن الامتدادات التاريخية لأزمة *الجبهة* في

1962، ويمدُنا من ناحية أخرى بعناصر تفسيرية عن الجذور التاريخية لطبيعة النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال بوجه عام. ذلك أنه من المعلوم أن الحاضر، كقاعدة عامة، هو في جزء منه امتداد للماضي وأن الماضي يفسر، على الأقل جزئيا كذلك، الحاضر وقد يتعدى الحاضر إلى تحديد المستقبل. وهذه العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل قوية في الحالة التي تهمنا.. فجبهة التحرير الوطني هي التي حكمت البلاد بعد الاستقلال. يوجد إذاً مجال للتساؤل عما إذا كانت هناك استمرارية بين *الجبهة* أثناء الحرب وبعد الاستقلال، بأي معنى وفي أي جانب ؟ لا شك في أن الجواب عن هذا يستلزم معرفة طبيعة هذا التنظيم منذ نشأته.

في الظاهر، كانت الجبهة حركة تحرر وطني عاملة بقيادة جماعية وهيئات قيادية منتخبة هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. تلك هي الصورة التي رسمتها الجبهة لنفسها، ويمكن أيضا أن تتكون لدى الناظر الذي يكتفي بدراسة التنظيم من خلال نصوصه الأساسية.

لكن ينبغي ألا يتم تحليل الجبهة بالاعتماد فقط على نصوصها. أولا، لأنه من المعلوم أن تلك النصوص باستثناء بيان أول نوفمبر، أي *أرضية الصومام* (أوت 1956) و *القانون الأساسي للجبهة والمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية* (جانفي 1960) و*برنامج طرابلس* (ماي 1962) كانت من إنتاج مجموعات صغيرة من مثقفي *الجبهة*، وأن المصادقة عليها قد تمت بسهولة ودون مناقشة كافية وأنها في نهاية الأمر لم تطبق. ولا نحسب أننا سنخطئ إذا قلنا إن إطارات كثيرة في *الجبهة* لم تقرأها أصلا، ناهيك عن التأمل فيها والعمل وفق ما نصت عليه. وعلى ذلك، تكون تلك النصوص معبرة عن رؤى وتصورات مثقفين لم تكن لهم سلطة حقيقية في أيام الحرب، تصورات كان هؤلاء يعتقدون أنها تحظى - أو ينبغي أن تحظى - بدعم بعض الأوساط في *الجبهة*، ولعل الأمر كان كذلك بالفعل، غير أننا لا نعرف مدى ذلك الدعم لأن التصويت عليها لم يكن دليلا على الإيمان بمضمونها.

ثانيا لأن تحليل النصوص يُبقينا في مستوى الظاهر والرسمي، أي مستوى المبادئ المعلنة ومجريات الأمور في الاجتماعات الرسمية الكبرى، وهي بالدرجة الأولى مختلف دورات *المجلس الوطني للثورة الجزائرية*، وأشهر اجتماعات *الحكومة المؤقتة*. والحال أن المناقشات والتسويات الحاسمة كانت تتم في الكواليس، في اجتماعات مصغرة جانبية وغير رسمية، لا في الاجتماعات

العامة. كان ذلك من ثوابت أسلوب عمل *الجبهة* في تلك المناسبات، وستكون لنا فرصة الوقوف عليه عند تناول تلك الدورات.

تحليل الحياة الداخلية للجبهة سيمكن من تجاوز الصورة التي رسمتها هي لنفسها وروجت لها بعض الكتابات، وسوف يكشف واقعا مختلفا قوامه الصراعات الشخصية والفئوية وشخصنة السلطة والتلاعب بالمؤسسات. سيعدل الصورة الرسمية إلى حد كبير، لكن من دون إسقاطها تماما لأن المبادئ والمؤسسات القيادية الرسمية لعبت بالفعل أدوارا في أوقات وحالات معينة، غير أنها لم تشكل بتاتا محور العمليات السياسية التي كانت دائما خاضعة لآليات وضوابط غير مكتوبة وضعها القادة وقاموا بتطويرها خارج المؤسسات الرسمية.

هناك إذاً تناقض بين الظاهر والمستتر يتجلى من جملة أمور أخرى في مسألة قيادة الثورة التي كانت نظريا من اختصاص مؤسساتها التي أنشئت لذلك الغرض، المجلس الوطني بالنسبة إلى التقرير ولجنة التنسيق ثم الحكومة المؤقتة في ما تعلق بالتنفيذ. في الحقيقة، وفي غالبية الأحوال، لم تكن تلك المؤسسات سوى واجهة تأسيسية، من ورائها واقع تميز بتركيز السلطة في يد فرد أو مجموعة من الأفراد، في تناقض واضح مع مبدأ القيادة الجماعية الذي حظي بموافقة الجميع. في ما يخص هذا المبدأ الأخير تحديدا، عندما نلقي نظرة على ممارسة السلطة في القمة، نلاحظ أنه لم يطبق إلا في فترة قصيرة جدا، أثناء الإعداد لأول نوفمبر، أي في فترة لم يكن المبدأ فيها قد أدرج ضمن نصوص رسمية (ورد لأول مرة في أرضية الصومام).

في الفترة الممتدة من مؤتمر الصومام إلى أوت 1957، وفي ظل المناداة باحترام ذلك المبدأ، كانت السلطة السياسية مركزة في الواقع بين أيدي عبان رمضان ضمن *لجنة التنسيق والتنفيذ*. ابتداء من دورة القاهرة للمجلس الوطني (أوت 1957)، ودائما تحت شعار القيادة الجماعية، تركزت السلطة العليا بين أيدي "الباءات الثلاث" الذين مارسوا أوسع السلطات المدنية والعسكرية ضمن لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة إلى غاية ديسمبر 1959، والمدنية في الفترة اللاحقة إلى غاية وقف القتال، ماعدا واحدا منهم، لخضر بن طوبال، الذي تراجع دوره منذ أوت 1961 على إثر الدورة الرابعة للمجلس الوطني.

غير أن مبدأ القيادة الجماعية، ورغم عدم تطبيقه في إدارة شؤون الثورة، قام بدور إيجابي، إذ أن وجوده في ذاته كمبدأ حال دون ظهور "زعيم للثورة"، واستنادا إليه تمكنت مختلف القيادات والتنظيمات من ممارسة رقابة متبادلة كانت

في فترة المفاوضات خاصة مفيدة لأنها شكلت رادعا للاتجاهات المعتدلة التي لم تخل *الجبهة* منها ، وحثت المفاوضين على التمسك بالمطالب الوطنية الأساسية.

بعد متابعة الحياة الداخلية للجبهة، تتجلى لنا تلك الحياة بالدرجة الأولى في صورة سلسلة من النزاعات والصراعات. تكمن السمة الأولى لتلك النزاعات في ارتباطها الوثيق بمسألة السلطة والزعامة. في فترة أولى (1955-1956)، صراع حول الزعامة : من يكون زعيم الثورة. اتخذ ذلك النزاع صورة خصومة حول أولوية الداخل والخارج. كان النزاع مكشوفا بين قائدين أراد كل منهما صراحة أن يكون الزعيم الأوحد لجبهة التحرير، عبان رمضان في الداخل، وأحمد بن بلة ضمن الوفد الخارجي بالقاهرة. في بعض الأحيان، كان النزاع بين السياسي والعسكري : لمن تكون الغلبة، للسياسي أم للعسكري ؟ أشهر مثال عن ذلك الصنف من النزاعات وقع سنة 1957 بين عبان رمضان وقادة الولايات، في مقدمتهم كريم وبوصوف وبن طوبال. ومثال آخر عن الصراع بين السياسي والعسكري نجده في الفترة الأخيرة من الحرب، بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة.

السمة الأخرى للنزاعات التي شهدتها قيادة *الجبهة* أنها لم تكن سياسية، بمعنى الاختلاف حول مواقف وتوجهات سياسية. بالعكس، ما يلاحظه المتتبع للموضوع هو عموما سهولة التوصل إلى الاتفاق حول القضايا السياسية في *الجبهة*، سواء تعلق الأمر بمواقف وقرارات أو باستراتيجية، أو بالمصادقة على نصوص إيديولوجية وسياسية. كان التوصل إلى إجماع سهل حول تلك المسائل قاعدة عامة طوال أيام الحرب، من أرضية الصومام[1] عام 1956، إلى *القوانين الأساسية للجبهة والمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية* في جانفي 1960، إلى *برنامج طرابلس* في ماي - جوان 1962.

ويصدق هذا أيضا على القرارات والتوجهات العامة المتخذة في مختلف الدورات التي عقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية. فلقد زخرت تلك الدورات والاجتماعات بالخلافات لكنها لم تكن خلافات حول التوجهات السياسية وإنما حول ممارسة السلطة وتوزيع المناصب القيادية. في الدورة الثانية (أوت 1957)، كان الخلاف حول أولوية السياسي والعسكري، أي من يحكم الآخر

(1) كانت أرضية الصومام مصدر خلافات مع الوفد الخارجي بسبب مبدأ سيادة الداخل على الخارج، أما أثناء المؤتمر فلم تثر المصادقة عليها مشاكل تذكر رغم تحفظ عدد من الحاضرين (ممثلي الولاية الثانية مثلا) على بعض ما ورد فيها.

منهما. في الدورة الثالثة (جانفي 1960)، كان الخلاف حول قيادة الجيش ومنصب رئاسة الحكومة، وليس حول النصوص والقرارات التي صادقت عليها الدورة. في الدورة الرابعة (أوت 1961)، تركز الخلاف حول القيادة. وفي الدورة الخامسة (فيفريي 1962)، كان الخلاف سياسيا في ظاهره (حول اتفاقيات إيفيان)، لكنه في الواقع، كان خلافا حول السلطة، وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة، حيث تظاهرت هيئة الأركان العامة بمعارضة الاتفاقيات ولكن فقط بهدف إضعاف الحكومة المؤقتة التي قامت بإبرامها. لم تكن النزاعات سياسية، بين اتجاهات أو جماعات توحدها مواقف سياسية واحدة، بل كانت بين زمر موالية لهذا القائد أو ذاك، كل واحد يحاول من خلالها دعم مواقع قائد الزمرة وتوسيعها على حساب مواقع المنافسين.

لماذا ضعف الخلافات السياسية وغلبة الخلافات المتعلقة بالسلطة ؟ عن العنصر الأول من السؤال : يرجع ضعف الخلافات السياسية إلى طبيعة *الجبهة* وبرنامجها. كانت *الجبهة* حركة تحررية تمكنت من احتواء تيارات وحساسيات الحركة الوطنية الأخرى وضمت قياداتها إليها كأشخاص لا كتنظيمات. كان ذلك واضحا منذ البداية، وقد ظل قادتها يذكرونهم من حين لآخر أن تنظيماتهم قد انتهت. وكان برنامج *الجبهة* واضحا وبسيطا، وهو الاستقلال الوطني. مضمون الاستقلال، جزائر ما بعد الاستقلال، نظامها السياسي والاقتصادي، مشروع المجتمع الجزائري المستقل، كل ذلك امتنعت القيادة عن فتح نقاش حوله. أسلوب النضال كان واضحا هو الآخر : العمل المسلح، والعمل الدبلوماسي في النصف الثاني من الحرب. نلاحظ إذاً انعدام أرضية لخلافات سياسية جوهرية. فإذا كان محظورا على التيارات السياسية القديمة أن تعبر عن تصوراتها الخاصة، ومن غير الممكن النقاش حول المستقبل، ولا حول وسائل النضال الأساسية لانعدام غيرها، فمن غير المتوقع ظهور خلافات سياسية كبرى.

عن غلبة الخلافات حول السلطة، كان ذلك منسجما مع طبيعة الطبقة التي قامت بشن الحركة وتأطيرها وقيادتها. فلقد نشأ الاتجاه الوطني الراديكالي وتطور لدى عناصر تنتمي إلى البرجوازية الصغيرة، من صغار المستخدمين في الإدارة الفرنسية، والمعلمين، وصغار التجار والحرفيين، وضباط الصف في الجيش الفرنسي... هذه العناصر بحكم ظروفها الموضوعية (على احتكاك مباشر ويومي مع المستعمر) والذاتية (امتلاك قدر من التعليم مكنها من الاطلاع على تاريخ الثورات والحركات التحررية) كانت أكثر إدراكا لطبيعة النظام

الاستعماري وقدرة على التفكير في سبل القضاء عليه. وكان أعضاء تلك الطبقة أشد معاناة وتأثرا من وضعهم كمستعمَرين، في أسفل السلم الاجتماعي، وهم في بلدهم ورغم امتلاك ما يؤهلهم لكي يكونوا في مرتبة أرقى من ذلك. انطلاقا من هذا يكون الحل الوحيد لمشاكلهم هو إزالة النظام المسئول عن وضعيتهم، والذي يمنعهم من الارتقاء إلى مراتب أعلى وتسيير شئون بلادهم. موضوعيا إذاً، يتمثل برنامجهم في إخراج الحكام الأجانب (المستعمرين والمعمِّرين) للحلول محلهم. طبعا، لا يجوز لهذا التحليل أن يقلل من أهمية الشعور الوطني الذي أجج رغبتهم في تحرير وطنهم، وجعلهم متأثرين لمعاناة شعبهم من البسطاء والفقراء وجماهير العمال والفلاحين. لكن طالما أن المسئول عن كل ذلك "شخص واحد"، إن جاز القول، هو المستعمِر، فهناك لقاء وتطابق بين مصالح الجميع.

من هنا يتبين أن مصالحهم كأشخاص كانت مرتبطة بتحرير البلاد، وأن هدفهم كان ممارسة السلطة في بلادهم، وعلى شعبهم لإدراكهم أنهم مؤهلون لتمثيله وقيادته بدليل أنهم كانوا المبادرين بـ"إيقاظه" وتجنيده وتنظيمه والزج به في معركة التحرير. هذا لا يتنافى طبعا مع اعتقادهم أنهم سيمثلونه خير تمثيل وأنهم سيكونون "خير مرشد له" وقادرين على حل مشاكله بعد الاستقلال... الخ. في هذا المنظور، يغدو الصراع على الزعامة والسلطة أثناء الحرب تمهيدا للفوز بتلك السلطة بعد الاستقلال. هذا هو السبب في أن السلطة كانت من صميم الانشغالات لدى القادة، وفي استمرارية الخلافات حولها طيلة أيام الحرب.

كان الخط الممثل لتطورات مسألة السلطة والصراع من أجلها في قيادة الجبهة على النحو التالي: حاول مؤتمر الصومام تكريس غلبة السياسي على العسكري لكنه لم يفلح في ذلك، إذ سرعان ما تمكن العسكريون، في أوت 1957، من تدجين السياسيين وبسط هيمنتهم على قيادة *الجبهة*، من خلال ثلاثة أشخاص ركزوا بين أيديهم كل السلطات وأصبحوا مصدر كل القرارات المهمة لمصير الثورة، وهم الثلاثة كريم وبوصوف وبن طوبال. امتد "العصر الذهبي" لهؤلاء الثلاثة من الدورة الثانية للمجلس الوطني في أوت 1957 إلى غاية الدورة الثالثة في جانفي 1960، والتي صادفت بداية انحطاط دور الثلاثي المذكور، انحطاط تواصل في ما بعد نتيجة التعاظم التدريجي للدور السياسي الذي أخذت تمارسه قوة عسكرية جديدة أنشأ إطارها التأسيسي المجلس الوطني في الدورة ذاتها، وهي *قيادة الأركان العامة* التي دشنت مرحلة جديدة تميزت بانشطار القيادة إلى شقين، شق مدني تمثله *الحكومة المؤقتة*، وشق عسكري تمثله هيئة الأركان، وبينهما خلافات متزايدة هيمنت على مجريات الأمور الداخلية للجبهة طيلة الفترة الممتدة

من منتصف 1960 إلى غاية وقف القتال. تميزت الفترة اللاحقة بمزيد من التوتر والصراع، وأدى ذلك إلى مواجهة علنية بين الجانبين في "مؤتمر طرابلس" الذي صادف بداية "أزمة صيف 1962" التي بلغت ذروتها في صدامات مسلحة انتهت في شهر سبتمبر التالي بانتصار أحد المتنازعين وانتخاب المجلس التأسيسي. بعد ذلك، ومن أجل الهدف ذاته، مالبث التحالف المنتصر أن انكسر ليستمر الصراع بين طرفيه إلى غاية انتصار أحدهما في 19 جوان 1965. هذه هي التطورات التي سوف نعالجها على امتداد الفصول الأربعة التالية:

الفصل الأول: عهد الثلاثي كريم - بوصوف - بن طوبال.

الفصل الثاني: في الخلاف بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة.

الفصل الثالث: من وقف القتال إلى إعلان الاستقلال.

الفصل الرابع : من إعلان الاستقلال إلى 19 جوان 1965.

الفصل الأول

عهد الثلاثي كريم - بوصوف - بن طوبال

1957-1959

كان مؤتمر الصومام قد جسد محاولة تغليب السياسي على العسكري في قيادة *الجبهة* من خلال المبدأ الذي نص عليه (أولوية السياسي على العسكري) وإنشاء قيادة تنفيذية كان التفوق العددي ضمنها للسياسيين، لكن تلك المحاولة انتهت في أوت 1957 على إثر الدورة الثانية للمجلس الوطني التي دشنت عهد العقداء كريم وبوصوف وبن طوبال. رضخ السياسيون للأمر الواقع[1] باستثناء واحد منهم هو عبان رمضان الذي أبدى مقاومة شديدة لانفراد العسكريين بقيادة حرب التحرير. إصرار العسكريين على الاحتفاظ بتفوقهم من ناحية وتمادي عبان في مقاومتهم من ناحية ثانية، كانا السببين الرئيسيين لقيام الأولين بتصفية الأخير، ومواصلة التحكم في مصير الثورة وترسيخ "نظامهم". وذلك النظام هو الذي كان مهيمنا على قيادة *الجبهة* في الفترة الممتدة من أوت 1957 إلى ديسمبر 1960، وفي ظله وتحت تأثيره إلى حد كبير، وقعت التطورات اللاحقة. لم يغير إنشاء *الحكومة المؤقتة* في سبتمبر 1958 قيد أنملة في سيطرة الثلاثي العسكري، إذ بقيت الحكومة خاضعة[2] لإرادتهم بحجة أنهم كانوا عقداء يمثلون جيش التحرير فيها، واستمرت الصراعات التي كانت قائمة من قبل وتفاقمت في نهاية 1958 إلى حد مكن كريم وبوصوف وبن طوبال من إيجاد الذرائع الكافية لتجميد تلك الحكومة تماما ابتداء من صيف 1959، واستدعاء العسكريين لحل الأزمة. اجتمع العسكريون وقاموا بإعداد الدورة الثالثة للمجلس الوطني. انعقدت تلك الدورة فحلت الأزمة وأعادت توزيع الأوراق بطريقة أنهت السيطرة المطلقة لثلاثي العقداء، وأنشأت هيئة عسكرية تحولت في ما بعد إلى منافس خطير للحكومة بوجه عام وللثلاثي العسكري سابقا بوجه خاص. هذه هي المواضيع التي سنعالجها على امتداد هذا الفصل الأول.

(1)- في هذا المعنى كتب دحلب: "كان عبان وحده هو الذي ثار. ولم نقدم له أي دعم. وصفني في ما بعد، على انفراد ولمدة طويلة، وكذلك فعل مع بن خدة، بجميع النعوت التي كان يعرفها، وصب علينا جام غضبه". يراجع:

S. Dahlab, *Pour l'indépendance de l'Algérie, Mission accomplie*, Ed. Dahlab, Alger, 1990, p. 84.

(2)- من المراجع العديدة التي أشارت إلى ذلك يمكن العودة إلى:

G. Meynier, *Histoire intérieure du FLN.*, 1954-1962, Casbah Editions, Alger, 2003, p. 365.

محاولة فاشلة لتغليب السياسي على العسكري

بإقرار أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج في مؤتمر الصومام تمكن عبان من احتلال موقع الصدارة في قيادة الجبهة. لكن مدة الانتصار لم تكن طويلة، إذ بعد سنة من ذلك تحالف العسكريون من قادة الولايات، فقاموا بإفشال محاولته وكرسوا نهائيا تبعية السياسي للعسكري في قيادة الحركة.

أ. عبان وأولوية السياسي على العسكري

لقد اندرج مؤتمر الصومام (بغض النظر عن المسائل المهمة التي قام بتسويتها والإنجازات التنظيمية والتأسيسية التي حققها) بشكل واضح في سياق الصراع من أجل الاستحواذ على القيادة. كانت نزاعات الزعامة قد ظهرت في 1955، لاسيما بين الوفد الخارجي[1] وجماعة العاصمة[2]. وعندما شرع عبان في التحضير للمؤتمر، كان يعلم جيدا العوائق الأساسية الواقفة في طريقه نحو السلطة العليا لقيادة حرب التحرير. تمثلت تلك العوائق في أعضاء الوفد الخارجي المنتمين إلى "القادة التاريخيين" الذين أعدوا للعمل المسلح. كان أولئك القادة بالخارج، فمبدأ أولوية الداخل على الخارج، إذا، سيحل المشكلة معهم، في اعتقاد عبان طبعا. في الداخل، كان أمام عبان قادة الولايات ونوابهم الذين استمدوا قوتهم من الإشراف على جيش التحرير، ومشروعيتهم من انتمائهم إلى تيار النشطاء الذين أنشئوا *الجبهة* وخططوا لأول نوفمبر. للتفوق على هؤلاء، وضع عبان أولوية السياسي على العسكري. لكن الطابع الظرفي للمبدأين السابقين، بمعنى اندراجهما في منظور الصراع على السلطة، لا يعني أن كل ما أراده عبان من فرضهما. فأقواله ومواقفه تؤكد تعلقه بسلطة سياسية مدنية متفوقة على

(1)- ضم الوفد الثلاثة الذين كانوا في القاهرة أيام الإعداد لأول نوفمبر - آيت احمد، محمد خيضر، واحمد وبن بلة، ومحمد بوضياف، المنسق الوطني للجنة الستة التي شنت العمل المسلح، والذي ذهب إلى الناظور بالمغرب ثم التحق بهم في القاهرة.

(2)- ضمت الجماعة على الخصوص: عبان، كريم، بن مهيدي، والعقيد أوعمران.

السلطة العسكرية؛ وكذلك في ما يخص أولوية الداخل على الخارج التي تعطي الغلبة لساحة المواجهة الحقيقية الموجودة في الداخل، والأولوية لأسلوب الكفاح المعتمد فيها، وهو العمل المسلح. كلا المبدأين كانا في انسجام واضح مع العقل والمنطق وتاريخ الحركات التحررية. غير أن سلامة المبدأين من الناحية السياسية والثورية العامة لا تنقص شيئا من حقيقة مطابقتهما لانشغالات عبان رمضان الظرفية الساعية للانفراد بالسلطة العليا في *الجبهة*.

لم تكن مهمة عبان سهلة، لكن الظروف التي انعقد فيها المؤتمر مكنته من تمرير مشروعه بسهولة نسبية. كان الوفد الخارجي غائبا عن المؤتمر. ومع عسكريي الداخل[1]، استفاد عبان من دعم اثنين من القادة التاريخيين هما بن مهيدي وكريم، فتمكن بفضلهما من إنجاح تصوراته. في الوقت نفسه، وبحجة الوحدة الوطنية، فتح عبان باب *الجبهة* واسعا أمام قيادات الأحزاب الوطنية الإصلاحية التي التحقت *بالجبهة* سنة 1955 بالنسبة إلى *المركزيين*، وسنة 1956 في ما يخص *العلماء* وحزب *الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري*. من هذه الجهة كان عبان مطمئنا، إذ لا أحد من المركزيين والعلماء وأصدقاء عباس يمكن أن ينافسه، بل إن حضورهم المكثف يعزز مواقعه، على الأقل لأنه ينتمي مثلهم إلى "السياسيين" ولأنهم مدينون له بوصولهم إلى مواقع القيادة في *المجلس الوطني للثورة الجزائرية* وفي *لجنة التنسيق والتنفيذ*.

هاهو إذاً عبان وقد خرج منتصرا من مؤتمر الصومام. ما تضمنته الوثيقة التي أقرها المؤتمر، من برنامج سياسي للجبهة، ومبادئ تنظيمية وأجهزة قيادية، جاء مطابقا لتصوراته. تشكيل القيادة، بيت القصيد لحدث الصومام التاريخي، كان أيضا منسجما مع رغباته، في حدود ما سمح به ميزان القوى القائم حينذاك: قيادة تنفيذية تتكون من خمسة أعضاء، اثنان من القادة التاريخيين، بن مهيدي وكريم، وثلاثة مركزيين هم عبان وبن خدة ودحلب. عسكريان[2] إذاً وثلاثة سياسيين. قيادة جماعية في الظاهر، لكن كان واضحا أن أعضاءها ليسوا سواسية في الثقل

---

[1]- قادة الولايات الثانية والثالثة والرابعة، الأهم عسكريا في ذلك الوقت، كانوا مؤيدين له بدرجات متفاوتة. زيغوت يوسف مثلا كانت له تحفظات على بعض من تصورات عبان لكنه اتفق معه على توحيد الحركة وعلى اعتبار الوفد الخارجي مقصرا في تزويد الداخل بالأسلحة.

[2]- بالقدر الذي يمكن فيه اعتبار بن مهيدي عسكريا في ذلك الوقت، لأنه كان مؤيدا تماما ومتفقا مع تصورات السياسي عبان.

السياسي والسلطات التي يمارسونها. توزيع المهام[1] بين الخمسة عكس التفاوت في ما بينهم وجعل عبان القائد السياسي رقم واحد للجبهة، ومن حوله بن مهيدي وكريم في الشئون العسكرية، ثم بعد ذلك بن خدة ودحلب في وظائف ليست لها استقلالية سياسية عن عبان، المهندس السياسي الأول.

لكن النجاح الذي حققه عبان في مؤتمر الصومام لم يكن مطلقا، ولابد من عدم المبالغة في تقديره نظرا للمعارضة التي لقيها داخل المؤتمر وخارجه. خلال المؤتمر، لم تعجب نزعة الهيمنة التي أبداها عبان بعض العسكريين[2]، من أمثال عميروش الذي أوحى إلى رئيسه كريم بلقاسم بإبعاد عبان لأنه يريد في رأيه أن يراقب كل شيء ويتدخل في كل شيء. ولخضر بن طوبال، النائب السياسي لقائد الثانية، زيغود يوسف، ونائبه العسكري، علي كافي، تذمرا أيضا من سلوك عبان وأسلوبه الانفرادي لاحتكار الإشراف على سير الأشغال في المؤتمر. في الجهة الغربية من البلاد، لم تشارك الولاية الخامسة بوفد في المؤتمر. مثلها رسميا قائدها بن مهيدي، من دون حضور قائدها بالنيابة، عبد الحفيظ بوصوف الذي لم يكن، في ما يبدو، مطلعا جيدا على حيثيات المؤتمر، من الإعداد إلى النتائج. بعد ذلك، كانت علاقات بوصوف بأحمد بن بلة في السجن (ابتداء من 22 أكتوبر 1956) أقوى من علاقته بالقائد الأول في القيادة التنفيذية. بن بلة وبوضياف أعلنا صراحة معارضتهما الشديدة للجنة التنسيق والتنفيذ ولنتائج المؤتمر، لأسباب عديدة في مقدمتها افتقار هذا الأخير، في تقديرهما، إلى صفة التمثيل[3] وإدماجه لممثلي الأحزاب القديمة في الأجهزة القيادية. كان بن بلة على وجه الخصوص مستعدا للمواجهة مع عبان ومن أجل ذلك كلف محساس بتنظيم المقاومة ضد *لجنة التنسيق والتنفيذ* في ليبيا وتونس بالاتصال مع بعض من إطارات الولاية الأولى في الأوراس.

بالرغم من تلك الخلافات والمعارضة تمكنت لجنة التنسيق من فرض سلطتها على جميع التنظيمات والولايات ما عدا ولاية الأوراس التي كانت الأوضاع فيها

---

[1]- هكذا وزعت المهام ضمن *لجنة التنسيق والتنفيذ* الأولى: بن خدة، قيادة المنطقة المستقلة للجزائر والاتصال مع الأوروبيين؛ سعد دحلب، مكلف بالدعاية وصحيفة *المجاهد*؛ بن مهيدي، مسئول العمل العسكري بالعاصمة؛ كريم بلقاسم، التنسيق بين الولايات؛ عبان رمضان، المسئول السياسي والمالي.

[2]- انظر أمثلة عن ذلك في:

Y. Courrière, *Le Temps des léopards*, Fayard, Paris, 1969, p. 424-425.

[3]- انعقد المؤتمر من دون الولاية الأولى التي مرت بفترة اضطراب وتنافس على قيادتها بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد في مارس 1956، ولا الولاية الخامسة التي شاركت بقائدها العربي بن مهيدي وليس بوفد، ولا فيدرالية فرنسا، ولا الوفد الخارجي للجبهة.

غامضة والفوضى قائمة منذ إلقاء القبض على قائدها مصطفى بن بولعيد ودخول نوابه (شيهاني بشير، عجل لعجول، عباس لغرور) وأخيه عمر بن بولعيد في صراع مكشوف من أجل قيادتها. يوم 22 أكتوبر 1956 تم احتجاز الطائرة المتوجهة من المغرب إلى تونس وعلى متنها بن بلة وبوضياف وخيضر وآيت أحمد ومصطفى لشرف. كانت العملية بمثابة تحييد لأبرز خصوم لجنة التنسيق، أحمد بن بلة، وبدرجة أقل، بوضياف. بعد ذلك، أرسلت لجنة التنسيق العقيد أوعمران إلى تونس لإخماد المعارضة التي كان محساس بصدد تنظيمها، فتمكن الكولونيل من تحييد مساعدي محساس وإرغام زعيمهم على الخروج من تونس.

يمكن القول إذاً إن خريف 1956 شهد تتويج المطامح السياسية لعبان. في أقل من سنتين، تمكن الرجل الغائب عن أول نوفمبر من الارتقاء إلى قمة القيادة في *الجبهة*. لعبت الصفات الذاتية للرجل والظروف التي فرضتها الحرب على قيادات *الجبهة* الدور الحاسم في ذاك الصعود. تمكن عبان، بعد التحاقه بالجبهة، في الشهور الأولى[(1)] من سنة 1955، وفي غياب القادة التاريخيين[(2)] عن العاصمة، وانقطاع الاتصال بين الولايات[(3)]، من تنصيب نفسه قائدا فعليا على رأس قيادة فعلية لثورة التحرير، قامت بعقد اجتماع صادق على قرارات حولتها إلى قيادة رسمية.

لكن سنة 1957، في المقابل، لم يكن مقدراً أبدا أن تكون سنة خير لعبان. ابتداء من جانفي تدهورت الأوضاع الأمنية[(4)] في العاصمة وأصبحت ظروف العمل فيها صعبة للغاية بالنسبة إلى لجنة التنسيق، فقررت مغادرة العاصمة والهجرة إلى تونس. اتُخذ القرار بخمسة وساعة الرحيل كانوا أربعة، بعد إلقاء القبض[(5)] على بن مهيدي وقتله في السجن. تحسبا لكل طارئ، وحرصا على الوصول إلى الخارج سالمين، قرروا الانقسام إلى مجموعتين، عبان ودحلب توجها نحو الغرب باتجاه المغرب ومنه إلى تونس، وكريم مع بن خدة انطلقا نحو الشرق، عن طريق القبائل، ثم الولاية الثانية. عندما وصلا إلى هذه الأخيرة طلبا من قائدها لخضر بن

---

(1)- حسب G. Meynier (*المرجع المذكور*، ص 168) خرج عبان من السجن في جانفي 1955.

(2)- في 1955، لم يبق في الجزائر سوى اثنين من أعضاء *لجنة الستة* التي أعدت لأول نوفمبر، هما كريم وبن مهيدي. بالنسبة إلى الآخرين، كان بوضياف قد خرج ولم يعد. بن بولعيد وبيطاط كانا في السجن، وديدوش كان قد سقط في اشتباك يوم 18 جانفي 1955.

(3)- بقي الاتصال قائما بين الولايتين الثالثة والرابعة وانقطع تماما مع الولايتين الثانية والأولى.

(4)- صادف هذا التدهور ما سمي "معركة الجزائر" التي انطلقت بمناسبة إضراب الثمانية أيام ابتداء من 28 جانفي واستمرت إلى غاية أكتوبر 1957.

(5)- ألقي القبض عليه في العاصمة يوم 23 فيفري 1957 وقتل في ليلة 3 - 4 مارس التالي.

طوبال وقتئذ أن يرافقهما إلى تونس، حيث التقى الأربعة في صيف 1957، وبدأ تحت إشراف أعضاء اللجنة الأربعة، وبن طوبال الذي رافق كريم إلى تونس، وبوصوف الذي التحق بهم من المغرب، الإعداد لاجتماع *المجلس الوطني للثورة الجزائرية*.

ب. نهاية التجربة وانفراد العسكريين بالقيادة

صادفت الدورة الثانية للمجلس الوطني في أوت 1957، "هذا الاجتماع المزدوج" كما وصفه أحد المشاركين فيه[1] - يعني أنه تم في شكل اجتماع كواليس بين العسكريين للتقرير واجتماع رسمي حضره الجميع للمصادقة - نهاية المحاولة الرامية إلى إخضاع العسكري للسياسي، وكرست تفوق الأول على الثاني بصورة نهائية في قيادة *الجبهة*. وتجلى ذلك في ما أسفرت عنه تلك الدورة من قرارات تنظيمية عكست بمنتهى الوضوح ميزان القوى الجديد وجاءت مطابقة لإرادة العسكريين عموما وللوزن الفعلي الذي يملكه كل واحد منهم بوجه خاص.

– إلغاء أولويتي مؤتمر الصومام. نصت اللائحة على أنه "ليس هناك أولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج"[2]. وقد تجسد البند الذي ألغى أولوية السياسي على العسكري في تشكيل القيادة التنفيذية الجديدة التي أنشئت ضمنها هيئة مصغرة شكلت القيادة الفعلية وضمت خمسة عسكريين وسياسيا واحدا، كما سنرى بعد حين. أما إلغاء أولوية الداخل على الخارج بتقرير المساواة بينهما، فقد كان تبريرا لاستقرار القيادة في الخارج. ما تقرر عمليا ليس المساواة وإنما أولوية الخارج على الداخل.

– توسيع المجلس الوطني الذي ارتفع عدد أعضائه من 34 إلى 54 عضوا[3]. لكن المجلس لم يقم بانتخاب الأعضاء الجدد باعتبار ذلك العمل من اختصاصاته التأسيسية، بل كانت لجنة التنسيق هي التي قامت باختيارهم، مما أتاح الفرصة للأقوياء فيها بتعيين موالين لهم في المجلس.

– أهم قرار في تلك الدورة هو تعديل *لجنة التنسيق والتنفيذ*. تمثل التعديل في

---

(1)- أحمد توفيق المدني، *حياة كفاح*، *مذكرات*، الجزء الثالث، *مع ركب الثورة التحريرية*، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، ص 330.

(2)- توجد فقرات من اللائحة في:

M. Harbi, *Le FLN, mirage et réalité, des origine à la prise du pouvoir, (1945-1962)*, NAQD/ENAL, Alger, 1993, p. 195.

(3)- في التشكيلة الجديدة، حوالي ثلثي الأعضاء كانوا ضباطا، ثلاثة أرباعهم كانوا لا يزالون بالداخل وقتئذ.

زيادة عدد الأعضاء من 5 إلى 14 عضوا، خمسة شرفيون وتسعة "عاملون" منهم أربعة سياسيين وخمسة عسكريين.

- الخمسة الشرفيون هم السجناء الخمسة (بوضياف، بن بلة، آيت أحمد، بيطاط، وخيضر) الذين عُينوا لأنهم حسب اللائحة "أعدوا ونظموا وقرروا تفجير ثورة أول نوفمبر".

- الأربعة السياسيون هم عبان وعباس ولامين دباغين وعبد الحميد مهري. وجود هؤلاء في لجنة التنسيق كان دليلا على أن حملة كريم على السياسيين في اللجنة السابقة، بن خدة ودحلب، كان الهدف منها عزل عبان بإبعاد مساعديه وليس الاعتراض على إشراك السياسيين بوجه عام في القيادة.

- الخمسة العسكريون هم قادة الولايات الخمس، بالترتيب من الأولى إلى الخامسة[1]: محمود الشريف، بن طوبال، كريم، أوعمران، بوصوف. هناك، إذاً، تفوق من جانب العسكريين (5 مقابل 4). بل هناك أكثر من ذلك، إذ تجلت هيمنة العسكريين في قيام "المجلس" بإنشاء مجموعة متميزة ضمن لجنة التنسيق سميت "اللجنة الدائمة". أسندت تلك المجموعة إلى نفسها مهمة "تسيير الشئون العادية" للثورة، لكن الواقع أنها كانت هي القيادة الفعلية للجبهة، وضمت العسكريين الخمسة وسياسيا واحدا هو عبان، بينما أقصي بن خدة ودحلب من القيادة وأسندت[2] إليهما مهام أخرى.

إقصاء عبان، وانتصار العسكريين، والتوزيع الجديد للأوراق في قيادة *الجبهة*، كل ذلك اتضح في توزيع الوظائف خلال شهر سبتمبر على أعضاء القيادة الجديدة، حيث احتفظ السياسيون الثلاثة بالوظائف التي أسندت إليهم[3] في نهاية الدورة، واقتسم العسكريون الخمسة الوظائف الأساسية[4]، بينما أبعد عبان من مهام القيادة وصارت وظيفته متمثلة في تحرير صحيفة *المجاهد* بحكم مهمة "تنظيم الجبهة والصحافة والإعلام" التي أسندت إليه.

(1)- لم تشارك الولاية السادسة في الدورة الثانية للمجلس الوطني بسبب الأوضاع الغامضة والاضطراب الذي شهدته نتيجة شغور القيادة فيها على إثر اغتيال قائدها علي ملاح في ماي 1957.

(2)- بن خدة أرسل ممثلا للجبهة في لندن مع بن يحيى، وأسندت إلى دحلب وسائل الإعلام في *الجبهة*.

(3)- كلف عباس بالدعاية الدولية وأسندت إلى الدكتور دباغين الشئون الخارجية، وإلى عبد الحميد مهري الشئون الاجتماعية وتمثيل *الجبهة* في دمشق.

(4)- على النحو التالي: محمود الشريف، المالية ؛ أعمران، التموين والتسليح؛ كريم، القوات المسلحة؛ بن طوبال، الداخلية؛ بوصوف، الاتصالات العامة والاستخبارات.

لم يكن العسكريون الخمسة سواسية، وقد انعكس ذلك في توزيع الوظائف. كانوا كلهم واعين بأن الأقوى من يملك القوات المسلحة الأهم. بذلك المقياس كان كريم - بوصوف - بن طوبال متفوقين من دون منازع. كريم كان يتحكم في الولاية الثالثة والرابعة، وقائد الولاية الأولى، محمود الشريف، مدين له بترقيته إلى المنصب ومساعدته في بسط سلطته الهشة على الولاية الأولى. بن طوبال يتحكم في الولاية الثانية الهامة. كان نفوذه فيها قويا وقادتها من أوفيائه؛ أما بوصوف فهو يتحكم في الولاية الخامسة الشاسعة. وكل ما هو جزائري في المغرب، من قوات مسلحة وأعضاء المنظمة المدنية للجبهة ومهاجرين، تحت الرقابة المحكمة لمصالحه ورجاله.

ضمانا للتفوق حاضرا ومستقبلا، قام الثلاثة بتعيين[1] نوابهم وأصدقائهم في الوقت نفسه لخلافتهم على رأس الولايات: بن طوبال رسّم علي كافي في قيادة الولاية الثانية. محمود الشريف خلفه محمد لعموري بموافقة كريم الذي كان قد عين محمدي السعيد ثم عميروش لقيادة الثالثة[2]. على رأس الولاية الرابعة، كان سليمان دهيلس قد خلف العقيد أوعمران، وكلاهما من رفاق كريم ونوابه في منطقة القبائل خلال الفترة الأولى من الحرب. في الولاية الخامسة، كان بوصوف قد فوض جزءا من سلطاته للرائد بومدين وبعد دخول الأول لجنة التنسيق أصبح نائبه بومدين عقيدا وقائدا رسميا للولاية الخامسة.

(1)- كان المفروض أن تقوم بالتعيين لجنة التنسيق. عمليا، كان قائد الولاية هو الذي يعين خليفته ثم يعرض القرار على لجنة التنسيق للمصادقة.

(2) عندما وصل كريم إلى تونس في أواخر جوان 1957 وجد عميروش فيها مع وحدات ذهبت للتسلح فأخبره بتعيينه قائدا للولاية الثالثة خلفا لمحمدي السعيد، ثم "اقترح" كريم على لجنة التنسيق المصادقة على قرار التعيين.

أسلوب الحكم والقيادة في عهد الثلاثي

هكذا، إذاً، ظهر عهد "الأمراء الثلاثة"، الذي دشنته الدورة الثانية للمجلس الوطني وشهد فترة عزه وأمجاده في الفترة اللاحقة إلى غاية جانفي 1960. في *لجنة التنسيق والتنفيذ*، كان الثلاثة أصحاب السلطة والأدوار الحقيقية، وفي الولايات كانت السلطة لأصدقائهم وأوفيائهم. من بين الثلاثة، ظهر كريم بمثابة الرقم واحد، فهو في اللجنة مدعم من محمود الشريف والعقيد أوعمران، ويعتبر قائد جيش التحرير منذ مؤتمر الصومام. في التشكيلة الجديدة، كانت وظائفه (القوات المسلحة) هي الأهم. لكنه في الحقيقة لم يعدْ كونه الأول من بين أمثاله. بوصوف وبن طوبال كانا دائما حاضرين للنظر في أي شيء يقوم به، ولن يقوم بأي شيء ما لم يوافقا عليه.

أ. اغتيال عبان[1]

لم تكن *لجنة التنسيق والتنفيذ* قيادة جماعية. كانت كذلك في الظاهر فقط، وحسب أقوال الأعضاء الأساسيين فيها؛ أما في الواقع، فقد كان أصحاب السلطة الحقيقية فيها هم العسكريين، وضمن العسكريين "الباءات الثلاث". أقصي عبان تماما من تسيير الشئون الهامة. الرقم واحد السابق الذي كان يبحث عن تتويج على قمة *الجبهة* أصبح دوره مقتصرا على "تنظيم الجبهة"، مهمة لم يعرف ولن يعرف أحد من أين تبدأ ولا أين تنتهي. هو الذي كان صاحب الربط والحل، وهاهو قد صار الأقل وزنا بين زملائه. كلا ! لن يقبل عبان بذلك. وسيقاوم بكل ما أوتي من قوة. وما كان يملكه عبان بالدرجة الأولى هو لسانه. كعادته وبلسان حاد كالسكين المشحوذ، أخذ يقول كل شيء لخصومه، في السر والعلن. وتمادى عبان في هجماته الكلامية على العسكريين، مؤكدا أنهم ليسوا بالثوريين بل هم

[1]- عن ظروف اغتيال عبان، يمكن الرجوع إلى:

– Y. Courrière, *L'heure des colonels*, Fayard, Paris, 1970, pp. 180-205.
– A. Hamdani, *Krim Belkacem, Le lion des djebels*, Balland, Paris, 1973, pp. 194-205.
– M. Lebdjaoui, *Vérités sur la révolution algérienne*. Paris, Gallimard, 1970, pp. 151-162.
– G. Meynier, *Histoire intérieure du F.L.N.*, pp. 345-349.

... وأنه سيعود إلى الجزائر ليشهر بأساليبهم أمام المقاتلين في الداخل.

كان العقداء مصممين على ترسيخ سلطتهم، وكان عبان حجر عثرة في طريقهم لأنه كان يشجب أساليبهم ويكشف الأضرار التي سوف تلحقها، في تقديره، بالثورة ومستقبلها. وكان أيضا عازما على عدم الاستسلام وعلى الاستمرار في مقاومتهم. تفاقمت المشكلة بين الجانبين بشدة وسرعة، وتجاوز عبان في نظر العسكريين كل الحدود، لاسيما وأن محمود الشريف نقل إلى زملائه أخبارا جاءته من ولاية الأوراس مفادها أن عبان اتصل بالرائد حاج علي من الولاية الأولى بغرض إرسال فيلق إلى تونس لتصفية القادة العسكريين في *لجنة التنسيق والتنفيذ*.

تدهورت العلاقات بين عبان والعقداء بحيث صار الأول يتغيب عن اجتماعات لجنة التنسيق. بعد ذلك، وجه إليه العقداء إنذارا أخيرا في شكل وساطة أخيرة كلف بها السياسيون الثلاثة في اللجنة، عباس ودباغين ومهري، لكنها لم تنل من عزمه على مواصلة التصدي لهم. في شهر ديسمبر 1957، كان العقداء قد قرروا نهائيا وضع حد لمعارضة عبان، وبقي لهم أن يحددوا كيفية القيام بذلك. في هذا الصدد، تفيد المعلومات المتوفرة عن الموضوع أنهم اختلفوا في الوسيلة وتردد البعض منهم بين السجن والقتل. وفي النهاية نصبوا لها فخا، فاستدرجوه إلى المغرب وقتلوه هناك.

يوم 22 ديسمبر، أبلغ عبان في تونس أن قضية مهمة في المغرب تقتضي تنقل ثلاثة أعضاء من *لجنة التنسيق والتنفيذ*. قيل له إن كتيبة من قوات بوصوف قد جردها الجيش المغربي من سلاحها ولابد من تسوية القضية مع الملك محمد الخامس. قبل عبان أن يقوم بالمهمة مع كريم ومحمود الشريف. يوم 24 أخذ الثلاثة تذاكر سفر نحو مدينة تيتوان المغربية، عن طريق روما ومدريد. كان في انتظارهم على أرضية مطار تيتوان، يوم 27، بوصوف وعنصران من مخابراته. التحق الجميع بسيارة انطلقت بهم في طريق طانجة، وبعد بضعة كيلومترات خرجت من الطريق الرئيسي لتسلك طريقا ترابيا باتجاه مزرعة. عند وصول السيارة إلى أمام المزرعة، أرغم العنصران عبان على الخروج منها وقاما بسحبه إلى داخلها، بينما عاد الثلاثة، بوصوف وكريم ومحمود شريف، أدراجهم باتجاه *فيلا* كانت فيها مائدة العشاء الجاهزة تنتظر وصولهم. في نهاية الأمسية، عاد العنصران ليخبرا بوصوف أن عبان في غرفة مجاورة. ذهب الجميع إليها فوجدوه ممددا على سرير، من دون حركة، ميتا؛ كانت تشهد بذلك

زرقة وجهه والحبل الذي شُنق به وكان لا يزال مشدودا من حول عنقه. حسب بعض الروايات، وما لدينا من معلومات، كان العنصران اللذان نفذا الاغتيال يجهلان هوية الضحية، وكان الأمر عندهما يتعلق بتصفية "خائن"، كما قيل لهما عندما أمرا بـ"المهمة".

عندما انتشر خبر اغتيال عبان وشرعت الصحافة الفرنسية في استغلاله، رتب العقداء حكاية مفادها أن عبان "سقط في ساحة القتال". اتُّفق على أن يبلغ بومدين الخبر إلى كريم بوصفه قائد القوات المسلحة، وكُلّف بومنجل بكتابة كلمة التأبين لصحيفة *المجاهد* التي عرضت في عددها رقم 24 بتاريخ 29 ماي 1958، أي بعد خمسة أشهر من الاغتيال، ظروف وفاة عبان "في ساحة الشرف" على النحو التالي:

لقد أصيب عبان بجروح في معركة دامت عدة ساعات. كان كل شيء يوحي بأن جروحه ليست خطيرة. كنا نتمنى، نظرا إلى العلاج المكثف الذي خصص له، أن القوة البدنية التي يتمتع بها عبان ستكون لها الغلبة. انقطعت عنا أخباره طيلة أسابيع، ومع ذلك بقينا متيقنين أنه سيتغلب مرة أخرى على المحنة، لكن للأسف ! فقد أصيب عبان بنزيف خطير أودى بحياته... إننا نبكي أخا من أخوة المعركة، وسوف تظل ذكراه مرشدا لنا !

ب. المحسوبية وشخصنة العلاقات

بعد اغتيال عبان، زالت العقبة الكبرى أمام القادة العسكريين، لكن ذلك لم يعن زوال الخلافات ضمن القيادة. فالمجموعة التي وحدها التحالف من أجل الوصول إلى السلطة العليا[1] كانت في الواقع منقسمة في ما بينها. ثلاث مجموعات ضمن هيئة صارت مشكلة من ثمانية أعضاء: كريم مع أوعمران ومحمود الشريف شكلوا مجموعة أولى، وبوصوف مع بن طوبال في مجموعة ثانية، وضمت الثالثة السياسيين عباس ودباغين ومهري. في اللحظات الحاسمة كان توازن القوى يختصر إلى المجموعتين الأولى والثانية، لأن الثالثة نظرا لافتقار أعضائها لأسباب القوة الحقيقية كانت تنحاز إلى إحدى المجموعتين أو يذهب واحد منها إلى مجموعة والآخران إلى الثانية. أصحاب السلطة الحقيقية كانوا بطبيعة الحال

[1]- كان هدف العقداء من قتل عبان إزالة العقبة الأولى في طريقهم إلى السلطة، لكن أحدهم، لخضر بن طوبال، قال "إن دم عبان سيكون عقبة أمام المستقبل السياسي للعقداء وأن غيرهم هم الذين سوف يصلون إلى السلطة". كما ورد في: G. Meynier، *المرجع المذكور*، ص 348.

الثلاثة، كريم ـ بوصوف ـ بن طوبال. كل السلطات كانت مركزة بين أيديهم.

نعم، ثلاثة أشخاص لم يعد من الممكن لأي قرار مهم لمصير الحركة أن يتخذ أو يطبق دون موافقتهم. بالإضافة إلى شخصنة السلطة، كان لذلك النظام سمة أخرى، نتيجة منطقية للسمة الأولى، وهي شخصنة العلاقات. في القيادة لم تعد هناك اتجاهات وصراعات سياسية بمعنى الاختلاف على الاستراتيجية والتوجهات السياسية. أصبحت القيادة عبارة عن جماعات بينها صراعات زمر من أجل تدعيم المواقع والاحتفاظ بها، وتغلبت العلاقات المصلحية على العلاقات السياسية والنضالية، وصار الجو السائد مشحونا بالارتياب المتبادل بين القادة وبين الأنصار المحسوبين على كل واحد منهم. وأصبحت الأجهزة إقطاعيات ومحميات[1]، هذا الجهاز يناصر كريم وذاك بوصوف أو بن طوبال وهكذا.

كريم، بوصوف، بن طوبال، وحدهم التحالف لانتزاع القيادة من عبان. وبعد أن تحقق لهم ما أرادوا، ظلت تجمعهم عزيمة الاحتفاظ بها وتفرقهم أشياء كثيرة في مقدمتها حرص كل واحد منهم على دعم مواقعه وإضعاف الآخرين، لاسيما كريم الذي لا يريد أن يتوقف عند مركز الأول بين أنداده. منذ ربيع 1957، عندما أصبح كريم القائد "التاريخي" الوحيد الذي بقي حيا وحرا[2]، كانت تراوده فكرة مهمة بالنسبة إليه، وهي أن يصبح الزعيم الأول للثورة من دون منازع. وكان يرى أن تلك الفكرة يمكن أن تتوج نهائيا إذا هو تمكن من الانفصال عن زميليه وانفرد بالمركز الأول. وقد كان ذلك انشغالا أساسيا لكريم طيلة عهد الثلاثي العسكري، لكن بن طوبال وبوصوف وقفا في طريقه ولم يسمحا له بتحقيق هدفه.

مقومات النظام في عهد الثلاثي هي شخصنة العلاقات وانعدام المركزية في التسيير وغياب الوحدة في التصور وازدهار "الزمالات" والجماعات المصلحية. كان تعيين المسئولين يتم على أساس الولاءات الشخصية. كل واحد يمنح المناصب على هذا الأساس. الهدف هو تكوين مشايعين وأنصار. أجهزة الثورة (ووزارات الحكومة بعد ذلك) كان مستقلا بعضها عن البعض الآخر، ويُنظر إليها على أنها حكر لأشخاص دون سواهم. وهكذا تشخصنت المصالح والإدارات

---

[1]- انظر في هذا الشأن مداخلة قايد احمد في محضر لجنة التحضير لمؤتمر الحزب، جلسة 17 ديسمبر 1963، وكذلك G. Meynier، في *المرجع المذكور*، ص 365.

[2]- القادة التاريخيون الآخرون كانوا في دلك الوقت: خمسة (بن بلة، بوضياف، آيت أحمد، خيضر، بيطاط) في السجن منذ 22 أكتوبر 1956، وثلاثة قتلتهم سلطات الاحتلال: ديدوش يوم 18 جانفي 1955، وبن بولعيد في 27 مارس 1956، بن مهيدي بعد حوالي شهر من انطلاق "معركة الجزائر"، في ليلة 4 إلى 5 مارس 1957.

نتيجة الإفراط في شخصنة العلاقات. دائرة الاتصالات العامة والمواصلات (وبعدها وزارة الاتصالات العامة والمواصلات) والهياكل التابعة لها صارت "ملكا" لبوصوف، ودائرة الحربية (وبعدها وزارة القوات المسلحة) ملكية كريم، ودائرة بن طوبال تسمى دائرة (وبعدها وزارة) الداخلية، وهكذا.

ذلك هو الواقع الذي كانت تعيشه القيادة الخارجية لحرب التحرير في هذا الجزء الأول من سنة 1958، ومنذ إخفاق محاولة إخضاع السلطة العسكرية للسلطة السياسية، إخفاق كانت له آثار حددت مسار التطورات اللاحقة في قيادة الحركة، وحددت أيضا، وهذا هو الأهم، طبيعة نظام الحكم بعد الاستقلال. بعد فشل المحاولة المذكورة، أصبحت القاعدة الفعلية هي تبعية السياسي للعسكري. تلك القاعدة التي لم ينشئها في الواقع كريم وزميلاه ـ فهي قديمة قدم العمل المسلح ذاته ـ لكنهم قاموا ببعثها وترسيخها، سوف تنقلب عليهم وسوف يتم إقصاؤهم من السلطة بموجبها. لكن الآن لم نصل بعد إلى هذا، فهناك تطورات هامة حدثت قبل ذلك في ظل واجهة تأسيسية جديدة هي *الحكومة المؤقتة* التي كانت رسميا القيادة التنفيذية للجبهة. فما هو يا ترى نصيب الصحة والخطأ في هذا القول ؟

الحكومة المؤقتة الأولى
كيف أنشئت ولماذا جمدت ؟

في صيف 1958، دفعت المعطيات العامة للحرب قيادة *الجبهة* إلى اتخاذ مبادرة سياسية تمثلت في إنشاء الحكومة المؤقتة. كان القصد من وراء ذلك معالجة المشاكل القائمة في مختلف المجالات وفتح آفاق جديدة للعمل الدبلوماسي. حققت المبادرة نتائج إيجابية في الساحة الدولية، لكنها لم تغير شيئا في الأوضاع السائدة داخل البلاد وضمن القيادة.

أ. لماذا حكومة ؟

في منتصف 1958، كان الوضع العام للحركة مصدر قلق متزايد لقيادات *الجبهة*. مشاكل ومستجدات كثيرة، وقيادة عاجزة عن اتخاذ المبادرات اللازمة وإيجاد الحلول الملائمة. بعد مرور السنوات الأولى من الحرب، كان الجيش الفرنسي قد تكيف مع حرب العصابات وزُج فيه بوحدات أكثر فاعلية، وكان دور المدن قد تراجع إثر هزيمة *الجبهة* في "معركة الجزائر"، وكانت الحواجر الحدودية التي لم تدرك القيادة خطرها في البداية قد انتهت أشغالها تقريبا وأدت إلى غلق الحدود بنسبة كبيرة وقطع التموين عن الداخل إلى درجة جعلت رئيس الدائرة الحربية، كريم بلقاسم، يغير موقفه منها ويعترف بخطورتها على الثورة، خطورة لم يعد أحد ينكرها بدليل تلك النداءات المتكررة من قادة الولايات لتزويدهم بالعتاد والذخيرة والأسلحة، على الأقل لتعويض الخسائر، معبرين عن استيائهم من قيادة الخارج المقصرة في رأيهم. تلك المتغيرات التي ظهرت سنة 1957 فعلت فعلها بصورة تراكمية وصارت الآن تبعث على القلق. ولم تكن الجوانب الأخرى من الصورة في ذلك الصيف أجمل من سابقاتها. في المجال الدبلوماسي، كانت القضية الجزائرية قد حققت انتصارات محدودة، لكنها ظلت بحاجة إلى المزيد من الدعم الذي يتوقف على استراتيجية التحالفات التي تنتهجها *الجبهة*، استراتيجية كانت غائبة لاسيما في المعسكر الاشتراكي الذي لم تقم *الجبهة* إلى ذلك الحين بنشاط كاف تجاهه.

في تلك الأثناء، كانت *لجنة التنسيق والتنفيذ* تزرح تحت وطأة صراعات الزمر. منذ اغتيال عبان، تسمم الجو داخلها وأصبح مشحونا بالارتياب المتبادل. بعد تصفيته في 27 ديسمبر 1957، لم تجتمع لجنة التنسيق بصورة عادية طيلة ثلاثة أشهر أو أكثر[1]. في شهر أفريل 1958 قامت اللجنة بمبادرتين، الأولى لإعادة تنظيم الجيش وتمثلت في إنشاء قيادتي العمليات العسكرية، الشرقية والغربية، والثانية هي إنشاء دوائر ضمن *لجنة التنسيق والتنفيذ*. الإجراء الأول عقد الأمور أكثر في الحدود الشرقية ولم يحسن شيئا في الداخل، ولم يأت الثاني بجديد في ما يتعلق بفاعلية القيادة، وبالتالي ظلت *لجنة التنسيق والتنفيذ* كما كانت من قبل: هيئة يميزها الركود وانعدام القدرة على التأثير في الأحداث، وخاضعة لسلطة الثلاثي المنشغل بالدفاع عن مواقعه.

في الفترة نفسها، شهدت الساحة الفرنسية أحداثا هامة للغاية، توجت بعودة الجنرال ديغول وجاءت بمعطيات جديدة لم تكن متوقعة، وصار على *الجبهة* أن تضعها في الاعتبار لتحديد توجهاتها. أسئلة كثيرة طرحها هذا العنصر الجديد في المعادلة دارت كلها حول هذا الموضوع: كيف سيتعامل الرجل مع المشكلة ؟ تُراه هل سيلجأ إلى تصعيد الحرب أم أنه سوف يتوجه نحو الحوار؟ وما هي المبادرات التي يجب أن تتخذ في كلتا الحالتين ؟

دفعت تلك الأوضاع والمستجدات *لجنة التنسيق والتنفيذ* إلى إجراء نقاش بين أعضائها من ناحية وتشكيل لجنة دراسة للنظر في مشروع إنشاء حكومة مؤقتة من ناحية ثانية. كانت فكرة إنشاء حكومة موجودة منذ سنة 1957[2]، وفي الدورة الثانية للمجلس الوطني السابق ذكرها، خولت[3] *لجنة التنسيق والتنفيذ* صلاحية إنشائها عندما تتوفر الشروط اللازمة لذلك. أبرزت النقاشات والمشاورات التي جرت في لجنة التنسيق المصاعب القائمة في المرحلة التي وصلت إليها حرب التحرير آنذاك وارتأت في مجملها ضرورة التعجيل بتنفيذ مشروع إنشاء الحكومة بوصفه الإجراء الرئيسي الذي يجب أن يتخذ لمواجهة تلك المصاعب. ولدينا

(1)- حسب محمد حربي، بعد اغتيال عبان لم تستأنف *لجنة التنسيق والتنفيذ* اجتماعاتها إلا في شهر افريل 1958، لكن فرحات عباس كتب أن اللجنة اجتمعت يوم 14 فيفريي موضحا أن ذلك الاجتماع خصص لقضية عبان، وبعد ذلك استأنفت اللجنة اجتماعاتها بصورة عادية يوم 13 مارس 1958. يراجع في هذا:
Ferhat Abbas, *Autopsie d'une guerre*, Garnier, Paris, 1980, p. 228.

(2)- في مطلع 1957 قدم آيت أحمد اقتراحا للجنة التنسيق يتعلق بإنشاء حكومة، وفعل بن بلة الشيء نفسه في ربيع السنة ذاتها. أنظر عن هذا:
G. Meynier, *Histoire intérieure du FLN*, p. 210.

(3)- احمد توفيق المدني، *المرجع المذكور*، ص 399.

معلومات عما جاء في التقارير[1] التي قدمها إلى لجنة التنسيق حول الموضوع بعض من أعضائها، وكذلك تقرير اللجنة التي أنشئت لذلك.

كان التقرير الذي أرسله مسئول "دائرة التموين والتسليح" في لجنة التنسيق إلى كل واحد من الأعضاء خلال الأيام الأولى من جويلية الأكثر تشاؤما وصراحة وانتقادا للقيادة. كتب العقيد أوعمران في تقريره: "إن الظرف خطير...حرب التحرير الجزائرية التي نالت إعجاب الجميع في وقت قصير، تراوح الآن مكانها، بل هي في تراجع". أما عن الوضع العسكري، فقال العقيد إن الجيش الفرنسي قدْ كيف تكتيكه مع الحرب الثورية وسبب خسائر جسيمة لجيش التحرير. إغلاق الحدود اتضحت فاعليته و"تسبب في اختناق الداخل"[2]. الجماهير "ظهرت عليها علامات الملل" نتيجة اشتداد القمع. في المجال السياسي "لجنة التنسيق التي تتجاذبها تناقضات الأشخاص والتصورات ركنت إلى الجمود... منذ مؤتمر الصومام لم تتخذ أي مبادرة ولم يُحرز أي تقدم... الروح الثورية اختفت عند الكثير من القادة والكوادر والمناضلين وحل محلها التبرجز والبيروقراطية والوصولية". في المجال الخارجي، لم يكن الوضع أحسن حالا: "الانتصار المحدود في الأمم المتحدة لم يتبع إلا بلوائح أفلاطونية". الجارتان، تونس والمغرب، "تعتبران الجزائر بلدا قاصرا وتستخدمانه ورقة للمساومة مع فرنسا". سياسة *الجبهة* إزاء المعسكر الغربي تمثلت في "المناداة بمبادئ الحرية والديموقراطية التي نحن آخر من يؤمن بها". بالنسبة إلى المعسكر الشرقي، عاب الكولونيل على لجنة التنسيق إهمالها الكتلة السوفيتية وعدم اتباع سياسة التوازن. أما تجاه فرنسا فقد كتب العقيد: "لقد حشرنا أنفسنا في مأزق الشرط المسبق[3] الذي يقتضي نوعا مّا استسلام فرنسا". في النهاية، اقترح أوعمران ثلاثة إجراءات أساسية في نظره: الإسراع بإعلان حكومة مؤقتة قبل تعزيز النظام الديغولي، والتقرب من البلدان الاشتراكية، والاستعداد لنقل المعركة إلى فرنسا

(1)- كل هذه التقارير موجودة في:
M. Harbi, *Les archives de la Révolution algérienne*, Jeune Afrique, Paris, 1981, pp. 183-226.

(2)- كل الاقتباسات المتعلقة بتقرير أوعمران ماخوذة من ارشيفات حربي، *المرجع المذكور*، ص 189-

عن طريق الاغتيال وضرب الاقتصاد الفرنسي في حالة اعتماد ديغول سياسة التصعيد العسكري.

كانت تقارير الأعضاء الآخرين، كريم وبوصوف وبن طوبال وعباس، أقل تشاؤما لكنها كشفت كلها أن لجنة التنسيق كانت في منتصف 1958 أمام مشاكل لم تستطع التحكم فيها وأنها لا تملك استراتيجية واضحة للحاضر والمستقبل بدليل التباين في التحليل والتقييم، والاختلاف في الحلول المقترحة. لتجاوز المصاعب وتحقيق انطلاقة جديدة، اتفقوا على تشكيل حكومة مؤقتة، لكن كان واضحا أن ذلك الإجراء لن يحل المشاكل الأساسية، وفي مقدمتها عزلة الداخل وصراعات الزمر التي ازدهرت وانتشرت في جميع المستويات نتيجة شقاقات القيادة ونزاعاتها. كان إنشاء الحكومة في الواقع قرارا يرمي إلى تحسين الوضع الدولي لحرب التحرير بصورة خاصة، ورفع معنويات الشعب الجزائري، وعرقلة السياسة الديغولية التي كانت تؤكد أن في الجزائر "عشرة ملايين فرنسي متساوين كلهم في الحقوق"[1]، وتوفير الأداة التأسيسية الملائمة للتفاوض في حالة إقدام الرئيس الفرنسي على ذلك التوجه.

يوم 6 سبتمبر قدمت لجنة الدراسة[2] التي شكلتها لجنة التنسيق تقريرها وكان ردها مؤيدا لتشكيل الحكومة. كان الظرف في رأيها ملائما لذلك. جزائريا، مع اقتراب موعد الاستفتاء في فرنسا وفي الجزائر حول دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية، سيكون ذلك بمثابة عامل تشجيع وسيقنع "الشعب الجزائري بإفشال سياسة الاندماج التي يدعو إليها الجنرال ديغول". فرنسيا، قالت اللجنة إن الحكومات الفرنسية المتعاقبة أكدت أن تشكيل حكومة جزائرية سيحول دون مفاوضات محتملة، وفسرت ذلك بأنه محاولة من السلطات الفرنسية للحيلولة دون مضاعفة وسائل العمل الدبلوماسي للجبهة. دوليا، توقعت اللجنة أن يدفع تشكيل الحكومة بالعدو إلى تصرفات انفعالية ستعود بالفائدة على القضية الجزائرية

---

[1]- من خطاب ديغول يوم 4 جوان 1958، في:
Ch. De Gaulle, *Discours et messages, t. III, (1958-1962)*, Plon, Paris, 1970, p. 25.
اعتبرت *الجبهة* تلك التصريحات سياسة ديغولية اندماجية خطيرة لأنها كانت تخشى أن تجد آذانا صاغية لها في الأوساط الجزائرية، فتنحسر شعبيتها.

[2]- شكلت لجنة الدراسة من ثلاثة أعضاء هم عبد الحميد مهري والدكتور دباغين ومحمود الشريف، وبعد اتخاذ قرار إنشاء الحكومة، شكلت لجنتان أخريان، الأولى تحت رئاسة كريم، ضمت بن خدة وفرانسيس ومهري ويزيد، كلفت بتحرير مذكرة موجهة إلى السفارات والأمم المتحدة، وكان من أهم أفكارها تأكيد محرريها على أن وجود الدولة الجزائرية يعود إلى ما قبل الاحتلال الاستعماري. والثانية برئاسة بوصوف وبن طوبال كانت مهمتها تحديد حكومة واقتراح أسماء لمختلف وزاراتها ورئيس لها.

وسوف تزداد على إثرها القدرات المادية والمالية لحركة التحرير.

يوم 9 سبتمبر 1958، اتخذت لجنة التنسيق في اجتماعها قرار تشكيل حكومة، دون القيام باستشارة الداخل ولا استدعاء المجلس الوطني[1]. بعد ذلك مباشرة، انطلقت عملية "اختيار" الأعضاء واستغرقت أسبوعا كاملا. يوم 17 سبتمبر، على إثر اجتماع للجنة التنسيق دام ثلاثة أيام في مبنى *الجبهة* بالقاهرة، أعلن عبد الحميد مهري للحاضرين أن *لجنة التنسيق والتنفيذ* قد حلت رسميا مقدما تشكيلة الحكومة الجديدة التي خلفتها. إلى حد الساعة، تمت عملية التحضير في سرية تامة، فلم تستشر *الجبهة* أي جهة، بما في ذلك المغرب وتونس المضيفتين للجبهة وجيش التحرير ومصر التي سيعلن القرار في عاصمتها. لذلك تقرر أن يخصص اليوم التالي لإطلاع الدول العربية على الأمر لأن الحكومة المقبلة بحاجة إلى اعترافات. يوم 18 سبتمبر، أرسل إلى كل دولة عربية وفد لإطلاع رئيسها على تشكيل الحكومة الذي سيعلن رسميا أمام العالم في يوم الغد. كانت مناورة *الجبهة* على جانب من المهارة: ذلك أن إطلاع الحكومات العربية "في آخر لحظة" سيضعها أمام الأمر الواقع، مرغما إياها على تحديد مواقفها فرادى ودون مشاورات في ما بينها من عمل سينفذ بعد ساعات معدودة.

يوم 19 سبتمبر، أعلن فرحات عباس، في حفل رسمي، للعالم تشكيل حكومة جزائرية، بصورة متزامنة مع كريم ومحمود الشريف اللذين قاما بالعمل نفسه في ندوة صحفية بتونس. مباشرة بعد الإعلان، اعترف[2] العراق وتونس والمغرب وليبيا بالحكومة الجديدة. ضمت الحكومة المشكلة 19 عضوا، 16 وزيرا و3 كتاب دولة مقيمين بالداخل، تشكيلة[3] يستدعي النظر فيها الملاحظات الآتية:

– كل التيارات الرئيسية للحركة الوطنية ممثلة فيها: *الاتحاد الديموقراطي للبيان* (فرانسيس، عباس) *والعلماء* (توفيق المدني) *والمركزيون* (بن خدة، مهري، دباغين، يزيد) والنشطاء، أي مؤسسو *الجبهة* (ثلاثي العقداء والسجناء الخمسة كأعضاء شرفيين).

---

[1] كان العقيد لعموري هو الوحيد الذي احتج علانية على عدم العودة إلى المجلس قبل إنشاء *الحكومة المؤقتة*.

[2] توجد قائمة بتواريخ الاعترافات التي حصلت عليها الحكومة المؤقتة إلى غاية 1962 في:
M. Bedjaoui, *La Révolution algérienne et le droit*, Ed. Aijd, Paris, 1961, p. 140.

[3] انظر الملحق رقم 3.

– الرئاسة أرادها كريم[1] لكن بن طوبال وبوصوف رفضا ذلك لعدم اختلال التوازن بين الثلاثة. بقي مرشحان: لامين دباغين وفرحات عباس، وعاد المنصب في النهاية للأخير[2]. تعيين عباس، رجل الاعتدال والتسويات، رئيسا للحكومة كان بمثابة عرض إلى ديغول من أجل التفاوض. دوليا، كان في مقدور عباس أن يمحو صورة "التطرف والشيوعية" التي دأبت الصحافة الفرنسية على إلصاقها بالجبهة. استتبع تعيين عباس رئيسا تعيين نائبين له: كريم بلقاسم لإرضاء قادة الداخل وبن بلة لإرضاء المصريين. لكن وضع بن بلة فوق السجناء الآخرين (وزراء دولة) كان متوقعا أن يكون مصدرا إضافيا لخلافاتهم.

– كل أعضاء *لجنة التنسيق والتنفيذ* أصبحوا أعضاء في الحكومة ماعدا الكولونيل أوعمران. قيل لتبرير إقصائه، إن حياته الخاصة تتنافى مع الانتماء إلى الحكومة. في الواقع، هم أخرجوا التهمة[3] التي وجهها إليه عبان في أوت 1957 كمجرد ذريعة. ما عيب عليه هو انتقاداته اللاذعة للجنة التنسيق عموما وللثلاثي خصوصا في التقرير الذي تحدثنا عنه سابقا، علما أن الحكومة الجديدة ستطبق اقتراحات وردت في تقريره إذ بعد أسابيع من ذلك أمرت الحكومة بتطبيق سياسة الاغتيال في فرنسا، وأرسلت وفودا إلى البلدان الاشتراكية والصين، وتخلت عن الاستقلال كشرط مسبق للتفاوض، تماما كما اقترح العقيد أوعمران الذي ارتأت الحكومة الجديدة أنه غير خليق بأن يكون عضوا فيها.

– ظلت الوظائف الحاسمة كما في السابق. فالعقداء الثلاثة ظلوا أولي الأمر والنهي في الهيئة الجديدة، وبقيت القطاعات الحيوية بين أيديهم. القوات المسلحة لكريم، والداخلية لبن طوبال، والاستخبارات والاتصالات العامة لبوصوف. في الواقع، بالنسبة إلى توازن القوى، لم يتغير شيء. فالثلاثة هم العسكريون الذين يمثلون جيش التحرير في الحكومة - أوعمران أقصي ومحمود الشريف لا يتمتع بصفات التمثيل القوي - وبالتالي هم كما في الماضي أصحاب السلطة الحقيقية، والحكومة مسئولة أمامهم. لم يكن ذلك سرا ولا خافيا على أحد. الثلاثي العسكري

[1] اقترح كريم في تقريره إلى لجنة التنسيق "التخلي عن القيادة الجماعية التي تسبب الشلل" نظرا "الغياب حكَم عاقل". وكان كريم يقول وقتئذ "إن الثورة بحاجة إلى قائد"، مقابل آراء أخرى في شكل الحكومة المقبلة مثل رأي بوصوف الذي اقترح الحفاظ على القيادة الجماعية، من دون شك للحيلولة دون رئاسة كريم لها وإبقاء التوازن بين الثلاثة. يراجع عن هذا تقرير كريم وبوصوف في *أرشيفات حربي*، ص 209 - 224.

[2] دعم اقتراح عباس للرئاسة بن طوبال وبوصوف وحصل على أغلبية واسعة، ماعدا معارضة الطامحين إلى المنصب، كريم ولامين دباغين.

[3] كان عبان قد اتهم أوعمران في أوت 1957 بقضية أخلاقية قال إنه يملك الدليل عنها.

يعرف ذلك الواقع وهو عازم على إدامته وترسيخه، والوزراء الآخرون يدركونه أيضا ولا يملكون الوسائل الكفيلة بتغييره. في نهاية الأمر، عاد تشكيل *الحكومة المؤقتة* على حرب التحرير بفائدة كبيرة في الساحة الدولية، لكنه لم يغير شيئا في المجالات الأخرى. لم يحل مشاكل الداخل ولم يبدل أساليب القيادة والتسيير للسبب ذاته: لأن السلطة ظلت بين أيدي الأشخاص أنفسهم، أي أن قيادة *الجبهة* اكتست بثوب تأسيسي جديد سمي *الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية*، من دون أن يتغير شيء في علاقات القوى داخلها.

ب. تفكك الحكومة وشغور القيادة

كان إنشاء الحكومة المؤقتة، إذا، إيجابيا لحرب التحرير في الساحة الدولية لأنه وفر الأداة اللازمة للعمل الدبلوماسي لكنه لم يغير شيئا بالنسبة إلى الباقي، وفي مقدمة الباقي الانقسامات التي ميزت عهد العقداء الثلاثة، والأساليب التي ازدهرت أثناءه. بالعكس من ذلك، فقد سارت الأمور على مستوى القيادة نحو التفاقم إلى درجة أصبحت فيها الحكومة جسدا بلا روح وعاجزة عن الفعل والمبادرة طيلة النصف الأول من 1959. بعد أن اشتدت الأزمة واتضح أن الحكومة لا تشكل قيادة وبالتالي فالحركة بدون قيادة في الواقع، قرر كريم وزميلاه بكل بساطة تجميد الحكومة واستدعاء القادة العسكريين للاجتماع في تونس بغية حل الأزمة وتعيين قيادة جديدة.

عندما انطلق الاجتماع في صيف 1959، كان توازن القوى قد سجل تغيرا ملحوظا ضمن الثلاثي الحاكم، وتمثل ذلك في تراجع دور كريم الذي كان قد فقد شيئا فشيئا عددا من عوامل القوة التي كان يمتلكها في ما سبق. في تلك الأثناء، كان الانشغال الأساسي لبوصوف وبن طوبال تقليص دور منافسهما كريم، وحجَب ذلك الانشغال عنهما الرؤية البعيدة المدى، فساعدا على حمل هواري بومدين إلى قيادة الجيش خلفا لكريم بلقاسم. كان ذلك هزيمة واضحة لهذا الأخير على المدى القريب، لكن الأحداث اللاحقة بينت أنها في الحقيقة هزيمة الثلاثي بكامله، أي هزيمة بوصوف وبن طوبال أيضا.

بعد إنشاء الحكومة بأشهر قليلة، احتدمت الخلافات بين أعضائها فرادى تارة وجماعات تارة أخرى، إلى درجة جعلتها عاجزة عن التقرير والمبادرة. في ذلك السياق، وقعت حادثة معروفة *بقضية عميرة* فقدمت الذريعة لمن كان يبحث عنها لوضع السياسيين من أعضائها في قفص الاتهام وتجميد نشاطهم.

أشرنا في ما سبق إلى أن بنية الحكومة كانت مزيجا من أربعة تيارات، حزب البيان، والعلماء، والمركزيين، والنشطاء. سياسيا، كانت كفة التيار الأخير هي الراجحة تماما. فالثلاثي العسكري هو صاحب الربط والحل فيها. هذه التركيبة، في ضوء العلاقات الماضية والحاضرة بين العناصر المكونة لها، كانت مصدرا لثلاثة انقسامات على الأقل: بين السياسيين والعسكريين أولا، وبين قدماء المركزيين وحزب البيان ضمن السياسيين ثانيا، وبين أعضاء الثلاثي الحاكم أخيرا. لم تستطع الحكومة تجاوز تلك الانقسامات وما ولدته من صراعات. تجاوزت هيمنة كريم وزميليه حد المطاق بالنسبة إلى السياسيين الذين قرروا، وقد بلغ السيل الزبى، إظهار شيء من المقاومة. حتى عباس، الامتثالي، المعتدل والعاقل، رفع رأسه هذه المرة ليحتج قائلا: "كلنا سواسية، ليس هناك من هو من درجة أولى وغيره من درجة ثانية. كيف؟ أنتم تعتبروننا خادمات، أو ماذا تريدون؟"[1]. قدماء المركزيين كانوا يراوغون ويستخدمون الحيل لتأجيج الصراع بين العسكريين وأصدقاء عباس حتى تصبح الظروف ملائمة لتوظيف أوراقهم. كانت الخصومة بينهم وبين عباس على أشُدها منذ أن فاز الأخير برئاسة الحكومة أمام المرشح الآخر، المركزي دباغين، فظلوا يتربصون به منتظرين الفرصة المواتية لإبعاده.

وكان العقداء الثلاثة متحدين من أجل الاحتفاظ بالسلطة ومنقسمين حول مسألة الزعامة، أي من يكون القائد الأول للجبهة. كان كريم يريد الزعامة لنفسه بحجة أنه الوحيد الذي يملك الشرعية التاريخية بعد وفاة أعضاء *لجنة الستة* أو اعتقالهم، وكان بوصوف وبن طوبال يرفضان له ذلك بحجة أن المؤسسين الحقيقيين للجبهة هم الحاضرون في اجتماع الـ 22 الذي كان كريم، المصالي في ذلك الوقت، غائبا عنه ولم يلتحق بلجنة الخمسة المنبثقة عن الاجتماع نفسه إلا بعد أسابيع من ذلك. في هذا السياق، وقعت حادثة عميرة[2] فلم تجد أي صعوبة في تفكيك الحكومة بكاملها.

كان علاوة عميرة مناضلا سطايفيا قديما في حزب *الشعب الجزائري*، وصديقا حميما للدكتور دباغين. وكان من المناضلين المعارضين لتعيين فرحات عباس

---

(1) كما ذكره عمار حمداني في:

Krim Belkacem, le lion des djebels, op. cit. p. 221.

(2) وقعت الحادثة في شتاء 1959 وكان من آثارها المباشرة استقالة لامين دباغين من وزارة الخارجية في مارس من السنة ذاتها.

رئيسا للحكومة. في 1958، عين موظفا ضمن بعثة *الجبهة* في بيروت تحت سلطة إبراهيم كبوية، المناضل السابق في حزب عباس. كان عميرة ينتقد عباس وأصدقاءه[1] ويُرجع كل الخلافات بينه وبين رئيسه في البعثة إلى أسباب سياسية، متحدثا جهرا عن الحياة الخاصة لأعضاء الحكومة ورئيسها. واصل عميرة انتقاداته لبعض أعضاء الحكومة والحديث عن ظروف اغتيال عبان بصورة مكشوفة، فقامت مصالح بوصوف باستجوابه، وبعد ساعات عُثر عليه ميتا أمام مبنى الحكومة المؤقتة بالقاهرة. الرواية الرسمية قالت بالانتحار، لكن تلك الرواية كان مشكوكا فيها. أكد عباس مقولة الانتحار، إلا أن دباغين رفضها وأصر على فتح تحقيق، وكان ذلك موقف السلطات المصرية أيضا. واشتدت الخصومة بين أعضاء الحكومة. من جهة، بوصوف وعباس المتهمان باغتيال علاوة، ومن جهة أخرى دباغين وكريم ومعهما هذه المرة السلطات المصرية. كان دباغين يدافع عن صديقه المتوفى محاولا الانتقام من عباس الذي تقدم عليه لرئاسة الحكومة، وكريم يريد انتهاز الوضع لخلافة عباس، أما السلطات المصرية فكانت تتمنى تفكيك الحكومة المؤقتة لأن تشكيلتها لم ترضها منذ البداية[2].

وهكذا استغل مختلف الأطراف تلك الحادثة لتحقيق مآرب شخصية. انتهز كريم فرصة وجود عباس في قفص الاتهام للمطالبة بخلافته، لكن معارضة بوصوف وبن طوبال لم تمكنه من ذلك. فعمل عندئذ بنجاح على إقناعهما بإيقاف عمل الحكومة ككل بدعوى أن السياسيين، دباغين وعباس، هما المسئولان عن انقساماتها وشللها. فقرر الثلاثة[3] استلام كامل السلطات "رسميا" بعد ممارستها فعليا، ومن أجل ذلك عقدوا اجتماعا طلبوا فيه من الحكومة أن تتنازل عن سلطاتها لصالحهم. لم يكن أمام الوزراء شيء يذكر يمكن أن يفعلوه، فانصاعوا

---

(1) حسب توفيق المدني (*المرجع المذكور*، ص 408)، كان عميرة "... يطلق لسانا بذينا في كل وزير من الوزراء، وكان أكثر الناس حظا من تلك التهم الرئيس فرحات عباس، والدكتور أحمد فرانسيس. كان يصفهما... بانهما ـ وحاشاهما ـ كانا يعيشان زوجين لامرأة واحدة، اشهد امام الله وأمام الناس أجمعين، بأنها من أفضل الناس أخلاقا".

(2) لم يكن المصريون مؤيدين لإنشاء *الحكومة المؤقتة*، وكانوا يرون أنه إذا كان لابد من ذلك، فينبغي أن تضم فقط السجناء الخمسة، رافضين أن يكون رئيسها عباس لأنه كان في نظرهم من المعتدلين ذوي النزعة الغربية، وغير قادر على السير بالحركة في الاتجاه الثوري. انظر في هذا الشأن، مثلا، شهادة أحد الأصدقاء والمقربين من السلطات المصرية في ذلك الوقت، وهو توفيق المدني الذي كتب عن هذه النقطة في مذكراته، *المرجع المذكور*، ص 399.

(3) كتب عمار حمداني (*المرجع المذكور*، ص 222) عن تجميد الحكومة: "قال وزير الداخلية: لابد من وضع حد لهذه الوضعية القذرة. فنحن على حافة الهاوية. فقال كريم: لا أرى سوى حل واحد، هو تجميد الحكومة واستدعاء اجتماع للعقداء".

لأوامر الثلاثة و"منحوهم تفويضا" لجمع القادة العسكريين من أجل فض النزاع وإيجاد حل للأزمة. وذلك هو الأصل في الدعوة إلى عقد أطول اجتماع لحل أطول أزمة في تاريخ *الجبهة*.

كان الأسلوب المتبع في نظر كريم منسجما مع قواعد الديموقراطية، فهو قد كتب في تقريره أمام الدورة الثالثة للمجلس الوطني: "رئيس الحكومة شخصيا، بعد موافقة كل أعضاء الحكومة، رجع[1] إلى فريق من المسئولين لتزويد الثورة بمجلس وطني لا نزاع فيه، وتعيين سلطة جديدة، وتحديد استراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية، وكذلك قوانين أساسية وتنظيمات للجبهة"[2]. لكن هذا ليس رأي قايد أحمد، المدعو الرائد سليمان الذي كتب عن الموضوع نفسه:

انعقد اجتماع بالقاهرة طيلة 25 يوما، كان خلاله كل واحد محتفظا برشاشه تحت سترته. في الأخير، وُجد حل عندما اطلع الجميع على الأمر، بما في ذلك فرنسا. رسالة[3] من الحكومة المؤقتة... وجهت للقادة العسكريين. وانتشر ثلاثة أعضاء[4] من الحكومة عبر الحدود حاملين هذه الرسالة، قائلين إن الحكومة مقصرة وإن القادة العسكريين يجب عليهم أن يمنحوا البلاد قيادة[5].

وليس كذلك رأي أحد الوزراء الحاضرين في الاجتماع، وهو توفيق المدني الذي كتب عن الموضوع نفسه تحت عنوان "اجتماع صاخب وثورة عارمة"، وروى ما تخلله من خلافات واشتباكات كلامية تجاوزت حد المعقول والمقبول في مثل تلك المناسبات، لاسيما بين كريم بلقاسم ومحمود الشريف. وحسب فرحات عباس[6]، عقدت الحكومة اجتماعات متواصلة في ما بين 29 جوان و10 جويلية 1959، وفي هذا اليوم الأخير، بناء على "اقتراح" من عباس صادقت الحكومة على قرار في صورة رسالة من رئيس الحكومة، موجهة إلى أعضاء مجالس الولايات من أجل الاجتماع لحل الأزمة.

---

(1) كان الأصح ان يقول كريم: أرغم على الرجوع، إذ لم يكن لعباس خيار آخر سوى تنفيذ تعليمات كريم وزميليه.

(2) من تقرير كريم أمام الدورة الثالثة للمجلس الوطني، الملحق رقم 9، في: عمار حمداني، *نفس المرجع*، ص 322-331.

(3) لمزيد من المعلومات عن هذا، يراجع المحضر الذي أورده توفيق المدني لجلسات الاجتماع، والذي يتضمن بشكل خاص مختلف المداخلات التي قدمها الحاضرون، في: *حياة كفاح*، الجزء الثالث، ص 436-443.

(4) يقصد كريم وبوصوف وبن طوبال.

(5) قايد أحمد، محضر اجتماع لجنة التحضير لمؤتمر الحزب، ديسمبر 1963.

(6) *Autopsie d'une guerre*, pp. 268-269.

إلى جانب الانقسامات في قيادة الخارج، كان بالداخل آنذاك عامل آخر شجع الثلاثي على تنفيذ انقلابه ضد الحكومة واللجوء إلى القادة العسكريين لفض النزاع، وهو المعارضة من بعض قادة الولايات في الداخل. من المعلوم أن هؤلاء لم يتوقفوا منذ بداية سنة 1958 عن المطالبة بالأسلحة والذخيرة. عدم الاستجابة لمطالبهم تسبب في تعاظم معارضتهم لقيادة الخارج أي للحكومة المؤقتة بالدرجة الأولى. في ديسمبر 1958، بلغت المعارضة ذروتها في اجتماع[1] أربعة من قادة الولايات بالداخل عبروا فيه عن رفضهم لسياسة الحكومة تجاه الداخل بوجه خاص.

استهدفت انتقادات العقداء الأربعة قيادة الخارج ككل، من دون تمييز بين أعضائها، لكن كريم وبوصوف وبن طوبال أرادوا تقنين تلك المعارضة وتوظيفها لصالحهم. وتمثل التكتيك في توجيه استياء قادة الداخل ضد سياسيي الحكومة المؤقتة بإيهام الأولين أن الأخيرين هم المسئولون عن مشاكلهم، وكان ذلك بمثابة مبرر لإبعادهم وتكوين قيادة جديدة، أو بالأحرى تخليص القيادة القائمة من السياسيين، ليبقى الثلاثة في مواقعهم. يؤكد هذا التحليل المشروع الذي دافعوا عنه في ما بعد، من دون جدوى، وهو التخلي عن تجربة الحكومة المؤقتة والعودة إلى هيئة مصغرة تكون أعمدتها بالضرورة أعضاء الثلاثي. من هذه الوجهة، كان هدف الثلاثة من اللجوء إلى العسكريين لحل الأزمة إذاً، هو إضفاء شرعية "عسكرية" جديدة على سلطتهم وإدامة هيمنتهم المطلقة، لكن أحيانا، وكما قال الشاعر، "تجري الرياح بما لا تشتهي السفن". فلن يكون اجتماع القادة العسكريين مجرد غرفة تسجيل لقراراتهم، ولن تكون نتائجه مطابقة حتما لرغباتهم. على العكس من ذلك، بالنسبة إلى كريم خصوصا، سوف تكون تلك النتائج مغايرة تماما لتوقعاته.

ج. كريم بلقاسم: بعد القوة ضعف

في الواقع، لن يختلف المنطق الذي سيسود هذا الاجتماع عمّا كان سائدا في القيادة، مصير الأشخاص فيه سوف يقرره الثقل الحقيقي الذي يتمتعون به. من هذه الناحية، سيدخل كريم الاجتماع وقد فقد كثيرا من وزنه في جيش التحرير،

---

(1) انعقد الاجتماع في ما بين 4 و12 ديسمبر 1958. كان محركه العقيد عميروش، وحضره بالإضافة إليه حاج لنضر (1) وسي مْحمد (4) وسي الحواس (6). قائد الثانية، كافي، امتنع عن حضور الاجتماع الذي رأى فيه محاولة من عميروش لتبرير التصفيات التي قام بالإشراف على تنفيذها في الولاية الثالثة. انظر *مذكرات الرئيس كافي*، ص 136.

بالداخل والخارج معا. فكيف حدث ذلك ومتى ؟

كان كريم منذ مؤتمر الصومام[1]، رسميا وفعليا إلى حد كبير، قائدا لجيش التحرير. هذا لا يعني أنه تحكم ابتداء من ذلك الوقت في ذلك الجيش بكامله. فهناك الولاية الثانية برئاسة بن طوبال والولاية الخامسة برئاسة بوصوف. لكن تفوق كريم كان واضحا لأسباب لا تتصل برتبته كمسئول عن جيش التحرير بل إلى الظروف الخاصة التي مرت بها قيادة كل ولاية. قادة الولايات، الثالثة والرابعة والسادسة، كانوا من منطقة القبائل وهو الذي عينهم. والولاية الأولى، كان قائدها محمود الشريف قد مارس السلطة عليها، في البداية، بمساعدة عميروش والعقيد أوعمران. في أوت 1957، كرست الدورة الثانية للمجلس الوطني ذلك الموقع فمنحت كريم لقب مسئول دائرة الحرب، وهو المنصب الذي احتفظ به في الحكومة المؤقتة (وزير القوات المسلحة). لكن ابتداء من 1958، تضافرت عوامل أدت إلى تقليص وزنه.

كان العامل الحاسم في ذلك التراجع إخفاق كريم في بسط سلطته على جيش الحدود الشرقية. في فترة 1957 - 1959 كانت الأوضاع سيئة في صفوف القوات المرابطة بالحدود الشرقية. انقسامات وتكتلات محلية وقبلية وجهوية، ومعارضة للسلطة المركزية، أي لكريم بالدرجة الأولى. المشروع الإصلاحي الذي حاول كريم تنفيذه تحت إشراف الضباط الفارين من الجيش الفرنسي مني بفشل ذريع. ثم اشتدت المعارضة وتحولت إلى حركة عصيان شاملة[2] ورفض للقتال والتهرب من العودة إلى الداخل. في صيف 1959، شملت عمليات الفرار من الجيش في الحدود وحدات بكاملها، وكانت الغالبية العظمى من جيش الحدود في تونس متمردة على قائد الأركان الشرقية، محمدي السعيد، ووزير القوات المسلحة كريم بلقاسم. أمام هذا الوضع، اضطر كريم إلى إبعاد[3] مدير ديوانه، الرائد إدير، للتخفيف من حدة المعارضة. وكان ذلك التصرف مؤشرا على قوة هذه الأخيرة وعجز كريم عن إخمادها.

في الداخل، وقبل ذلك، لم تكن العلاقات بين وزير الدفاع وقائد الولاية الثانية، علي كافي، جيدة. ولكن منذ أفريل 1958 تحول التوتر إلى قطيعة بينهما. قال كافي إن السبب في ذلك موقف مبدئي تمسكت به الولاية الثانية التي "رفضت منذ

[1] أنظر توزيع الوظائف ضمن لجنة التنسيق الأولى في الملحق رقم 1.

[2] يراجع في الموضوع مثلا: G. Meynier، *المرجع المذكور*، ص 316.

[3] قدم الرائد إدير استقالته مبدئيا بتاريخ 8 جويلية 1959 ولكنه ظل في المنصب إلى نهاية السنة.

البداية مبدأ قيادة جيش التحرير الوطني من الخارج، وإذا ما دخلت القيادة التراب الوطني فإن الولاية تمتثل لسلطتها وتنفذ أوامرها"[1]. قد يكون في الأمر شيء من ذلك، إلا أن السبب الرئيسي هو قيام كريم بتعيين محمدي السعيد على رأس *قيادة العمليات العسكرية الشرقية*[2]، إذ رأى قائد الشمال القسنطيني في ذلك الاختيار دليلا على "جهوية" وزير الدفاع لأن الرجلين كانا من نفس المنطقة (القبائل). بعد ذلك، لم يعد علي كافي يعترف *بقيادة الأركان الشرقية*، ثم توقف عن الرد على رسائل كريم وبرقياته لأنها حسب تقديره لم تكن منسجمة مع الواقع السائد في الداخل. نجد مثالا معبّرا عن طبيعة العلاقة بين الرجلين في الرد الذي قدمه علي كافي لكريم عندما أرسل إليه هذا الأخير في مطلع 1959 برقية أمره فيها بإرسال القائد العسكري للولاية، صالح بوبنيدر آنذاك، على رأس فيلق للقضاء على جماعات بلونيس في الجنوب، حيث رفض تطبيق الأمر[3] وأجاب وزير القوات المسلحة بأن للولاية الثانية حوالي 4200 جندي "مجمدين" في تونس وبإمكانه أن يستخدمهم حيثما ارتأى فائدة من ذلك. عاود كريم الكرّة بإرسال برقية أخرى تؤكد الأمر الأول، فكان رد الولاية الثانية يقول إنها متمسكة بموقفها المبدئي وهو عدم الاعتراف بقيادة تقيم خارج الجزائر.

كانت الأوراق الأساسية لكريم في الداخل هي الولايتين الثالثة والرابعة. ابتداء من صيف 1958 تحديدا، بدأ انحسار دور هاتين الولايتين. كان ذلك بسبب مؤامرة *لابلويت*[4] التي كانت نقطة انطلاق لتصفيات واسعة النطاق، عرضت

[1] *مذكرات الرئيس علي كافي*، دار القصبة للنشر، 1999، ص 249.

[2] من أجل إعادة تنظيم جيش التحرير في الحدود، أنشئت في أفريل 1958، هيئتان سميت الأولى *قيادة العمليات العسكرية الشرقية* والثانية *قيادة العمليات العسكرية الغربية*. مقر الأولى في غارديماو بتونس ومقر الثانية في وجدة بالمغرب. وظيفة الأولى التنسيق بين الولايات الأولى والثانية والثالثة، ووظيفة الثانية التنسيق بين الولايات الرابعة والخامسة والسادسة. عين قائدا للأولى محمدي السعيد ومعه ثلاثة نواب هم العقداء لعموري وبن عودة وعمارة بوغليز. وعين قائدا للثانية العقيد بومدين بمساعدة سليمان دهيلس. لم تنجح قيادة العمليات الشرقية بسبب خلافات أعضائها خاصة مما دفع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى حلها في سبتمبر التالي، وتسليط عقوبات متفاوتة على أعضائها.

[3] أوضح كافي في مذكراته (ص 250) أن إرسال القوات قد تم في الواقع: "ورغم هذا، وحفاظا على الثورة، أرسلنا - دون علم وزير الدفاع - كتيبة... إلى جبل بوطالب... حيث اشتبكت حوالي ثلاث عشرة مرة، مجبرة سبعة مراكز تابعة لبلونيس على الانسحاب جنوبا".

[4] في 1958، وقع العقيد عميروش ضحية لعملية تسميم جهنمية عرفت باسم La Bluite، دبرتها المخابرات الفرنسية، واقتنع على إثرها قائد الولاية الثالثة بوجود مؤامرة وعملاء للجيش الفرنسي في صفوف جيش التحرير، مما تسبب في تصفيات واسعة ورهيبة كانت نتيجتها إعدام حوالي 2000 شخص من خيرة الإطارات والمثقفين والمقاتلين، خاصة في الولاية الثالثة وبدرجة أقل في الولايتين الرابعة والخامسة. حاول عميروش توسيع التصفيات إلى الولايات الأخرى لكن طلبه رُفض خاصة من قبل قادة الولاية الثانية.

الولاية الثالثة، والرابعة بدرجة أقل، إلى محن صعبة للغاية. ولم تكد ولايتا الوسط تتعافيان من "داء الجوسسة" الذي انتشر في صفوفهما وتضمدان جراحهما العميقة الناجمة عن وقوع عميروش في الشرك الذي نصبه له الكولونيل غودار حتى وجدتا نفسيهما أمام آلة الجنرال شال الحربية الجارفة التي وجهت إليهما ضربات أليمة ابتداء من ربيع 1959. فنجم عن ذلك تراجع كبير في دور الولايتين الثالثة والرابعة اللتين لم تستعيدا أنفاسهما إلا ابتداء من النصف الثاني لعام 1960. في تلك الأثناء، كان كريم قد فقد ثلاثة من قادة الولايات المعول عليهم للوقوف معه في لعبة التحالفات ضمن القيادة، وهم العقداء عميروش وسي الحواس وسي مْحمد بوقرة. سقط الأول والثاني يوم 29 مارس 1959 في جبل ثامور بالولاية السادسة وهما في طريقهما إلى تونس، بينما سقط سي مْحمد يوم 5 ماي التالي في دوار بن عشرة بالولاية الرابعة.

ثورة من غير قيادة
(جويلية ـ ديسمبر 1959)

أ. أطول اجتماع في تاريخ الثورة

بعد تجميد الحكومة تم توزيع العمل، فشكلت لجنتان إحداهما[1] لوضع مشروع برنامج والثانية[2] لإعداد مشروع قوانين أساسية للجبهة. لم تظهر صعوبة في تشكيل اللجنتين، لكن المشاركة في اجتماع العسكريين الذي سيعين قيادة جديدة كانت محل خلافات بين أعضاء الثلاثي. اقترح كريم أن تكون المشاركة في الاجتماع ابتداء من رتبة رائد. هذه الصيغة كانت في صالحه تماما[3]، لذلك عارضها بوصوف وبن طوبال. وبعد أخذ ورد، اتفقوا في النهاية على مشاركة عشرة عقداء هم الوزراء الثلاثة، كريم وبوصوف وبن طوبال، وقائدا هيئتي الأركان الشرقية والغربية، محمدي السعيد وهواري بومدين، وممثلون عن الولايات الخمس[4]، وهم عبيدي حاج لخضر (1) وعلى كافي (2) وسي السعيد يازورين (3) وسليمان دهيلس (4) ودغين بن علي المدعو العقيد لطفي (5). من العشرة، قدِم اثنان فقط من الداخل وهما حاج لخضر وكافي، والسبعة الآخرون كانوا في الخارج. وكان القادة الذين مثلوا الولايات الأخرى، يازورين ودهيلس ولطفي، في تونس منذ 1957.

لو نظرنا في أسماء العشرة لتبين لنا أن الصيغة التي اتفقوا عليها لم تخل هي الأخرى من الجهوية المنسوبة إلى كريم في كثير من المناسبات. في الواقع، جاءت الصيغة المعتمدة لتحقيق المساواة بين الولايات والتوازنات الجهوية بين

---

[1] حسب G. Meynier (*المرجع المذكور*، ص 359)، ضمت هذه اللجنة فرانس فانون، عمر أوصديق، عبد الرزاق شنتوف، وبن يحيى.

[2] شارك فيها بن خدة، مبروك بلحسين، لامين خان، ومحمد بجاوي.

[3] لأن هذا معناه حضور بعض الضباط المؤيدين لكريم من وزارة القوات المسلحة، ويؤدي أيضا إلى فوز كريم بالأغلبية لأن كل ولاية في هذه الحالة سيمثلها ثلاثة رواد بالإضافة إلى قائدها، وكان كريم يعلم أنه سيلقى الدعم من ثلاث ولايات على الأقل: الثالثة والرابعة والأولى.

[4] كما في أوت 1957، كانت الأوضاع في الولاية السادسة وقتئذ غامضة منذ مقتل قائدها سي الحواس يوم 29 مارس 1959، وهو في طريقه مع العقيد عميروش إلى تونس للعمل على تنفيذ بعض المقررات التي أسفر عنها اجتماع الولايات الأربع في ديسمبر 1958.

قطبي الصراع في الاجتماع المقبل. ولا أدل على ذلك من انقسام العشرة منذ البداية إلى مجموعتين متساويتين عددا: مجموعة زعيمها كريم ومعه محمدي السعيد ويازورين ودهيلس وحاج لخصر، ومجموعة ضمت، إلى جانب بوصوف وبن طوبال، كلا من هواري بومدين والعقيد لطفي وعلي كافي. لا داعي لشرح مطول لهذه التحالفات "المنطقية" والمتوقعة لمن يعرف بنية ميزان القوى في قيادة حرب التحرير منذ مؤتمر الصومام، بل وحتى من قبله أيضا.

قبل الدخول في مجريات الاجتماع، نلاحظ أن الأمر يختلف عما حدث في أوت 1957 حيث كان الانقسام بين العسكريين والسياسيين. الانقسام هذه المرة بين الأولين أنفسهم. مادام الأمر كذلك، فإن الصراع سيكون أشد وحسم الخلافات أصعب، وسيقتضي الموقف ليس أسبوعا ولا شهرا واحدا بل ثلاثة أشهر ونيف على أقل تقدير [1]. طول المدة التي استغرقها الاجتماع دليل على ضراوة الصراع وصعوبة التوصل إلى اتفاق. طيلة نصف سنة على الأقل[2]، وربما أكثر[3]، ظلت حرب التحرير من دون قيادة، في وقت كان فيه الداخل من أحوج ما يكون إلى العون والإسعاف، إذ ينبغي ألا ننسى أن سنة 1959، كانت من أصعب المراحل التي مر بها جيش التحرير في الداخل. فقد كان الجنود يسقطون بالمئات من جراء الهجمات الشرسة التي شنها موريس شال، ويحاولون التصدي لها بإمكانياتهم المتواضعة، مطالبين بالمساعدة ؛ وفي الخارج كانت الأسلحة والقوات متراكمة والقيادة شاغرة.

انطلق اجتماع[4] العشرة في جو متوتر [5] للغاية ولم يسمح فيه كريم وبوصوف

---

[1] هناك اختلاف في المدة التي استغرقها الاجتماع: 94 يوما حسب كافي، 99 يوما عند كوربير، 100 يوم عند بن خدة، 110 أيام عند حربي، 124 يوما حسب G. Meynier الذي أوضح أن الاجتماع تخللته 48 جلسة عمل. كانت الفترة في صيف 1959 وخريفه.

[2] لأن الاجتماع لم يتم بصورة متواصلة، بل تخللته انقطاعات تجاوزت أحيانا عشرة أيام. يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى رواية العقيد كافي لوقائع الاجتماع في مذكراته، ص 252 - 256.

[3] انتقد سليمان شيخ إيف كوربير لقوله إن الثورة بقيت بدون حكومة طيلة 99 يوما، محتجا بزيارات عباس إلى دول أجنبية ليدلل على بقاء الحكومة. في الحقيقة كانت مدة الشغور أزيد من ثلاثة أشهر بكثير، على الأقل منذ شهر جويلية 1959، على إثر الاجتماع الذي حصل فيه العقداء الثلاثة على "ترخيص بتجميد الحكومة". ولم يكن النشاط الدبلوماسي دليلا على وجودها كقيادة لأنه خلال تلك الفترة لم يكن مسموحا لها أن تقوم بسواه. في الواقع ظلت الحكومة موجودة أمام الخارج فقط، تفاديا لمساوئ الإعلان الرسمي عن إقالتها.

[4] انعقد الاجتماع في مقر وزارة الاتصالات العامة والمواصلات بشارع Parmentier في تونس العاصمة.

[5] حسب G. Meynier (*المرجع المذكور*، ص 361)، من بداية الاجتماع إلى نهايته "لم يفارق الحاضرون أسلحتهم ولم يفارقهم حراسهم".

وبن طوبال تماما ما كانوا يودون سماعه. اتضح بسرعة من تدخلات الحاضرين أن مفهوم السلطة الرئاسية كان غائبا في ذلك الاجتماع. كلهم كانوا عقداء وكل واحد منهم كان ينظر إلى نفسه وإلى الآخرين على هذا الأساس. في الجلسة الأولى، ظهر أول مثال على ذلك، حيث اعترض العقيد لطفي على حضور الثلاثي في الاجتماع قائلا: "في الحكومة أزمة. أنتم دعوتم القادة العسكريين إلى فض النزاع. وهنا أعضاء من الحكومة هم في ذات الوقت قضاة وأطراف في النزاع. أسألكم عن مكانتكم هنا. إما أن تخرجوا وتتركونا نقوم بالتحكيم وإما أن تقوموا باستدعاء كل أعضاء الحكومة"[1]. بعد كلمة العقيد لطفي، خرج كريم غاضبا وبقي بن طوبال وبوصوف صامتين، وكأن شيئا لم يكن. روى العقيد كافي الحادثة بصورة مختلفة قليلا، إذ نسب الكلمة إلى نفسه[2] والخروج إلى الثلاثة. مهما كان القائل، المهم هنا أن الموقف من الثلاثي لم يعد موقف المرؤوس تجاه رئيسه.

كان على المجتمعين أن يقوموا بتقييم شامل للوضع العسكري والسياسي، وأن ينظروا في عمل مختلف العقداء، وأزمة الحكومة، وأن يحددوا استراتيجية حربية جديدة، ويعينوا مجلسا وطنيا جديدا وقيادة تنفيذية جديدة. كل النقاط التي أثاروها في الأيام الثلاثة الأولى توصلوا بسهولة إلى اتفاق حولها، وفي مقدمة ما طرح واتفق بشأنه محاكمة السياسيين في الحكومة المؤقتة بعد تأكيد الثلاثي بأنهم المتسببون في الأزمة، لكن بمجرد الوصول إلى القضيتين الشائكتين، تشكيل المجلس الوطني وتعيين القيادة الجديدة، ظهرت العراقيل وتعقدت الأمور.

خلال جلسات عديدة لم يحققوا أي تقدم حول مسألة القيادة الجديدة. الصيغة التي كان الثلاثي قد اتفق عليها مبدئيا وشرع كريم في الدفاع عنها على أمل أن تحقق هدفه، تمثلت في إلغاء الحكومة المؤقتة والعودة إلى ما يشبه "لجنة ثورية مصغرة" من أربعة أو خمسة أعضاء، تكلف أساسا بتسيير شئون الحرب. كان كريم بوصفه وزير القوات المسلحة في الحكومة السابقة يعتقد أنه سيكون منسقا لها، فأخذ في الاجتماع يعمل من أجل ذلك، لكن بوصوف وبن طوبال وآخرين قاموا بعرقلته. دافع كريم في الجلسات عن المشروع قائلا: "الكل هنا متفق على أن تجربة الحكومة المؤقتة كانت سلبية. يجب علينا أن نعود إلى صيغة أكثر

---

[1] M. Harbi, *Le FLN, mirage et réalité*, p. 249.

[2] *مذكرات الرئيس كافي*، ص 253.

صرامة، شيء يشبه حكومة مصغرة... كلما قل العدد ازدادت الفاعلية"[1]. في تلك الأثناء، كان كريم قد أدرك أن لطفي وبومدين وكافي المعارضين له مدعمون من قبل بوصوف وبن طوبال، وفهم أن تمرير مشروعه لن يكون بالأمر اليسير. دخل الاجتماع في طريق مسدود، وبعد أيام من الأخذ والرد، دفع كريم بالأحداث إلى الأمام إذ أعلن أنه سينسحب "مانحا" إياهم أسبوعا للعودة إلى مناصبهم في الداخل أو اتخاذ قرار، ثم غادر تونس العاصمة باتجاه منزله في قرطاج، موضحا للحاضرين أنه سيواصل العمل والتصرف بصفته وزيرا للدفاع. كان كريم حسب رأيه مازال وزيرا للدفاع في حكومة غير موجودة، سبق أن أقالها بنفسه منذ شهور.

بعد توقف الاجتماع بأيام، نزل كريم عند رغبة الوسطاء[2] الذين ذهبوا لإقناعه بالعودة إلى الجلسات، فعاد وانطلق الاجتماع من جديد. ومرة أخرى، سارت الجلسات بالكيفية التي توقفت فيها، في جو طغت عليه المعارضة المكشوفة أساسا بين كريم من ناحية والعقداء لطفي وبومدين وكافي، مدعمين بصورة غير مباشرة من بوصوف وبن طوبال. مرت أيام أخرى من المشادات الكلامية، يئس كريم على إثرها من التوصل إلى فرض نفسه، فلجأ إلى التهديد باستخدام القوة آمراً العقداء كافي ولطفي وبومدين أن يلتحقوا بمناصبهم تحت طائلة الإيقاف، وقاطع الاجتماع.

في الأيام التالية، تردد أن وزارة الدفاع تنوي إلقاء القبض على العقداء الثلاثة[3]. وبلغ الخبر بن طوبال فسارع إلى منزل كريم لتحذيره من مغبة اللجوء إلى أساليب القوة. بالتأكيد، لو نفذت الخطة لكانت الكارثة في صفوف الجيش والقيادة، إذ لم يكن ميزان القوى ليسمح بأن تمر الأمور بسلام في حال قيام كريم بعمل كهذا. على النقيض من ذلك، كل شيء في الحدود كان جاهزا للثورة عليه. من دون شك، كان ذلك هو الدافع الذي جعل كريم يقوم بالعدول عن خطته بعد إنذار بن طوبال و"تنبيه" كافي الذي ذهب في اليوم التالي إلى وزير الدفاع ليقول

---

[1] كما ذكره عمار حمداني، في:
Krim Belkacem, le lion des djebels, p. 223.

[2] من ضمنهم على وجه الخصوص بن خدة، عمر أوصديق، العقيد أوعمران، ومبروك بلحسين.

[3] حسب كافي (*مذكرات* ...، ص 266)، كانت الخطة ترمي إلى إلقاء القبض على الثلاثة وإعدامهم: "وفي السيارة العسكرية التي كانت تنقله (الملازم بن يزار) إلى تونس العاصمة، كانت برفقته مجموعة من الضباط... يتحدثون بالفرنسية، كانوا يعتقدون أنه واحد منهم. فذكروا ثلاثة أسماء، كافي وبومدين ولطفي، تعتزم وزارة الدفاع - بالتحديد كريم بلقاسم - إلقاء القبض عليهم وإعدامهم".

له في مكتبه: "أعرف أنك تخطط وتعتزم اغتيال ثلاثة من كبار ضباط جيش التحرير الوطني. ولكني أنبهك بأنك إن فعلت فإن 'جماعتك والموالين لك، سيعدمون في نفس الوقت. إني لا أهددك ولكن أنبهك. والقرار لك"[1].

نظرا لميزان القوى الذي اتضحت معالمه في الاجتماع، والفوضى المنتشرة في الحدود، والاستياء العام في القيادة تخوفا من حدوث الانفجار، لم يبق أمام كريم سوى التنازل والعودة إلى الاجتماع الذي توصل بعد ما يزيد عن مائة يوم من المساومات والدسائس إلى تعيين مجلس وطني جديد، وتوجيه الدعوات إلى الأعضاء لعقد الدورة الثالثة التي تقرر أن تكون في طرابلس ابتداء من منتصف ديسمبر 1959، من أجل الحل النهائي للأزمة بتسوية المشكلتين العويصتين العالقتين: تعيين قيادة جديدة وإعادة تنظيم الجيش، بالإضافة إلى وضع برنامج وقوانين أساسية للحركة وتحديد برنامج عمل وآفاق للمستقبل.

حددت التشكيلة الجديدة للمجلس الوطني، كما قررها اجتماع العشرة، في منظور الرهان الرئيسي للاجتماع المقبل، وهو قيادة الجيش. استعدادا للمعركة التي ستدور حول ذلك الموضوع اختارت الجماعات المتصارعة الأعضاء الجدد من العسكريين في غالبيتهم. وفي هذه المرة أيضا، دخل المجلس كل أعضاء مجالس الولايات ومسئولو الفيدراليات الثلاث[2]، بصفتهم أعضاء وجوبيين فيه منذ الدورة الثانية في أوت 1957. كان من السمات الهامة في التشكيلة الجديدة الحضور القوي لضباط الحدود والولايتين الأولى والثانية[3]، المعارضين لكريم. وكانت السمة الأخرى للمجلس الجديد غياب الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، باستثناء واحد منهم هو النقيب أحمد بن الشريف[4].

هاهي، إذاً، لجنة العسكريين العشرة، هذه "اللجنة التحضيرية" كما سماها العقيد كافي، وقد انتهت من وضع الأسس وتوازنات القوى الجديدة. لقد كانت تلك

---

[1] *نفس المكان.*

[2] مسئولو فيدرالية تونس، علال ثعالبي، وفيدرالية المغرب، بن سالم نور الدين، وقادة فيدرالية فرنسا، بوداود، لعدلاني، بوعزيز، وسويسي.

[3] من الضباط الأعضاء الجدد في المجلس: قايد أحمد وعلي منجلي، الناطقان باسم جماعة بومدين. من الولاية الأولى، علي سواعي وعمار رجاي والطاهر زبيري. ومن الثانية، صالح بوبنيدر، والطاهر بودربالة وحسين رويبح. ومن الثالثة، محند او الحاج، وأحمد فاضل الملقب حميمي. ومحمد شعباني من الولاية السادسة.

[4] تمكن من الدخول إلى المجلس بفضل الدعم الذي حصل عليه بصورة خاصة من بومدين الذي أقنع زملاءه بأن أحمد بن الشريف "حالة خاصة" لأنه فر مع رجاله وقاتل بالداخل في صفوف الولاية الرابعة قبل التحاقه بتونس.

اللجنة في الواقع أكبر بكثير من لجنة تحضير عادية. فهي وإن كانت لم تغتصب السلطة بل تلقتها من الثلاثي العسكري، لم تتردد بعد ذلك في ممارستها، لاسيما وأنها فتحت آفاقا جديدة لبعض أعضائها، وبطريقة مخالفة تماما لإرادة أحدهم، كريم بلقاسم، وغير مطابقة لتمنيات الآخرين، بوصوف وبن طوبال. كان الثلاثة وهم بصدد إسناد السلطة إلى العسكريين يعتقدون أن هؤلاء سيقتصدون في استعمالها، وأن هذا الاستخدام سيتم تحت إشرافهم، فإذا بهم يلاحظون أن السلطة الممنوحة من طرفهم قد استخدمت ضدهم. سيتضح ذلك في دورة المجلس القادمة.

ب. الدورة الثالثة للمجلس وبروز قوة عسكرية ـ سياسية جديدة

انعقدت الدورة الثالثة للمجلس الوطني في مقر المجلس التشريعي بطرابلس[1]، ودامت 33 يوما (من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960). يعكس طول المدة عمق الخلافات وصعوبة الاتفاق على الحلول والتسويات. كان على المجلس أن يستمع إلى تقارير الوزراء، ويقوم بالمصادقة على برنامج وقوانين أساسية للحركة، ويتولى إنشاء قيادة جديدة وحل المشاكل العسكرية وأخيرا ضبط برنامج عمل للمرحلة المقبلة. سنعالج هذه النقاط في الصفحات التالية لكن قبل ذلك نتوقف عند سير الأشغال والمناقشات لأن دورة بهذا الطول لابد أن تثير تساؤلات عما جرى فيها من أحداث وحوادث.

أولا: سير الأشغال

المساومات، والمزايدات الكلامية، والاتهامات المتبادلة، والانتقادات في صورة التجريح والإدانة، والسب والشتائم، ومقاطعة البعض للاجتماعات، وإيقاف جلسات بشكل مفاجئ؛ تلك هي سمات الجو الذي ساد تلك الدورة طيلة ثلاثة وثلاثين يوما. كان الصراع الذي طغى فيها واستقطب الأنظار بين كريم في طرف وخصومه في الطرف المقابل. لم تحظ القضايا السياسية باهتمام كبير من المجلس الذي سارع إلى المصادقة على مشروعي البرنامج والقوانين الأساسية، من دون صعوبة ولا مناقشة معمقة، ثم خصص القسم الأكبر من وقته لمعالجة المشاكل العسكرية وتعيين القادة الجدد.

(1) كل دورات المجلس بعد الدورة الثانية (دورة القاهرة) انعقدت في طرابلس. كان التبرير الرسمي لذلك "اختيار توفر الشروط الأمنية الملائمة في ليبيا. وهناك أيضا الرغبة في تعبير القيادة عن استقلالها بالنسبة إلى الحكومتين التونسية والمصرية. كذلك بالنسبة إلى السرية والتكتم، كانت ليبيا أبعد "عن الأضواء" الصحافية من القاهرة وتونس.

بالنسبة إلى حصيلة العمل الحكومي، وبما أن عباس كان رئيسا ظاهريا فقط، فقد قرر أعضاء المجلس محاسبة كل وزير عن عمله من خلال التقرير التقييمي الذي يقدمه حول قطاعه. بينت مناقشة تلك التقارير ضراوة المعركة وأوضحت المقصود في تلك الدورة: كان وزير القوات المسلحة، كريم، هو الذي تلقى أكبر عدد من الأسئلة طيلة ثلاثة أيام متتالية، وكانت غالبية الأنظار متجهة نحوه. أعنف الانتقادات والاتهامات التي تلقاها عبر عنها وتميز بها علي منجلي وقايد أحمد المدعو الرائد سليمان اللذان قاما بدور الناطق باسم المعارضين لكريم. كان المطلوب من منجلي والرائد سليمان أن ينفذا خطة الهجمات الكلامية التي أعدتها جماعة بوصوف، بن طوبال وبومدين من أجل إسقاط كريم. هؤلاء الثلاثة كانوا إلى الصمت أميل منهم إلى الكلام، لكن التحالف الذي كونوه لم يكن سرا على أحد سواء بالنسبة إلى أعضائه أو إلى الهدف الذي يرمي إليه، وهو الحيلولة دون وصول كريم إلى رئاسة القيادة التنفيذية المقبلة من ناحية وإزاحته من على قيادة الجيش من ناحية ثانية.

عموما، أكدت مناقشات المجلس العنصر الجديد في توازن القوى، والذي ظهر في اجتماعات العشرة السابقة، وهو بداية تراجع دور الثلاثي بكامله. حسب تصريحات عباس، كانت الدورة الثالثة للمجلس الوطني "من حيث الأساس عبارة عن محاكمة لكريم وبوصوف وبن طوبال من قبل العسكريين"[1]. كان ذلك في اجتماع العشرة ولا يزال الآن في هذه الدورة واضحا تماما بالنسبة إلى كريم وبدرجة أقل وضوحا في ما يخص بن طوبال وبوصوف لأنهما لم يتعرضا مثل الأول لهجمات مباشرة من غالبية الحاضرين. لكن بعد أيام من بداية الأشغال، بات واضحا أن سلطة الثلاثي لم تعد مطلقة كما كانت في الماضي. تجلى ذلك في رفض المجلس لاقتراحاتهم المتعلقة بإنشاء القيادة الجديدة كما سنرى بعد حين، كما تجلى في موقف الجميع بعد تقرير محمود الشريف الذي أضفى طابع الإثارة على المناقشات بوجه عام.

كان محمود الشريف مسئولا عن المالية في *لجنة التنسيق والتنفيذ* الثانية، وأصبح وزيرا للتسليح والتموين منذ إنشاء *الحكومة المؤقتة*. في اجتماع العقداء العشرة، أقصي من المجلس الوطني الجديد بتهمة القصور. في الواقع، أخرج من المجلس لأنه لم يعد له تأثير في الولاية الأولى التي تولى قيادتها عقداء آخرون

(1) F. Abbas, *Autopsie d'une guerre*, p. 280.

بعده[1]. في البداية قاطع محمود الشريف الاجتماع، ثم عاد إليه مصمما على إفراغ ما في جعبته. وما دام أنه جاء بشعور من لم يبق له شيء يمكن أن يفقده - بعد الإقصاء من المجلس وبالتالي من القيادة المقبلة - فقد كان حريصا على قول كل شيء وتصفية حساباته خاصة مع الثلاثي. طلب الكلمة وأخذ يكشف الملفات: في أفريل 1958، كانت لجنة التنسيق قد خصصت لمساعدة الولايات 480 مليون فرنك، لم يصل منها إلى الداخل سوى مبلغ ضئيل، إلى أين ذهبت المبالغ الأخرى؟ تساءل محمود الشريف مقدما للحاضرين شرحا مفصلا عن آليات التبذير وتحويل المبالغ الموجهة إلى الداخل عن أغراضها الأولية[2]. ثم أخذ في سرد اتهامات قال إنه يملك أدلة عنها، تعلقت أساسا بسوء تسيير أموال *الجبهة*، ضد المتسببين في إقصائه، وكل واحد باسمه هذه المرة: كريم، محمدي السعيد، بوصوف، بن طوبال. كانت نتيجة تقرير محمد الشريف أن ساهم في ضرب مصداقية الثلاثي وشجع المعارضين لهم على الاستمرار في مهاجمتهم.

بالنسبة إلى القيادة الجديدة، تمثل مشروع الثلاثي في إلغاء الحكومة المؤقتة والعودة إلى هيئة مصغرة، شبيهة بلجنة التنسيق المنبثقة عن مؤتمر الصومام. كان كريم حريصا على أن يكون رئيسا لها، بينما كان كل من بوصوف وبن طوبال عازمين على الحيلولة دون ذلك. حاول الثلاثة منذ بداية الدورة فرض هذه الصيغة على المجلس معتقدين أنهم مازالوا كما كانوا في السابق. لكن من دون تردد تكونت أغلبية واسعة معارضة للصيغة المقترحة ولطريقة تعامل الثلاثة مع الحاضرين بوجه عام، ثم تواصلت الانتقادات ضدهم فاضطروا إلى التخلي عن مشروعهم، إلا أن كريم تمسك بأمل الوصول إلى رئاسة الحكومة المقبلة، فتبلورت مجددا ضده معارضة قوية، من المركزيين الذين أبعدهم في أوت 1957، وعباس لأنه كان ينافسه على الرئاسة، وضباط الحدود المستائين من النتائج التي ولدتها سياسته العسكرية في الحدود التونسية، وكذلك معارضة المنافسين الدائمين، بوصوف وبن طوبال[3].

---

[1] محمد لعموري، العقيد نواورية، ثم عبيدي حاج لخضر ابتداء من أكتوبر 1958.

[2] G. Meynier, *Histoire intérieure du FLN*, p. 363.

[3] كان بوصوف يدفع بومدين إلى الأمام ويحرضه على التصدي لطموح كريم، أما بن طوبال، حسب سعد دحلب، فقد بكى متأثرا بفكرة أنه يمكن أن يصير وزيرا لكريم في الحكومة الجديدة: "قال لي بومدين إن بن طوبال قد بكى وهو يعبر عن رفضه لمنصب وزير الداخلية الذي اقترحنا عليه أن يحتفظ به. فقد كان رافضا تماما لأن يبقى وزيرا تحت رئاسة كريم، رئاسة لم تكن موضع شك بالنسبة إليه. وقد كان مقتنعا أننا بذلك متجهون نحو الكارثة":

S. Dahlab, *Mission accomplie*, p. 125.

بعد الانتهاء من مناقشة التقارير وإخفاق الصيغة التي حاول الثلاثي فرضها، بقي للمجلس أن يعالج المشاكل العسكرية، ويعين حكومة جديدة، ويحدد استراتيجية جديدة. من أجل ذلك، شكلت ثلاث لجان للقضايا العسكرية والسياسية والدبلوماسية، ولجنة رابعة سميت "اللجنة الاستشارية" كان عليها أن تستمع إلى كل أعضاء المجلس لتسجيل آرائهم في ما يتعلق بتشكيل الحكومة. كان واضحا أن الرهان الأساسي في الدورة، وهو تعيين القيادة الجديدة والفصل في مسألة الرقابة على الجيش، سيتم حسمه من خلال المساومات التي ستجري داخل هذه اللجنة واتصالاتها مع الفئات المتنافسة. لذلك بخلاف اللجان الثلاث الأخرى، جرت مناقشة حادة قبل تشكيلها. وفي النهاية اتفقوا على ثلاثة أعضاء لتكوينها، عسكريين هما قائدا الأركان الشرقية والغربية، محمدي السعيد وهواري بومدين، وسياسي هو سعد دحلب.

بدأت اللجنة مشاوراتها وجاء دور كريم فاستدعي مثل الآخرين لإبداء رأيه، وسئل عن رأيه في صيغة تتمثل في قائد عام للأركان، ولجنة وزارية للحرب تحل محل وزير الدفاع. فهم كريم المقصود، أي إقصاءه من قيادة الجيش، فأعرب عن تحفظه على هذه الصيغة. وفي اليوم نفسه عاودت اللجنة الكرة معه وطلبت منه العدول عن موقفه. ولما أخبره سعد دحلب أنهم "اتفقوا" على أن يكون عباس رئيسا ومحمدي السعيد وزيرا، اتضح لكريم العنصر الأساسي في المعادلة الجديدة: منصب قيادة الأركان سيعود بالضرورة إلى بومدين بعد تعيين محمدي وزيرا، وهو ما جاء في كلام دحلب الذي واصل شرح الخطة قائلا إن منصب قائد الأركان سيعود "للأخ بومدين" الذي سيكون تحت رقابة لجنة وزارية للحرب تضم بوصوف وبن طوبال، وكريم إن قبل ذلك. وأضاف دحلب أن أعضاء المجلس موافقون على منح كريم منصب وزير الخارجية بالإضافة إلى العضوية في اللجنة الوزارية للحرب.

هكذا تبخرت آمال كريم، فلم يستطع الفوز برئاسة الحكومة المؤقتة الثانية، كما أن إلغاء وزارة الدفاع كان يعني بالنسبة إليه فقدان سلطته على الجيش. يضاف إلى ذلك أن منصب قائد الأركان لم يمنح لمحمدي السعيد الذي قبل منصب وزير في حين أن كريم كان يود ترشيحه لقيادة الأركان. لذلك، ما كاد دحلب ينهي كلامه حتى أعلن كريم بحدة أنه لا يريد أي شيء مما عرض عليه، وانسحب إلى غرفته!

في الأيام التالية، شهدت غرفة كريم حركة غير عادية، إذ توافد عليها زوار كثيرون لإقناعه بالعودة إلى الاجتماع[1]. في تلك الأثناء، كان على كريم أن يعترف بالواقع: كانت الصيغة المقترحة أقصى ما كان باستطاعة المجلس أن يقدمه لكريم. في ضوء ميزان القوى الجديد وإخفاق كريم في الحدود، لم يكن واردا أن يحتفظ بقيادة الجيش لوحده. لكن المجلس تخوف من عواقب إقصائه تماما من قيادته فأوجد حلا وسطا قبلته أغلبية واسعة من أعضائه. في نهاية الأمر، لاحظ كريم أن الدورة دامت شهرا كاملا. الصحافة الدولية أخذت تتحدث عن "رفاق المداولة"[2] بدلا من رفاق التحرير. وكان جيش التحرير في الحدود يعيش فوضى عارمة[3]، وفي الداخل كان الجنود يتساقطون بالمئات. لكل ذلك، لم يبق أمام كريم سوى التراجع، ففعل واستأنفت الاجتماعات أشغالها. في ما يخص جدول الأعمال، كان المجلس قد عالج في البداية النقطة الأولى، وهي المصادقة على البرنامج والقوانين الأساسية، وبقيت النقاط الأخرى، لكن الأمر لم يكن بحاجة إلى وقت طويل بعد أن تم الفصل في الجوانب الصعبة منها. وهو ما حدث فعلا إذ قام المجلس في وقت قصير بإتمام ما بقي من جدول الأعمال وهو تشكيل الحكومة وضبط برنامج العمل للمرحلة المقبلة.

ثانيا: نتائج الدورة الثالثة ومقرراتها

– صادق المجلس الوطني على مشروع البرنامج الذي أعدته اللجنة التحضيرية بسرعة، وعلى نصين تأسيسيين هما *القوانين الأساسية للجبهة والمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية*. كانت السمة البارزة في البناء التأسيسي الذي وضعته تلك الدورة هي الخلط التام بين السلطات. فالسلطة السياسية (*الجبهة*) ممتزجة بالسلطة العسكرية (*جيش التحرير*) من ناحية، ومختلطة بجهاز الدولة من ناحية أخرى. ولم يغير الفصل المصطنع الذي قام به محمد بجاوي[4]

[1] كان المجلس متخوفا من خطر الانشقاق الذي هدد كريم باللجوء إليه إن لم يتحقق مراده، انشقاق لم يكن بتاتا في خدمة القضية نظرا لما كان سيحدثه من آثار سيئة خاصة في ولايات الداخل.

[2] على سبيل التهكم، كتبت بعض الصحف في ذلك الحين عبارة les compagnons de la délibération (رفاق المداولة) بدلا من compagnons de la libération (رفاق التحرير).

[3] في منطقة جبل شعامبي التونسية مثلا، على مشارف مدينة تبسة، لم ينقطع تمرد وحدات الحدود على كريم وجماعته طيلة سنة 1959.

[4] هو الذي قام بتحرير النصين التأسيسيين. وتمثلت حيلته في وضع نصين متميزين، حمل الأول عنوان "القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني" وسمي الثاني "المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية"، من دون فصل في المضمون، وأدى ذلك إلى الحديث في النصين عن المؤسسات نفسها: المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة.

شيئا في طبيعة السلطة السياسية: رفض الفصل بين السلطات (*الجبهة* والجيش وجهاز الدولة). شكليا، نجد الحديث عن المؤسسات نفسها في النصين، وفي المضمون هناك تداخل تام بينهما. أمثلة على ذلك: "جيش التحرير الوطني جزء لا يتجزأ من جبهة التحرير الوطني. كل جندي مناضل في الجبهة. وكل مناضل في الجبهة يمكن أن يصبح جنديا"[1]. لا فرق، إذاً، بين "الحزب" السياسي والجهاز العسكري. من ناحية أخرى، المجلس الوطني هو الهيئة القيادية للجبهة، وبهذه الصفة يعين أعضاء الحكومة وهي مسئولة أمامه، ومادامت الأغلبية فيه للعسكريين فهذا يؤدي إلى جعل السلطة التنفيذية (الحكومة المؤقتة) تابعة لجيش التحرير وامتدادا له. وهناك أيضا الخلط بين التنظيم السياسي وجهاز الدولة. فالمجلس الوطني بموجب تلك النصوص هو في آن واحد صاحب السلطة "الحزبية" العليا، وهو السلطة التشريعية والتأسيسية.

– تعديل الحكومة وتوحيد الجيش: تحددت تشكيلة الحكومة الجديدة التي أنشأها المجلس أساسا في ضوء توازن القوى الذي تبلور أثناء الدورة، بالإضافة إلى اعتبارات خاصة بالنسبة إلى بعض الوزراء. نسجل عن الطاقم الجديد[2] ما يلي:

- بقي فرحات عباس رئيسا. اتخذ المجلس ذلك القرار تحسبا للمفاوضات. فالوجه المطمئن لفرحات عباس كان من شأنه أي يشجع ديغول على هذا التوجه ويبعد عن *الجبهة* تهمة التطرف التي كانت فرنسا تروج لها في الساحة الدولية. وهو من ناحية ثانية بمثابة تحدي للثلاثي، كريم وبوصوف وبن طوبال، الذي كان قد جمد في جويلية 1959 نشاط عباس وحكومته. بعد هذا، لم يعد باستطاعة الثلاثة الاعتقاد أن هيمنتهم على القيادة مازالت مطلقة.
- أهم تغيير على الإطلاق مس كريم بلقاسم، الخاسر الأكبر في تلك الدورة، إذ ألغى المجلس وزارة *القوات المسلحة* وأحل محلها *لجنة وزارية للحرب* ضمت بوصوف وكريم وبن طوبال، وتقود الجيش، نظريا، بواسطة *هيئة أركان عامة* في مكان قيادتي الأركان الشرقية والغربية، عُين على رأسها بومدين الذي فاز بالمنصب على حساب المرشح الآخر، محمدي السعيد. هذا الأخير "كافأه" المجلس بمنحه منصب وزير دولة من دون حقيبة. أما كريم فنال بالإضافة إلى عضوية *اللجنة الوزارية للحرب*، منصبي وزير الخارجية ونائب الرئيس، شأنه في ذلك شأن أحمد بن بلة الذي احتفظ بتفوقه على زملائه (بوضياف وآيت أحمد

[1] المادة الثالثة من القانون الأساسي للجبهة، جانفي 1960.

[2] انظر تشكيلة الحكومة المؤقتة الثانية في الملحق رقم 4.

وخيضر وبيطاط) الذين بقوا كما في السابق وزراء دولة في الحكومة الجديدة.

▪ بالنسبة إلى بوصوف وبن طوبال، لم يحدث تغيير كبير على مستوى المناصب، إذ احتفظ الأول بمنصبه في الداخلية، أما الثاني فقد وسع مجاله حيث ورث عن محمود الشريف *وزارة التسليح والتموين العام* M.A.R.G[1]، واحتفظ بوزارته السابقة، *وزارة الاتصالات العامة والمواصلات* M.L.G.C[2]، اللتين أدمجتا في وزارة واحدة لتكوين الـ M.A.L.G[3]، *وزارة التسليح والاتصالات العامة* الشهيرة والمهمة. من مؤشرات الأهمية[4] التي كانت لتلك الوزارة، يذكر أنها كانت تسير بـ 1400 إلى 1500 عامل، بميزانية تقدر بربع ميزانية الحكومة المؤقتة، بينما كانت بعض الوزارات الأخرى تعمل بـ 30 إلى 40 شخصا. كانت تلك الوزارة الضخمة تضم من حيث الأساس دائرة التسليح، وقسم الاتصالات والمواصلات اللاسلكية، والاستخبارات. تمثلت مهمة الدائرة الأولى، ابتداء من 1960، في جلب الأسلحة من مختلف أسواق العالم وتسليمها إلى هيئة الأركان المكلفة بإيصالها إلى الولايات. وكان على دائرة الاتصالات اللاسلكية أن تتكفل ببريد *الجبهة* وجيش التحرير في الداخل والخارج، والبث الإذاعي، والدعاية...الخ؛ أما مصالح الاستخبارات فكان نشاطها متجها نحو الخارج لجمع المعلومات عن الخصم، وداخل *الجبهة* ذاتها للحيلولة دون المعارضة للقيادة أو ظهور قوى ناقدة ومناوئة لتوجهاتها. في الفترة الأخيرة من الحرب، عندما تراجع دور العمل العسكري وتزايد دور السياسي والدبلوماسي، كيفت مخابرات *المالغ* نشاطها مع الوضع الجديد لتركز أكثر على المعلومات السياسية بدلا من المعلومات العسكرية. كان ذلك على وجه الخصوص أثناء المفاوضات التي تابعتها مخابرات بوصوف عن كثب وشاركت فيها بطرق شتى، من جمع المعلومات عن النوايا الحقيقية للخصم إلى المشاركة في إعداد جوانب معينة من الاتفاقيات، خصوصا في المجال العسكري والأمني، إلى توفير الحماية والحراسة للوفد المفاوض والتكفل بالاتصال المنتظم بينه وبين الحكومة المؤقتة في تونس. الملفت للانتباه في هذا السياق أن ذلك الجهاز الضخم على قوته لم يحل دون

---

(1) Ministère de l'Armement et du Ravitaillement général.

(2) Ministère des Liaisons générales et des Communications.

(3) Ministère de l'Armement et des Liaisons générales.

(4) انظر في هذا المعنى:

D. Ould Kablia, « La contribution du M.A.L.G. à la lutte de libération nationale », in *المصادر*, n. 6. 2002, p, 96.

انحطاط دور مؤسسه وقائده بوصوف. نؤجل الرد على سؤال: كيف حدث ذلك؟ إلى موضع آخر من هذا الكتاب، ونعود إذاً إلى نتائج الدورة الثالثة.

▪ انسحب بن خدة[1] من الحكومة تاركاً وزارة الشئون الاجتماعية والثقافية لعبد الحميد مهري الذي ألغيت وزارته السابقة (وزارة شئون شمال إفريقيا). رفض صيدلي البليدة سابقا البقاء في الحكومة بعد أن رفض المجلس اقتراحه المتعلق بعودة القيادة إلى الداخل، فخرج معتبرا التشكيلة الجديدة "مجرد ترقيع لا طائل من ورائه". وبذلك الموقف وضع بن خدة نفسه في الاحتياط، حتى إذا حان الوقت وجد نفسه ووجده الآخرون مناسبا ليكون البديل المقبول للرئيس الحالي، فرحات عباس.

▪ احتفظ بمنصبه كل من أحمد فرانسيس في الشئون المالية، ومحمد يزيد في الإعلام، وتقلص عدد الأعضاء في الحكومة من 19 في الأولى إلى 13 في التشكيلة الجديدة. كان إقصاء توفيق المدني[2] ومحمود الشريف[3] متوقعا بعد إقصائهما من المجلس الوطني، بينما ألغيت مناصب كتاب الدولة الثلاثة[4]، لامين خان وعمر أوصديق ومصطفى اسطمبولي.

كانت الدورة الثالثة للمجلس الوطني منعرجا حاسما في تطور ميزان القوى ضمن قيادة *الجبهة*. فقد أدى إنشاء *هيئة الأركان العامة* إلى فصل تأسيسي بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، لكن بدلا من أن يكون ذلك الفصل لصالح الأولى (يعني للحكومة المؤقتة) كما هو الشأن في جميع الأنظمة غير العسكرية، كان الأمر في حرب التحرير الجزائرية مختلفا، بحيث تنامى الدور السياسي للقيادة العسكرية إلى أن استولت على السلطة السياسية.

في تلك الدورة بدأ، إن جاز القول، أفول نجم الثلاثي كريم وبوصوف وبن طوبال، وانتهت سيطرتهم المطلقة. من أوت 1957 إلى خريف 1959، كانوا هم

---

(1) كان بن خدة الوزير الوحيد الذي عارض اجتماع العقداء في الخارج واقترح إصلاحات أهمها عودة الحكومة إلى الداخل أو إنشاء قيادة للجبهة في الداخل، على أن تبقى الحكومة في الخارج للوظيفة الدبلوماسية فقط، وطالب أيضا ببرنامج حد أدنى سياسي للمستقبل.

(2) عين سفيرا في القاهرة. قبل انطلاق أشغال الدورة كان توفيق المدني قد أقصي من المجلس الوطني بتهمة عدم الالتزام بواجب التحفظ وكشف مداولات الحكومة خارج الاجتماعات.

(3) كانت الدورة الثالثة آخر مشوار محمود الشريف في قيادة *الجبهة*. أعلى منصب اقترح عليه في ما بعد كان منصب سفير في الصين.

(4) عين لامين خان مديرا للشئون السياسية في ديوان بن طوبال، وأرسل عمر أوصديق سفيرا إلى غينا، ومصطفى اسطمبولي كان قد ألقي عليه القبض في اشتباك بالداخل بعد قليل من توليه المنصب في الحكومة الأولى (سبتمبر 1958).

أولي الأمر والنهي ومصدر أهم القرارات، من وراء واجهة المؤسسات القيادية ومبدأ القيادة الجماعية. استمدوا في تلك الفترة سلطتهم من كونهم قادة مؤسسين للجبهة وجيش التحرير. عندما ارتقوا إلى المناصب القيادية عينوا رجالا من ذوي الولاء المطلق لهم، بومدين عينه بوصوف ومحمدي عينه كريم وكافي عينه بن طوبال. طيئة تلك الفترة (57 - 59) مارسوا السلطة كما شاءوا وبدعم تام من زبائنهم، ثم ارتكب الثلاثة خطأ لم يتوقعوا عواقبه، عندما حكّموا القادة العسكريين في أزمة كانوا هم المتسببين فيها، لأنهم بذلك الفعل أفسحوا المجال لأولئك العسكريين لكي يصبحوا هم أنفسهم أصحاب السلطة. لقد حجب التنافس مع كريم الرؤية عن بوصوف وبن طوبال، فدعما إنشاء هيئة الأركان وحملا بومدين إلى قيادتها لأن في ذلك تقليصا لنفوذ كريم، ولم يتصوروا أن ذلك القرار يمكن أن ينقلب عليهما أيضا. هذا ما سوف يدركانه بعد أشهر قليلة وفوات الأوان.

أسفرت الدورة الثالثة عمليا عن انتزاع صفة العسكري من كريم وبوصوف وبن طوبال، وخروج رقابة جيش التحرير من القادة المؤسسين، فانتقل الثلاثي إلى خانة السياسيين، كما انتقلت قيادة الجيش، بعد إلغاء *وزارة القوات المسلحة* وإنشاء *هيئة الأركان العامة*، إلى جيل جديد من الضباط، ممن لم يشاركوا في تأسيس جيش التحرير، وعلى رأسهم أعضاء قيادة الأركان. بعد وقت قصير من ذلك، دخل هؤلاء ولحسابهم الخاص، في صراع ضد جميع السياسيين وفي مقدمتهم الثلاثي من رؤسائهم السابقين. فكما وظف كريم وبوصوف وبن طوبال في أوت 1957 بدلاتهم ووظائفهم العسكرية وأشهروا سيوفهم ضد السياسيين للانفراد بالسلطة في القيادة، سيعتمد العقيد بومدين وزملاؤه على جيش الحدود، القوة المسلحة الأساسية لحرب التحرير بعد تراجع دور الولايات، لإبعاد السياسيين، وفي طليعتهم هذه المرة بوصوف وكريم وبن طوبال، من طريقهم نحو السلطة. تطورات الصراع الذي وقع من أجل هذه الأخيرة في فترة 1960 - 1961، ذلك هو موضوعنا على امتداد الفصل التالي.

الفصل الثاني

في الخلاف بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة

1960-1961

بدأت هيئة الأركان عملها في شهر فيفري 1960. كانت تنتظرها مهمة ملحة وهي توحيد قوات جيش التحرير في الحدود الشرقية. باشرت العملية من دون تأخر ونجحت في إتمامها بعد حوالي ستة أشهر من انطلاقها. في النصف الثاني من 1960، أخذت هيئة الأركان العامة تعبر عن رغبتها في القيام بأدوار سياسية متزايدة من خلال الانتقادات المتعددة التي كانت توجهها للجنة الوزارية للحرب المتكونة من بوصوف وكريم وبن طوبال. في ربيع 1961، أصبحت الخلافات بين الجانبين علانية وازدادت حدة اللهجة من طرف هيئة الأركان بمناسبة إعلان بدء المفاوضات. في الثلث الأخير من جوان، وقعت حادثة اتخذتها هيئة الأركان ذريعة لتفجير تناقضاتها مع الحكومة، فقدمت استقالتها مرفقة بمذكرة كانت عبارة عن محاكمة صريحة لها.

بموازاة ذلك، كانت حكومة فرحات عباس محل انتقادات شديدة من أعضاء كثيرين في المجلس الوطني، وفي مقدمتهم المركزيون. وفي هذا السياق أيضا انتهت الجولتان الأولى والثانية من المفاوضات بالفشل. جعلت هذه المعطيات انعقاد المجلس أمراً غير قابل للتأجيل. قامت الدورة الرابعة للمجلس بتوزيع جديد للأوراق في قيادة *الجبهة*، دون أن تتمكن فيها هيئة الأركان من فرض التغيير الذي كانت تريده، فواصلت معارضتها للحكومة الجديدة بحيث صارت عشية التوقيع على اتفاقيات إيفيان تتصرف كسلطة موازية للحكومة وتعتبر نفسها المرشح الأول لتولي السلطة بعد الاستقلال. هذه هي التطورات التي سنتولى تحليلها في هذا الفصل.

من البداية إلى القطيعة

في الفترة الأولى من النزاع، كانت معارضة هيئة الأركان موجهة على الخصوص ضد أعضاء *اللجنة الوزارية للحرب*، كريم وبوصوف وبن طوبال، ولاسيما الأول منهم. بعد الدورة الرابعة للمجلس الوطني، تواصلت هجمات العقيد بومدين وزملائه على الحكومة المؤقتة في مجملها ماعدا السجناء الخمسة الذين كان لهيئة الأركان موقف خاص إزاءهم من بداية النزاع إلى غاية وقف القتال.

أ. نشأة الخلاف: بين الظاهر والمستتر

أولا: الأرضية والخلفيات

في وقت مبكر، بدأ سعي العقيد بومدين وجماعته من أجل السلطة. يعود ذلك حسب تقديرنا إلى صيف 1960، بمجرد الانتهاء من توحيد الجيش في الحدود. عندئذ أصبحت الظروف الذاتية والموضوعية متوفرة لكي يطمح مسئول عسكري من رتبته، وفي موقعه كقائد عام لجيش التحرير، إلى المشاركة في السباق على السلطة. كما سبق أن بينا في الفصل السابق، كانت مجريات الأمور في اجتماع العشرة والدورة الثالثة للمجلس الوطني قد مكنت القادة العسكريين، وفي مقدمتهم بومدين وأعضاء قيادة الأركان، من اكتشاف عيوب القادة الأساسيين في قمة *الجبهة* وعلى رأسهم "الباءات الثلاث"، وأظهرت لهم الخلافات التي كانت تمزقهم، ومكنتهم بالتالي من الاستنتاج بأنه من الممكن أن يعملوا لحسابهم الخاص لكي يكونوا بدورهم أصحاب السلطة العليا بعد انتزاعها من الماسكين بها في ذلك الوقت.

تميز الوضع العسكري في 1960 بسمتين بارزتين هما تراجع دور جيش التحرير في الداخل وتزايد قوة جيش الحدود الذي أصبح القوة المسلحة الأساسية للجبهة. كان في مقدمة العوامل التي أدت إلى ظهور هذه المعطيات الأساسية للوضع العسكري في تلك الفترة مخطط شال الذي أضعف الولايات إلى حد كبير، والحواجز الحدودية التي عزلتها عن الخارج متسببة في تجميد قوات متزايدة عدداً وعدة على طول الحدود الشرقية والغربية. في صيف 1960، بعد نجاح هيئة الأركان في مهمة التوحيد وإعادة التنظيم، أصبح في الحدود جيش

قوامه "23 فيلقا[1]، أي حوالي 23 ألف جندي. يضاف إليها خمس كتائب ثقيلة. جيش كلاسيكي حقيقي يتمرد على كل من يتجرأ على سلبه تفوقه وسيادته... ومن هنا أصبح للثورة جيشان: جيش في الحدود، وجيش في الداخل. الأول يسعى إلى السلطة والثاني هدفه المقدس محدد ومعروف وهو حماية الثورة"[2].

بعد تراجع دور الولايات، أصبح الجيش الخارجي القوة الضاربة الأولى لحرب التحرير. وقد وفرت الحواجز الحدودية في آن واحد الحجة والذريعة لعدم الدخول إلى الجزائر، والأسلحة والمعدات كانت متوفرة هناك بكثرة، وكذلك التأطير والتكوين السياسي الإيديولوجي بفضل مصالح المحافظة السياسية التابعة لهيئة الأركان العامة في الشرق والغرب. بعد عملية التوحيد والمركزية في النصف الأول من 1960، اختفت الفوضى والولاءات الجهوية والمحلية التي كانت سائدة في السابق وحل محلها نظام الجيوش التقليدية القائم على مبادئ التدرج الرئاسي العسكري والطاعة والانضباط والولاء لمؤسسة بدلا من أشخاص. ونقد كان التضامن قويا بين قادة جيش الحدود وجنوده. في الواقع، تخلت هيئة الأركان عن محاولات العبور التي كانت تسبب خسائر كبيرة في الأرواح، وقررت أن يكون دور جيش الحدود تكثيف الهجمات على المواقع الحدودية لتجميد أكبر عدد ممكن من القوات الفرنسية هناك، تخفيفا للضغط على الجبال؛ كما أن القيادة نفسها، والتي كان من المفروض أن تعود إلى الداخل، ظلت تمتنع عن ذلك رغم أوامر الحكومة في أكثر من مرة. وكان من شأن ذلك الموقف المتمثل في عدم المغامرة باجتياز "خط الموت" أن يقوي التضامن بين عناصر مؤسسة جيش الحدود، جنودا وضباطا وإطارات وقيادة.

منذ 1960، إذاً، كانت هيئة الأركان تدرك مصادر القوة لديها وتعرف مواطن الضعف عند خصومها، لاسيما وأن الحكومة المؤقتة ككل، وبعض وزرائها كل على حدة، كانوا قد ارتكبوا أخطاء كثيرة في التسيير وفي غيره[3]، وأصبحت تلك الأخطاء والنقائص معروفة في قيادات *الجبهة* بأسرها. استغلت هيئة الأركان كل ذلك لضرب مصداقية الحكومة وإضعاف سلطتها، والتشهير بأعضائها. في

[1] هذا الرقم الذي أورده كافي يخص جيش الحدود في تونس فقط. لمزيد من المعلومات عن قوات جيش الحدود في فترتين، منتصف 1960 ومطلع 1961، يراجع:
G. Meynier, *op. cit.*, p. 321.

[2] *مذكرات الرئيس كافي*، ص 258.

[3] من أمثلة ذلك ما كشف عنه محمود شريف في الدورة الثالثة للمجلس الوطني في ما يتعلق بتسيير أموال الثورة من دون أن يتمكن المتهمون المستهدفون من تكذيب أقواله، وكذلك بعض مما ورد في مذكرة قيادة الأركان بتاريخ 15 جويلية 1961 عن الانشغالات المادية لإطارات الحكومة المؤقتة.

الوقت نفسه، خلع أعضاؤها على نفوسهم ثوب الثورية النقية المتشددة. وقد كان الموقف مواتيا للنجاح في تلك اللعبة لأن أعضاء الحكومة، بحكم تجربة السلطة الطويلة التي مارسوها، كانوا بالفعل كما أشرنا قد ارتكبوا أخطاء سياسية، وكانوا حقا متصفين بجزء من العيوب والنقائص التي نسبتها إليهم *هيئة الأركان العامة*.

ضمن هذه الظروف والخلفيات بدأ العقيد بومدين في مكاتب هيئة الأركان بغارديماو، يخطط للاستيلاء على السلطة، وفق أسلوب خاص به، متميز وثابت لن يتبدل إلى أن يتحقق الهدف. في 1960، كان هذا العقيد قائدا عاما جديدا لجيش التحرير، ولم يكن قد تولى مناصب سياسية قيادية في *الجبهة*، وبالتالي لم يكن من الذين أنهكتهم السلطة ولطخت سمعتهم. سمح له ذلك بارتداء ثوب النزاهة والثورية والتقشف. عدم المغامرة والتزام الحذر من الصفات البارزة عند الرجل ومن السمات الأساسية لأسلوبه، فهو حسب العقيد كافي "لا يغامر أبدا ولا يعرض نفسه لأي خطر، ذلك أن السلطة لا تكون إلا من نصيب من يصلون (أحياء وسالمين) في نهاية المطاف"[1]. التريث والتروي وعدم التسرع في إصدار الأحكام، وقلة الكلام، كانت سمات واضحة في ذلك الأسلوب. بومدين الذي كان يعقد اجتماعات ليلية مطولة مع مساعديه وأصدقائه في هيئة الأركان، يتحدث معهم ويستمع إليهم، نادرا ما كان يتدخل في الاجتماعات الرسمية للقيادة، في دورات المجلس الوطني مثلا. في تلك الاجتماعات كان يلتزم الصمت ويترك الناطقين باسمه، قايد أحمد وعلي منجلي، يقولان كل شيء، وخاصة إمطار الخصوم بسيل من الانتقادات والاتهامات، والشتائم في حالات غير قليلة. حدث ذلك بصورة متكررة في دورات المجلس[2]، من الثالثة إلى السادسة. في كل مرة كان المشهد نسخة من المرات السابقة. قائد الجماعة، العقيد بومدين، لا يتدخل إلا نادرا.

ثانيا: أسباب الخلاف المعلنة

جوهر الصراع هو السلطة، لكن للتعبير عنه لابد من أسباب هي في غالبية الأحوال ذرائع أكثر منها أسبابا حقيقية للخلاف. معنى ذلك أنه ينبغي ألا نعتمد كثيرا على أسباب الخلاف المعلنة، لفهم جوهر النزاع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، مادام جوهر الصراع كان من أجل السلطة. ويتجلى ذلك في "الشحنة" السياسية لعوامل الخلاف التي ظهرت بينهما. في الواقع، عندما ننظر

[1] *مذكرات الرئيس كافي*، ص 265.

[2] Y. Courrière, *Les feux du désespoir*, Fayard, Paris, 1971, p. 488.

إلى تلك العوامل نلاحظ أنها لا تنطوي على دلالة سياسية كافية لتبرير ما أحدثته من آثار في تصعيد الأزمة بين الطرفين. يبقى أن الصراع نشأ وتطور في ظل خلافات حول المسائل التالية: السلطة على الولايات، ومضاعفة قوات جيش الحدود، وتجنيد الطلبة والأطباء، والمفاوضات مع الحكومة الفرنسية.

– السلطة على الولايات: كانت هيئة الأركان، بوصفها قيادة عامة لجيش لتحرير، ترى أن الولايات تابعة لسلطتها، وعلى *اللجنة الوزارية للحرب* أن تتعامل معها على هذا الأساس، فينبغي لها على وجه الخصوص أن تضع تحت تصرف هيئة الأركان المساعدات التي تخصصها للولايات، وهي التي تقوم بإيصالها إلى الداخل. أما اللجنة الوزارية فكانت ترى خلاف ذلك. هيئة الأركان في تقدير هذه اللجنة لم يكن في مقدورها أن تمارس سلطتها على الولايات بل على جيش الحدود فقط لأنها كانت مستقرة في الخارج ولم تعد إلى الداخل كما كان مقررا[1]. في الواقع، أصبح التحكم في الولايات منذ ذلك الوقت ورقة أساسية في منظور الصراع على السلطة بالنسبة إلى الجانبين. فكانت هيئة الأركان تريد أن تعزز سلطتها وتفضل ألاّ تجد ولايات معارضة عند دخولها الجزائر، وأدركت اللجنة الوزارية للحرب أن جيش الحدود قد أفلت من رقابتها وأصبح تابعا لهيئة الأركان فاعتبرت الاحتفاظ بالسلطة على الولايات أمرا في غاية الأهمية بالنسبة إليها.

في الوقت نفسه، استصدرت *اللجنة الوزارية للحرب* من الحكومة المؤقتة قرارا يقضي بدخول هيئة الأركان إلى الجزائر قبل 31 مارس 1961. كان ذلك القرار مناورة من الحكومة، محرجة لهيئة الأركان المصممة على البقاء في الخارج. فهي في حالة امتثالها للأمر ستدخل البلاد وتفقد بذلك السيطرة على جيش الحدود ؛ وفي حالة الرفض، ستسيء إلى سمعتها في أوساط الجنود لأنها ستظهر عندئذ بمظهر الرافض للكفاح في الداخل والخائف من العودة إليه.

دون تردد ومنذ البداية، كان الدخول مستبعدا بالنسبة إلى قادة الهيئة. في الواقع، كان الدخول ينطوي على مخاطر بالنسبة إليها. فهو بالإضافة إلى فقدان السيطرة على جيش الحدود انطوى على خطر عدم الوصول أصلا. في هذا الصدد، كانت أمثلة الضباط الذين حاولوا العودة منذ مطلع 1960 حاضرة في

[1] حسب العقيد كافي (*مذكرات*...، ص 257) كان من قرارات الدورة الثالثة للمجلس دخول هيئة الأركان. في الفترة اللاحقة تلقت أوامر بذلك ولم تنفذها. عن هذا يراجع:
G. Meynier, *op. cit.*, p. 370.

الأذهان وغير مشجعة بتاتا. فقليل منهم كانوا قد نجحوا[1] في الاجتياز بينما سقط الآخرون[2] في الحواجز المكهربة أو بعد تجاوزها مباشرة، وحاولت مجموعة أخرى العبور عدة مرات ولم تفلح في ذلك[3].

– وكان الخلاف الآخر بين الجانبين حول زيادة قوات الجيش في الخارج بالتجنيد في أوساط اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب. كانت هيئة الأركان مؤيدة لرفع عدد القوات وبدأت عمليات التجنيد في صفوف اللاجئين بالمغرب، من دون موافقة اللجنة الوزارية التي كانت معارضة لتجنيد وحدات جديدة ستبقى مجمدة في الحدود. كما طالبت هيئة الأركان بتجنيد الأطباء والطلبة فوجهت نداء إليهم للالتحاق بجيش التحرير في الحدود مبررة ذلك بضرورة إبعادهم عن تأثير "المذاهب الأجنبية الموجهة للتصدير"[4] مثل البعثية والماركسية والناصرية. ورفضت اللجنة الوزارية تلك العملية بحجة عدم تكرار الخطأ الذي ارتكبته *الجبهة*[5] في تقديرها عندما دعت الطلبة في شهر ماي 1956 إلى مغادرة مقاعد الدراسة والالتحاق بالجبال.

– المفاوضات: زودت قضية المفاوضات هيئة الأركان بفرص كثيرة لمهاجمة الحكومة المؤقتة، من بدء الاتصالات الأولى في مدينة مولان الفرنسية إلى التوقيع على اتفاقيات إيفيان. اتسم موقف الهيئة من هذه المسألة بالمهارة والغموض معا. فهي لم تقل إنها ضد المفاوضات[6]، بل أعلنت أنها هي أيضا تريد السلم ولا تنكر ضرورة التوصل إلى تسوية، لكنها اعترضت على الأسلوب الذي اتبعته الحكومة في إدارة المفاوضات وشككت في صلاحية الأشخاص المختارين لإجرائها، ونسبت إليهم النية في إبرام سلام مع فرنسا يتنافى مع السيادة الوطنية ويؤدي إلى قيام "نظام برجوازي" كما في تونس والمغرب.

[1] الطاهر زبيري وأحمد بن الشريف، مثلا.

[2] من الذين تمكنوا من العبور الطاهر زبيري، وأحمد بن الشريف. ومن الذين استشهدوا على إثر المرور العقيد لطفي والرائد مبارك في الغرب، والرائدان علي سواعي ورجاي في الشرق. روى فرحات عباس (*المرجع المذكور*، ص 283) أن العقيد لطفي أخبره بأنه عائد إلى الداخل قائلا: "أفضل الموت في أحد الجبال على العيش بين هذه الذئاب".

[3] منهم حاج لخضر وعمر أوصديق وعلي كافي، رغم أن هذا الأخير كان من قبلِ قد نجح في اجتياز خط موريس ثلاث مرات.

[4] مذكرة هيئة الأركان إلى الحكومة، جويلية 1961.

[5] كان عبان هو الذي قرر ذلك الإضراب، لكنه لقي معارضة من قيادات في *الجبهة* منهم بوضياف وبن بلة في الخارج.

[6] حسب فرحات عباس، عارضت قيادة الأركان المفاوضات "للاحتفاظ بحق محاكمتنا". انظر:
Autopsie d'une guerre, op. cit., p. 30.

وهكذا ظهر حصان المعركة الأساسي لهيئة الأركان: النظام المقبل للجزائر. فهي "تريد الاشتراكية" وخصومها لابد أنهم "سيتفاهمون مع فرنسا" لتكرار ما حدث في تونس والمغرب. بعد تقرير ذلك، دون إثباته، أصبح من اليسير لهيئة الأركان أن تستنتج الكثير من الحجج لصالحها، ومن ضمنها القول إنها تمثل "مصالح الجماهير"، والجماهير هي ولايات الداخل طبعا، وبالتالي فهيئة الأركان هي "الممثل الشرعي" للشعب. في هذا المنظور، تكون الحكومة المؤقتة، بحكم المصالح التي نسبت إليها هيئة الأركان نية الدفاع عنها، غير مؤهلة ولا يمكن الاعتماد عليها لكي تفرض على ديغول حلا مطابقا لمصلحة الشعب، ومن ثم لا يجوز لهيئة الأركان أن تمتثل لأوامرها.

في تلك الأثناء كانت هيئة الأركان، من خلال المصالح التابعة لمحافظتها السياسية، تعمل على نشر التسييس الاشتراكي لكوادر جيش التحرير، وتشجب مظاهر الحياة البرجوازية التي انغمس فيها على حد قولها وزراء الحكومة المؤقتة، أولئك الذين استسلموا لمغريات الحياة السهلة في تونس و"نسوا معاناة الشعب" في الداخل.

بعد محادثات مولان، تعرضت الحكومة المؤقتة لانتقادات من هيئة الأركان التي عابت عليها الانفراد بالمبادرة وعدم استشارة الأطراف الأخرى. وفي أواخر مارس 1961، على إثر إعلان بدء المفاوضات في 7 أفريل التالي، ازدادت لهجة هيئة الأركان حدة، إذ قامت بحملة انتقاد وتجريح استهدفت بشكل خاص كريم بلقاسم الذي عين لرئاسة الوفد المفاوض. قبيل انطلاق مفاوضات أيفيان الأولى كانتَ هيئة الأركان مستمرة في حملتها ضد الحكومة، ولاسيما الوزراء الأساسيين فيها، كريم وبوصوف وبن طوبال، مع تركيز خاص على الأول. في المضمون، كان الخطاب نفسه: هيئة الأركان أيضا حريصة على إنهاء الحرب لكنها لا توافق على التنازلات التي سوف ينجح ديغول في انتزاعها من سياسيي الحكومة المؤقتة. ولم تترك هيئة الأركان فرصة لتمر دون أن توضح أن "الباءات الثلاث" قد استسلموا لمغريات الحياة السهلة وصاروا مثل بقية "السياسويين" في الحكومة المؤقتة. كانت اللعبة ماهرة. في الحكومة المؤقتة، وبعد إضعاف الوزراء الثلاثة، لن تجد هيئة الأركان صعوبة في تدجين الوزراء

الآخرين. ودائما الاعتراض ليس على مبدأ التفاوض وإنما على كيفية إجراء المفاوضات والتوقيت[1] الملائم لذلك والأشخاص الذين سيقومون بها.

في الحقيقة، من وراء تلك المعارضة الغامضة أحيانا، ما كانت تريده قيادة الأركان في ذلك الوقت بالذات، هو تأجيل الشروع في المفاوضات إلى أن يتم حل مشكلتها مع الحكومة بشأن السلطة على الولايات، لأن إقرار سلطتها على هذه الأخيرة، بعد التحكم في جيش الحدود، معناه أنها ضمنت لنفسها كل السلطة في الجزائر المستقلة. فهيئة الأركان كانت تنظر، إذاً، إلى السعي من أجل السلطة بمفهوم القوة: من يريد السلطة عليه أن يتحكم في جيش التحرير في الداخل والخارج. طبعا، عدم السيطرة على جيش الداخل لم يعن فقد السلطة لأن دعم جيش الخارج كان مضمونا لقادته، لكنه كان أمرا من شأنه، على الأقل، أن يعقد الأمور أمام هيئة الأركان التي لم تكن تريد أن تجد بعد نزاع الخارج نزاعا آخر ينتظرها بالداخل، وكانت تسعى لجعل طريقها نحو العاصمة خاليا من أشواك الولايات. لكل ذلك، عبرت هيئة الأركان عن معارضتها لبدء المفاوضات ولم تتخل عنها حتى بعد التنازل الذي حصلت عليه من الحكومة التي طلبت منها أن تعين اثنين من أعضائها[2] للمشاركة فيها.

في شهر جوان 1961، كانت الحصيلة إذاً كمية من الخلافات المتراكمة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة، بحيث صار الانفجار واردا ولم يبق لوقوعه سوى المبررات، أو بالأحرى الذرائع اللازمة في مثل تلك الحالات. في ذلك السياق، وقعت حادثة ما كان لها أن تؤدي في ظروف أخرى إلى ما أدت إليه في صيف 1961، وهي قضية الطيار الفرنسي التي اتخذتها هيئة لأركان ذريعة لإطلاع القاصي والداني على خلافاتها المتعددة والعميقة مع الحكومة، وتقديم استقالتها مرفقة بمحاكمة لا أثر فيها للشفقة ضد الحكومة المؤقتة ونظام بورقيبة على حد سواء.

[1] كانت الهيئة ترى أن الوضع العسكري قد تحسن منذ مجيء قيادة الأركان، خاصة بفضل توحيد الجيش في الحدود الشرقية، وأنه لابد من مواصلة ذلك التحسن قبل الشروع في المفاوضات.

[2] ردت هيئة الأركان أنها لن تقوم بتلبية طلب الحكومة إلا إذا تلقت أمرا مكتوبا في الموضوع. بذلك التصرف أرادت أن تقول إنها لن تقوم بتعيين العضوين إلا امتثالا لأمر الحكومة وأنها في الأساس ليست موافقة على المفاوضات. في الوقت نفسه، كانت المشاركة مفيدة بالنسبة إليها على الأقل للاطلاع على مجريات الأمور في تلك الجولة الأولى من المفاوضات الرسمية.

ثالثا: استقالة هيئة الأركان

يوم 21 جوان 1961، قام الطيران الفرنسي بمهمات استطلاعية في الأجواء الحدودية بين الجزائر وتونس. وبينما كانت طائرة تحلق على ارتفاع منخفض فوق مركز ملاغ للتدريب التابع لجيش التحرير، أطلقت عليها المدفعية المضادة للطيران نيرانها وأسقطتها. ألقى الطائر بنفسه في المظلة ووصل إلى الأرض سالما فالتقطه الجنود وأصبح أسيرا لديهم. نظرا لكون الحادثة وقعت داخل الأراضي التونسية، طالب الرئيس بورقيبة بإلحاح أن يسلم الطيار الفرنسي للسلطات التونسية، ومن دون القيام بمساعي لدى الحكومة المؤقتة، ضرب حصارا على الحدود، فقطع الماء والتموين عن جيش التحرير ومنع تنقلات قوافل الأسلحة وتحركات الجنود.

في الجانب الجزائري، اختلفت ردود الفعل على الإجراءات التونسية. أمرت الحكومة المؤقتة هيئة الأركان بإعادة الطيار، وأخذت هذه الأخيرة تماطل زاعمة أنه مات. عندئذ، طالبت الحكومة التونسية بتسليم الجثة غير أن هيئة الأركان تمادت في رفضها، فتلقت إنذارا من الحكومة المؤقتة بأن الجيش التونسي سيتدخل إذا لم تقم بتسليم الطيار. في البداية، كان الموقف العام في قيادة جيش الحدود هو عدم الامتثال لأوامر الحكومتين الجزائرية والتونسية، لكن بعد أيام من المراوغة والتردد قرر بومدين بمفرده التنازل[1]، فسلم الطيار، إلا أنه كان متأثرا معنويا أمام مساعديه ونوابه الذين أصروا على الرفض وكانوا حسب قولهم مستعدين للمواجهة مع الحكومة.

حقق تراجع العقيد بومدين رغبة الحكومتين الجزائرية والتونسية لكنه كرس في الوقت نفسه القطيعة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان التي شرعت فورا في إعداد مذكرة مطولة وجهتها إلى الرئيس عباس يوم 15 جويلية 1961، أعلنت استقالتها في الأسطر الأولى منها وخصصت الصفحات العديدة التي ضمتها لبيان ما أسمته بـ "الوقائع والأسباب"[2] التي دفعتها إلى ذلك القرار.

تكشف قراءة تلك المذكرة عن برنامج سياسي واستراتيجية واضحة لتبرير المطالبة بالسلطة وكيفية العمل من أجل الوصول إليها. في المضمون، كانت

(1) حسب فرحات عباس (*المرجع المذكور*، ص 308 - 309): "أراد بومدين من خلال هذه الحادثة اختبار سلطة الحكومة أمام 'جيشه'" وأضاف عن مخرج الأزمة: "لو رفض بومدين لقررت الحكومة، تفاديا للتصعيد مع التونسيين، إيقافه ومحاكمته وإعدامه".

(2) نقلا عن *مذكرات كافي*، ص 260.

الأقوال الواردة فيها مزيجا من المشاهدات الصحيحة والتأكيدات الديماغوجية. تمحورت خطة المذكرة حول موضوع رئيسي هو محاكمة *الحكومة المؤقتة*، ومواضيع أخرى عبرت عن مواقف أصحابها من قضايا معينة مثل تقويم ميزان القوى العسكري، وإنجازات الهيئة، وآفاق حل الأزمة بينها وبين خصومها.

– بالنسبة إلى الحكومة، تضمن الملف أكواما[1] من التهم في المجال الداخلي والخارجي. في المجال الأول، نجد عدم تطبيق مقررات المجلس الوطني وتهمة العمل على إضعاف هيئة الأركان وعدم الاهتمام بجيش التحرير، وسوء التسيير والتبذير. وفي المجال الخارجي، تعلق الاتهام بسوء اختيار التحالفات مع القوى الأجنبية وانعدام النجاعة في النشاط الدبلوماسي. وكانت العلاقات مع الحكومة التونسية هي الموضوع الذي منح هيئة الأركان الفرصة لإفراغ ما في جعبتها ضد النظام التونسي والحكومة المؤقتة، مع التركيز على شخص الرئيس بورقيبة وكريم بلقاسم، دون أي اعتدال أو تحفظ في الأسلوب واللهجة.

– في ما يخص الوضع العسكري وإنجازات الهيئة، رأت قيادة الأركان في مذكرتها أن الوضع العسكري في صيف 1961 أفضل مما كان عليه طيلة الفترة السابقة من الحرب. وسبب ذلك التحسن، بعد إنشاء قيادة الأركان، هو "التجديد الذي حدث داخل جيش التحرير وأرغم العدو على تخفيض قواته في الولايات من أجل التصدي للكفاح الذي شن ضده على امتداد الحدود"[2]. ومن مظاهره، حسب الهيئة، ما تم من هجمات وعمليات عبور ناجحة "زودت الداخل بدم جديد". عن العمل الذي أنجز منذ مطلع 1960، كانت هيئة الأركان فعلا في وضع يسمح لها بتقديم حصيلة إيجابية للغاية، في ما يتعلق بتسيير جيش الحدود، طبعا. ودليل ذلك الفروق الشاسعة بين الأوضاع التي سادت الحدود الشرقية قبل إنشاء الهيئة في مطلع 1960 وبعده.

بعد مجيء قيادة الأركان، أصبح في الحدود جيش تقليدي بتنظيمه وتكوينه وتأطيره ونظام الطاعة فيه. في التسيير المالي، ما انتقدته المذكرة من مظاهر الفساد والتبذير لم يكن موجودا في هيئة الأركان التي انتهجت سياسة التقشف بحيث تحسنت ظروف العيش لدى الجنود، وتمكنت محاسبتها من تسجيل فائض في ميزانيتها. أشادت الهيئة بتلك الإنجازات وعبرت عن رغبتها في الحفاظ

(1) انظر التفاصيل في الموضوع تراجع مذكرة قيادة الأركان إلى الحكومة، ملحق رقم 1، في:
A. Yefsah, *La question du pouvoir en Algérie*, ENAP., Alger, 1990, pp. 48[illegible]-496.

(2) *نفس المكان*.

عليها. وتدليلا على هذا الانشغال الأخير قالت المذكرة إنها "الضمان استمرارية العمل واستدامة السلطة، اتخذت بعض الإجراءات الاحتفاظية من خلال الأمر رقم 24 والقرار رقم 52، ريثما يتم انفراج الأزمة". وكان المقصود بذلك هو القرارات المتعلقة بتعيين قيادة مؤقتة[1] بينت الأحداث اللاحقة أنها أنشئت في الواقع من أجل مهمة أساسية لم تأت الوثيقة على ذكرها وهي العمل على فرض بقاء الهيئة المستقيلة.

في نهاية المذكرة، أعلنت هيئة الأركان أنها تحتكم إلى أعضاء المجلس الوطني للفصل في نزاعها مع الحكومة التي لم يعد بومدين ونوابه يعترفون بها، وأوضحت أن ما بقي لها من الأمل يتجه مباشرة نحو السجناء الخمسة الذين سيظلون في رأيها الحكم المقبول "لأن الظروف، ولحسن الحظ، خصتهم بهذه المهمة الدقيقة والشافية بالتأكيد"[2]. بعد التمييز بين الخمسة والآخرين في معرض انتقاد السياسة التونسية للحكومة، أتت تلك العبارات التقديرية للوزراء المسجونين لتؤكد أن هيئة الأركان كانت تبحث لديهم عن التحالفات التي تحتاجها من أجل الوصول إلى السلطة.

كانت العناصر الأساسية للاستراتيجية التي وضعتها هيئة الأركان واضحة في المذكرة. الحلقة الرئيسية فيها هي إزالة العقبة الكبرى الواقفة في طريقها وهي *الحكومة المؤقتة* التي تعرف الهيئة أنها تحظى بالدعم الدولي والتأييد الشعبي في الداخل. من أجل ذلك، استندت هيئة الأركان إلى الأخطاء التي ارتكبتها الحكومة والنقائص التي ميزت سياستها لضرب مصداقيتها وتعبئة الجنود ضدها. في الوقت نفسه، كانت الحملة التي شنتها المذكرة على البرجوازية بمناسبة الحديث عن المفاوضات مع فرنسا وعن النظام التونسي من شأنها أن تجعل هيئة الأركان في موقع المدافع عن المطامح الشعبية والممثل لها. أخيرا، ما يلفت الانتباه أن هيئة الأركان استعرضت كل شيء ماعدا السلطة على الولايات التي كانت في الواقع النقطة الأولى لانطلاق النزاع. مرد ذلك أن إثارة الجدل حول تلك المسألة في المذكرة كان من شأنه أي يوسع النقاش إلى الولايات، حيث كانت هيئة الأركان تعدُّ، بالإضافة إلى أنصار، معارضين أيضا لسلطتها على الولايات، وهي لم تكن تريد أن تستفزهم في ذلك الوقت لكيلا تشتد المعارضة ضدها.

---

[1] ضمت ثلاثة نقباء هم بن سالم وبن احمد وعبد العزيز بوتفليقة، وكان النقيب زرقيني مسئولا عسكريا فيها.

[2] *مذكرة قيادة الأركان إلى الحكومة*.

ب. الدورة الرابعة للمجلس: جديد في الشكل دون المضمون

أولا: الموقف السياسي في القيادة قبل الاجتماع

كانت المواقف السياسية لمختلف الجماعات في قيادة *الجبهة* خلال صيف 1961 هي التي حددت النتائج التي أسفرت عنها الدورة الرابعة للمجلس والتطورات التي حصلت بعد ذلك. في الفترة الممتدة من ماي إلى أوت، كان في القيادة ثلاثة مواقف أساسية تبلورت خاصة بمناسبة انطلاق المفاوضات مع فرنسا. وكان من وراء تلك المواقف غايات اتضحت لدى أصحابها منذ ذلك الوقت، دارت كلها حول مسألة السلطة في الجزائر المقبلة، والتي أصبحت الرهان الحقيقي في جميع الصراعات. الفترة التي نتحدث عنها هي فترة المفاوضات الرسمية التي انطلقت مع *الجبهة* وحدها[1]، مما يدل على أن السلطة في المستقبل ستكون لها وحدها. من ناحية أخرى، وجود مفاوضات كان معناه احتمال نجاحها عاجلا أو آجلا، وهذا بالطبع يطرح مسألة السلطة والأشخاص الذين سيشرفون على المفاوضات وعلى إبرام التسوية التي قد تؤدي إليها، على الأقل لأن هؤلاء سيكونون في موقع متقدم لممارسة السلطة بعد الاستقلال نتيجة التكريس الفرنسي والدولي والوطني الذي سيحصلون عليه بوصفهم الممثلين الشرعيين للجزائريين. لذلك، ترافقت الاتصالات الأولى مع الحكومة الفرنسية ثم إعلان بدء المفاوضات والشروع فيها بعد ذلك بتزايد الشقاقات في الدوائر القيادية للجبهة، في صورة معارضة شديدة للحكومة، تمثلت في تصعيد النزاع بين *اللجنة الوزارية للحرب* وهيئة الأركان من ناحية، ومعارضة قدماء المركزيين ضد فرحات عباس وأصدقائه في الحكومة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى معارضين آخرين، من هنا وهناك، للحكومة المنفردة في رأيهم بسياسة المفاوضات.

في صيف 1961، كانت قيادة *الجبهة* منقسمة إلى ثلاث مجموعات: هيئة الأركان، وقدماء المركزيين، والحكومة. تحدثنا عن مواقف هيئة الأركان ورأينا في ما يخص المفاوضات أنها كانت تطالب بتأجيلها إلى أن يتم حل الأزمة بينها وبين الحكومة، وتريد تعديل القيادة بما يخدم استراتيجيتها. بعد فشل المفاوضات التي حاولت عرقلتها بالنقد الشديد كما رأينا، وتقرير انعقاد المجلس الوطني في شهر أوت، أخذت هيئة الأركان، المستقيلة رسميا منذ 15 جويلية، تستعد

---

[1] بعد أن تيقن الجانب الفرنسي على إثر قيام *الحكومة المؤقتة* بإلغاء موعد 7 أبريل الذي كان مقررا لبدء المحادثات أن *الجبهة* مصرة على رفض نية الفرنسيين في إشراك "أطراف أخرى".

للاجتماع وتُعِدّ العدة للمواجهة[1] مع الحكومة، واتخذت الاحتياطات اللازمة لذلك، فعينت بنفسها قيادة أركان مؤقتة وظيفتها العمل على تعبئة الضباط والجنود لفرض بقاء القيادة المستقيلة. كان هدفها في الاجتماع القادم للمجلس إقناع أعضائه بإنشاء قيادة جديدة للجبهة منفصلة عن الحكومة، وفوقها طبعا، مستقرة في الحدود، أي في مقر هيئة الأركان العامة أو بالقرب منها لأن المقصود بالحدود في هذه الحالة لا يمكن أن يكون سوى الحدود الشرقية نظرا لأهميتها بالنسبة إلى جيش التحرير الخارجي.

وكان قدماء المركزيين[2] بزعامة بن خدة قد فتحوا نيرانهم ضد عباس وأصدقائه في الحكومة. كان عباس متهما من قبل المركزيين بالتساهل مع ديغول، ولاسيما حول قضية الصحراء. في هذا الموضوع، كان المركزي الطيب بولحروف قد قال لأعضاء الحكومة إن أحمد بومنجل امتنع عن طرح مشكلة الصحراء في اللقاءات السرية التي جمعتهما أثناء شهر فيفري الماضي مع جورج بومبيدو. وكان المركزي الآخر، سعد دحلب، يقول أيضا إن عباس لا يمكن الاعتماد عليه للسير بالمفاوضات إلى نتائج إيجابية لأنه في رأيه متشائم بخصوص الوضع الجزائري وحريص على إنهاء المشكل في أقرب وقت، الأمر الذي سوف يدفعه، حسب دحلب دائما، إلى الاستجابة لمتطلبات ديغول على حساب المصالح الوطنية. وكان بن خدة من جهته يحذر الحكومة من مفاوضات متسرعة...لأن الوضع في رأيه لم ينضج بعد، مطالبا بعقد اجتماع للمجلس الوطني من أجل تحديد أساليب التفاوض وأهدافه.

بالإضافة إلى هيئة الأركان العامة وقدماء المركزيين، كان لحكومة فرحات عباس معارضون بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية[3]، وبينما كان كريم وأعضاء الوفد المفاوض في أيفيان ضمن الجولة الأولى من المحادثات، كان أولئك المعارضون في تونس يعبرون عن استيائهم ويصعدون هجماتهم ضد الحكومة المؤقتة، شعورا منهم بأن المفاوضات كانت جارية من دون إطلاعهم على مجرياتها، مطالبين بعقد دورة للمجلس الوطني لتسوية قضايا في مقدمتها تحديد استراتيجية واضحة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية.

---

[1] اخذ علي منجلي بحضور بومدين يطوف في الحدود ويحض الضباط على "تلقين درس للحكومة".

[2] لمزيد من التفاصيل عن موقف قدماء المركزيين في ذلك الوقت يراجع:
M. Harbi, *Le FLN, mirage et réalité*, p. 283.

[3] منهم العقيد اوعمران وسليمان دهيلس.

كانت الحكومة من جهتها مؤيدة للمفاوضات ومعارضة لانعقاد المجلس مخافة أن يؤدي التشدد بأعضائه إلى التصويت ضد المفاوضات وإقالة الحكومة، لكنها حاولت تهدئة المعارضة وتطمينها بإشراك مختلف الجماعات[1] في الوفد المفاوض. بعد فشل الجولة الأولى، تزايدت المعارضة والمطالبة بعقد المجلس، وأصرت الحكومة على مواصلة المفاوضات كما اتفق الوفدان في نهاية الجولة الأولى، مؤكدة ضرورة عدم القيام بأي شيء لنسفها. في النهاية، تمكنت الحكومة، بفضل تدخل مكتب المجلس، من الحصول على مهلة، لإجراء الجولة الثانية التي وقعت أحداثها ابتداء من 20 جويلية في مدينة لوغران الفرنسية، وانتهت بالفشل أيضا بعد ثمانية أيام من انطلاقها. على إثر ذلك الفشل الثاني، لم يعد للحكومة مبرر تعترض به على اجتماع المجلس الذي أخذ الجميع، حكومة ومعارضة، يستعدون لدورته الرابعة في طرابلس.

ثانيا. أشغال الدورة ونتائجها: تجديد في الشكل دون المضمون

كان في جدول الأعمال موضوعان أساسيان، هما المفاوضات ومسألة القيادة. حول الموضوع الأول، انقسم الحاضرون إلى صفين، هيئة الأركان من جهة، والغالبية العظمى في المجلس من جهة أخرى. هيئة الأركان كعادتها لم تعبر عن موقفها بلسان قائدها بومدين الذي لم يتدخل إلا نادرا في هذه الدورة. أسندت المهمة، كالعادة أيضا، إلى منجلي وقايد أحمد للدفاع عن تصورات الهيئة. كانت الحكومة في رأي القيادة العسكرية متجهة نحو حل من نوع الاستعمار الجديد، من شأنه أن يضحي بمصالح الثورة لفائدة التعاون مع فرنسا.

قدم رئيس الوفد المفاوض، كريم بلقاسم، عرضا عن ملف المفاوضات مبينا مظاهر التشدد التي أبداها في تقديره الجزائريون أمام المندوبين الفرنسيين. ودعم أقواله أعضاء الوفد الآخرون، باستثناء عضوي قيادة الأركان، منجلي وقايد، اللذين أكدا في خرجة انفعالية صاخبة أنهما سينسحبان من الوفد. في مسألة المفاوضات، فاز كريم بدعم غالبية الأعضاء في المجلس لأنهم كانوا يرون مثله أنه نظرا لتعذر الحصول على انتصار عسكري - ومعطيات الوضع الميداني كانت تشير إلى ذلك - لا مفر من حل المشكلة بتسوية عن طريق المفاوضات، وبالتالي لم تنجح هجمات قيادة الأركان في عزله. وهكذا صوت المجلس

---

[1] كان في الوفد 8 أعضاء، واحد من النشطاء، كريم بلقاسم رئيسا للوفد، واثنان من حزب عباس سابقا، أحمد فرانسيس وبومنجل، واثنان من قدماء المركزيين ، دحلب وبولحروف، واثنان من قيادة الأركان، منجلي وقايد أحمد. وكان رضا مالك ناطقا باسم الوفد.

بالإجماع تقريبا[1] لصالح المفاوضات مجددا ثقته لكريم بلقاسم من أجل الوصول إلى الاتفاقيات المنتظرة.

كانت مسألة القيادة أهم بكثير من القضية الأولى في الصراعات التي شهدتها الدورة، حيث ظهرت بشأنها ثلاثة مواقف لم ينجح أصحابها في تجسيدها تماما، إلا أنها أثرت في الصيغة الأخيرة التي أقرها المجلس. كانت هيئة الأركان تريد إنشاء قيادة موحدة للجبهة وجيش التحرير في الداخل والخارج، مستقرة في الحدود وتضم بالإضافة إلى كريم وبوصوف وبن طوبال أعضاء هيئة الأركان أنفسهم، اقتراح كان من شأنه أن يؤدي إلى وضع السلطة بين أيديها. وطالب بن خدة من جهته، كما في الدورة الثالثة، بإنشاء قيادة للجبهة في الداخل، متميزة وفوق الحكومة المؤقتة التي سوف يقتصر دورها في منظور بن خدة على الوظيفة الدبلوماسية. اقترح بن خدة ذلك بخلفية التقليص من الدور المهيمن للباءات الثلاث في الحكومة. وكان صاحب الموقف الثالث كريم الذي أراد توظيف النجاح الذي حققه في المجال الدبلوماسي منذ أن صار وزيرا للخارجية لكي يحل محل عباس في رئاسة الحكومة[2].

في إطار تلك المشاريع، جرت المناقشات وانطلقت المساومات بين مختلف الأعضاء والجماعات. كان عباس محل انتقادات ومعارضة واضحة في المجلس، فتم الاتفاق على تنحيته بسهولة. لكن المصاعب ظلت قائمة حول اسم الرئيس الجديد من ناحية، وحول الفصل في الاقتراح الرامي إلى إنشاء قيادة جديدة للجبهة من ناحية أخرى. هذا المشروع الأخير لم يتجسد لأنه لقي معارضة شديدة من كريم وبوصوف وبن طوبال، ولاسيما الأول الذي رفض أن يختزل دور الحكومة إلى التمثيل الدبلوماسي.

عدم إنشاء قيادة جديدة معناه إبقاء الحكومة المؤقتة في مركزها السابق كقيادة تنفيذية للجبهة. وبذلك بقيت مسألة واحدة أمام أعضاء المجلس وهي الحسم في موضوع الرئاسة ووضع التشكيلة الجديدة. لأول نظرة، كان فوز كريم بالمنصب واردا تماما. فهو الوحيد من "القادة التاريخيين" الأحياء الذي كان موجودا في طرابلس، وهو الآن معروف جيدا على الساحة الدولية، حيث حقق انتصارات لا

---

(1) لأن قيادة الأركان صوتت ضدها ماعدا واحدا من أعضائها هو الرائد عز الدين الذي أعلن معارضته لبومدين ونوابه، فصوت للمفاوضات وطالب بعودة القادة العسكريين إلى الداخل لمواصلة الكفاح مع جنودهم. . .

(2) كان كريم يقول لتبرير مطالبته برئاسة الحكومة المؤقتة: "وبذلك سوف يكون لي وزن أكبر في المفاوضات"، كما ذكره فرحات عباس، *المرجع المذكور*، ص 317.

ينكرها أحد، وقد بين أعضاء المجلس بالدعم الذي قدموه للمفاوضات والثقة المجددة في كريم لمواصلتها أنهم قد لا يمانعون في ذلك. بالرغم من هذه الاعتبارات لن يكون كريم رئيسا بسبب معارضة هيئة الأركان له أولا، وبوصوف وبن طوبال على وجه الخصوص ثانيا. فبينما كان بومدين ملتزما بصمت يوحي بالمعارضة والتهديد أخذ قايد ومنجلي يشرحان لأعضاء المجلس أن كريم ليس الرجل المناسب. وفي تلك الأثناء، كانت الاجتماعات والمناقشات الجانبية متواصلة بين مختلف الجماعات، بموازاة الاجتماعات الرسمية.

لحسم الموقف شكل المجلس، كما في الدورة الثالثة، لجنة من ثلاثة أعضاء (دحلب وعمر بوداود ومحمدي السعيد) كلفت باستطلاع آراء الحاضرين وتقديم اقتراحات لتشكيل الحكومة. بعد أيام تم التوصل إلى تسوية تمثلت في حمل بن خدة إلى الرئاسة، واضطلع بوصوف بالخطوات اللازمة لتنفيذها، فاقترح على المركزيين أن يدعموا ترشيح زعيمهم، وأخذ بدوره يفسر لأعضاء المجلس أن وصول كريم إلى الرئاسة سيؤدي إلى مواجهة مفتوحة مع العسكريين[1]. عن "المشاورات" التي جرت بهذا الخصوص، كتب دحلب أن اللجنة سألته عما إذا كان سيقبل أن يكون رئيس الحكومة، فأجابها أنه "لا يرى نفسه في المستوى"[2] مقترحا إسناد المنصب إلى بن خدة. في الواقع، بعد استبعاد فرحات عباس وكريم، الأول بسبب معارضة جميع الأعضاء تقريبا، والثاني بفعل المعارضة الشديدة خاصة من بوصوف وبن طوبال وهيئة الأركان، بقي مرشح واحد "ملائم" هو بن خدة.

بن خدة رئيس الطاقم الجديد[3]. في منظور المفاوضات المقبلة والنزاع مع هيئة الأركان، أراد أعضاء المجلس بذلك الاختيار إظهار شيء من التشدد تجاه الحكومة الفرنسية وجيش الحدود معا. كان فرحات عباس قد اشتهر بالاعتدال وصار محل انتقادات كثيرة، وتجلى تساهله في رفض استقالة هيئة الأركان واستدعاء أعضائها لحضور الاجتماع حرصا منه على "تسوية الأمور". في الوقت نفسه، كان تعيين بن خدة رئيسا من شأنه أن يبعده عن قيادة الأركان التي كان قريبا منها في البداية من خلال اتفاقه وإياها حول ضرورة إنشاء قيادة جديدة للجبهة فوق الحكومة المؤقتة.

---

(1) فضلا عن ذلك، شرع بوصوف وبومدين في تحريض أعضاء المجلس على كريم والترويج لتهمة "الميل الجهوي" ضده.

(2) S. Dahlab, *Mission accomplie*, p. 151.

(3) انظر التشكيلة الكاملة للحكومة المؤقتة الثالثة في الملحق، رقم 5.

بوجه عام، تمثل التوازن الجديد الذي أقامته هذه الدورة في تحالف "الباءات الثلاث" مع قدماء المركزيين الذين كانوا قد أبعدوهم من لجنة التنسيق في أوت 1957، على حساب عباس وأصدقائه الذين أخرجوا في هذه الدورة بعد مشاركة في حكومتين متتاليتين. كان الوضع هذه المرة بحاجة إلى شيء من التشدد، والمركزيون في ذلك أوفر حظا من عباس وأصدقائه. بن خدة وزملاؤه كانوا منحدرين من الاتجاه الراديكالي (نسبيا) في الحركة الوطنية، ومعروفين بمهارتهم في المناورة والمراوغة، وزعيمهم الصيدلي سابقا صار منذ 1958 مصنفا ضمن المتشددين واليساريين في *الجبهة*، نتيجة مواقفه المعروفة[1] أولا وزياراته إلى الصين الشعبية ثانيا. عن هذا كتب بن خدة: "كانت بعض الصحف الغربية قد اعتبرتني 'متشددا'، 'ماركسيا'، 'مواليا للصينيين'... كنت بالتأكيد أحث على السعي لتوفير الدعم الصيني... وأراد التاريخ أن أكون أيضا رئيس أول وفد للجبهة إلى الصين في ديسمبر 1958... لكني لم أكن متطرفا"[2].

في هذه الدورة إذاً، ثأر المركزيون لأنفسهم، إذ تولوا المناصب الهامة في الحكومة. فأخذ بن خدة الرئاسة من عباس[3] والشئون المالية والاقتصادية من أحمد فرانسيس، وعادت إلى سعد دحلب حقيقة الخارجية؛ أما المركزي الآخر، محمد يزيد، فقد احتفظ بمنصبه الدائم[4] الذي لم يغادره منذ 19 سبتمبر 1958. ويلاحظ في الحكومة الجديدة أيضا أن بوضياف أصبح نائبا للرئيس مثل كريم وبن بلة. وألغيت *اللجنة الوزارية للحرب*. كان ذلك الإلغاء في الواقع شيئا شبيها بتحصيل حاصل، لأن تلك الهيئة كانت في الحقيقة عبارة عن إطار فارغ خاصة منذ أن تبين أنها لا تملك أي سلطة على الجيش الخارجي وقيادته.

خسرت هيئة الأركان الجولة في هذه الدورة لأن المجلس لم يتبن موقفها من المفاوضات، ولم يقم بإنشاء القيادة التي كانت تريدها، بل ثبّت القيادة القديمة، واضعا على رأسها حليفا سابقا لها. في ذلك كله، رأت هيئة الأركان العامة مناورة ناجحة من طرف خصومها، بمن فيهم الرئيس الجديد بن خدة. لذلك بمجرد التصويت على هذا الأخير أعلنت استياءها وغادرت الاجتماع قبل نهايته،

---

(1) في مقدمتها الدعوة منذ 1959 لعودة القيادة إلى الداخل وإقرار "برنامج حد أدنى سياسي لمرحلة ما بعد الاستقلال".

(2) Ben Khedda, *Les accords d'Evian: la fin de la guerre d'Algérie*, OPU, 1986, p. 27.

(3) كتب دحلب (*المرجع المذكور*، ص 152) أنه ذهب مع بن خدة لرؤيته قبل الانتهاء من تشكيل الحومة واقترحا عليه أن يكون وزير دولة في الحكومة الجديدة، فرفض من دون تردد.

(4) مما جعل بعض الصحافيين يتحدثون على سبيل المزح عن "الوزير الدائم في الحكومة المؤقتة".

وقامت بإبلاغ الإطارات العسكرية في الحدود أنها لا تعترف بمقررات الدورة، ثم ذهبت إلى ألمانيا حيث كان وقتئذ المقر العام لفيدرالية فرنسا.

في نهاية الأمر، من حيث توازن السلطة في القيادة، تمخضت الدورة الرابعة للمجلس الوطني عن ثلاث نتائج. على مستوى الأشخاص، كانت تلك الدورة بمثابة ثأر أخذه المركزيون على إقصائهم من قبل العسكريين أثناء الدورة الثانية في أوت 1957. في الحكومة الجديدة أصبح المركزيون أصحاب القيادة من دون "عباسيين" ولا "علماء". فقد آلت الرئاسة، مع الشئون المالية والاقتصادية[1]، إلى بن خدة، والخارجية إلى دحلب، وظل قطاع الإعلام من نصيب محمد يزيد، ذلك "الوزير الدائم في حكومة مؤقتة"؛ وكانت تلك أهم المناصب في مرحلة المفاوضات التي شكلت الحكومة في منظورها. وتمثلت النتيجة الثانية في الصياغة الأولى للتحالفات وتحديد الفاعلين الذين سيقومون بدور الأشخاص الأساسيين في الدراما التي سوف تجري فصولها في صيف السنة القادمة: هيئة الأركان العامة ومعها بن بلة وفرحات عباس وأصدقاؤه من ناحية، والحكومة المؤقتة بمختلف جماعاتها وأنصارها من ناحية أخرى.

وكانت النتيجة الثالثة للدورة الرابعة للمجلس الوطني تعميق الأزمة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة، نتيجة إخفاق الأولى في تحقيق مشروعها الرامي إلى إنشاء قيادة جديدة يحتل العقيد بومدين وبعض نوابه مكانة متفوقة فيها، وتمكّنها من ضمان التحكم في القوات المسلحة بكاملها، الداخلية والخارجية معا. فالانسحاب[2] الفجائي من الاجتماع قبل نهايته، وإشعار القيادات العسكرية - رغم أن الهيئة كانت مستقيلة رسمية منذ جويلية الماضي - برفضها لقرارات المجلس، وذهابها إلى ألمانيا مع الاحتفاظ بالاتصال مع القيادة العسكرية المؤقتة التي أنشأتها، كانت كلها تصرفات تدل على أن الأزمة بين الجانبين لم تنته، وأن العلاقات بينهما سوف تشهد مزيدا من التوتر والتدهور.

---

(1) اعترض بوصوف على ذلك قائلا: "لماذا هذا الجمع بين المنصبين"؟ فأجابه دحلب (*نفس المكان*): "لكي يكون للرئيس الجديد شيء من الرقابة والسلطة عليكم"، يقصد بذلك سلطة على كريم وبوصوف وبن طوبال.

(2) باستثناء عز الدين الذي استقال، كما أشرنا، من الهيئة وأيد الحكومة.

من القطيعة إلى السلطة المضادة

أعادت الدورة الرابعة للمجلس الوطني توزيع الأوراق في قيادة *الجبهة* من دون تغيير يذكر في سياستها[1]. لم تفلح هيئة الأركان في تمرير مواقفها، فواصلت معارضتها للحكومة الجديدة. في الفترة اللاحقة، قامت حكومة بن خدة بمحاولات للتحكم في جيش الحدود لكنها لم تنجح فيها، فاتجهت عندئذ نحو الولايات بإجراءات لضمان دعمها في المواجهة الدائرة بينها وبين هيئة الأركان التي أصبحت عشية وقف القتال تتصرف كسلطة موازية للحكومة.

أ. ضعف الحكومة أمام هيئة الأركان

أولا: انقسامات الحكومة

في خريف 1961، أمام التمرد الذي أعلنته صراحة هيئة الأركان العامة ضد الحكومة المؤقتة، لم يتمكن بن خدة ووزراؤه من التصدي كفريق موحد للعقيد بومدين ونوابه واتخاذ إجراءات رادعة ضدهم. اتسم موقف الحكومة آنذاك بالتردد، مقتصرا على محاولات كانت إلى المناورات أقرب منها إلى المقاومة الفعلية. السبب الرئيسي لانعدام المبادرة المؤثرة من الحكومة في تلك الفترة هو انقساماتها الداخلية والحسابات الشخصية لأعضائها. إلى غاية جانفي 1962، لم يكن أعضاء الحكومة الأساسيون متفقين على رد موحد لمواجهة الهيئة. لا يعني هذا أننا نُرجع انتصار هيئة الأركان على الحكومة إلى تهاون هذه الأخيرة وعجزها عن القيام بالرد المناسب. مادام جيش الحدود كله مؤيدا لقيادته، لم يكن هناك حظوظ كبيرة لنجاح التدابير التي يمكن أن تتخذها الحكومة مهما كان نوعها، لأنها لا تملك القوة اللازمة لفرض تطبيقها، لكن بالتأكيد لو كانت الحكومة أكثر تماسكا واتحادا لكانت قادرة على الأقل أن تصعب على هيئة الأركان عملية سعيها للسلطة.

[1] أهم ملف كان بانتظارها مسألة المفاوضات، وقد رأينا أن سياستها في هذا المجال لم تسجل اختلافا جذريا عن سياسة الحكومة التي سبقتها.

في النصف الثاني من 1961، كانت الحكومة المؤقتة منقسمة إلى ثلاث مجموعات من حيث النظرة إلى نزاعها مع هيئة الأركان. المجموعة الأولى تضم قدماء المركزيين، بن خدة ودحلب ويزيد الذين كانوا يعتبرون الأزمة وكأنها نزاع بين العسكريين أنفسهم، قادة هيئة الأركان من جهة وكريم - بوصوف - بن طوبال، من جهة أخرى، بهدف اقتسام السلطة. في هذا التحليل، لم يكن النزاع يعنيهم مباشرة، ولكن لما كان رهانه هو السلطة فهم أيضا كانوا يسعون إليها ولهم خطتهم في ذلك: الإسراع بالتوصل إلى اتفاق نهائي مع فرنسا يسمح باستقلال الجزائر وإقامة نظام غير خاضع لسيطرة العسكريين. وفي ذلك المنظور، اندرج الاقتراح[1] الذي عرضه بن خدة على ديغول في شهر أكتوبر 1961 من أجل اختصار الطريق بالاستغناء عن إجراءات تقرير المصير.

شكل بوصوف وبن طوبال الجماعة الثانية من حيث الموقف إزاء هيئة الأركان. التزم الاثنان بلعبة غامضة تمثلت في المراوحة بين إدانة هيئة الأركان داخل اجتماعات الحكومة والامتناع عن التصدي الحازم لها كلما تعلق الأمر باتخاذ إجراءات عقابية ضدها. انطلاقا من موقف قيادة الأركان التي ركزت هجماتها على كريم والتزمت الاعتدال في انتقاداتها ضد بوصوف وبن طوبال، ظن الأخيران أنه ربما من الأفيد لهما ألا تحدث القطيعة بينهما وبين بومدين وأصدقائه الذين قد يلجئون في المستقبل إلى التعاون معهما. ولذلك تميز موقفهما بمعارضة التشدد ضد قيادة الأركان ومواصلة حراستهما ضد كريم. كان بوصوف من حيث المواقف أقرب الاثنين إلى قيادة الأركان. تجلى ذلك في تشدده أحيانا مثل قيادة الأركان من مسألة المفاوضات، وفي اتخاذه مواقف كانت عموما قريبة من مواقف بومدين ونوابه. في فترة أولى، يبدو أن بوصوف قام بذلك في إطار عمله الدائم على إضعاف كريم المستهدف دائما من قيادة الأركان، دون إدراك منه أن السلطة الحقيقية ليست تلك التي يريد أن يمنع كريم من الوصول إليها، وأن القوة الحقيقية الكفيلة بضمان السلطة لأصحابها هي القوة التي كان بومدين قد عين على رأسها بدعم قوي من بوصوف ذاته. في فترة ثانية، ابتداء من سنة 1961 تحديدا، أدرك بوصوف حقيقة الموقف فواصل نهجه السابق اعتقادا منه أن الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع قادة الجيش الخارجي سيؤدي إلى تحالف بينه وبينهم يكون هو مركز ثقله.

[1] نذكر بأن ديغول رفض ذلك الاقتراح واستؤنفت المحادثات على أساس إجراء تقرير المصير.

لم تنجح خطة بوصوف لأنه في الفترة التي نتحدث عنها لم يعد يملك من أسباب القوة ما كان يملكه في الماضي. كان التحكم في الجيش قد صار من نصيب قيادة الأركان، وهذه كانت تريد في من يجب أن تتحالف معه مقاييس لا تتوفر في بوصوف. حالة هذا القائد تؤكد بشكل ساطع قاعدة تكشف عنها تطورات مسألة السلطة في *الجبهة*، مفادها أن الشخص يزداد وزنه السياسي بازدياد وزنه العسكري، ويتناقص ذلك الوزن بمجرد فقدان الوزن العسكري. تحليل مسألة السلطة في قيادة *الجبهة* يكشف أيضا نسبية الطابع العسكري للشخص، أي أن صفة العسكري في حقيقة الأمر، ومن حيث ما توفره لصاحبها من سلطة، ليست نهائية. فالشخص يمكن أن يكون عسكريا مادامت له مسئوليات منتجة للسلطة في الجهاز، لكنه سرعان ما يفقد ذلك الوزن بمجرد ابتعاده أو إبعاده من تلك المسئوليات. وذلك تحديدا ما حدث لبوصوف وزميليه كريم وبن طوبال. قائد الولاية الخامسة والمتحكم في كل صغيرة وكبيرة تهم الجزائريين بالمغرب سابقا، ورئيس جهاز المخابرات القوي، و"صاحب" وزارة *المالغ* الشهيرة، وجد نفسه في نهاية 1961 وبعدها من دون سلطة، لأن دور الولايات ومن ضمنها الخامسة تراجع، والقوة العسكرية الأساسية الجديدة لحرب التحرير (الجيش الخارجي) لم تكن تحت سلطته. ولم يبق لبوصوف عندئذ سوى أن يسجل، والألم يحز في نفسه من دون شك، عدد الأوفياء والأتباع الذين تخلوا عن رئيسهم وحاميهم السابق، ليتوجهوا نحو رؤساء جدد بعد أن اتضح للجميع أنهم لا محالة حكام المستقبل.

وتكونت المجموعة الثالثة من كريم ومحمدي السعيد. كان الموقف هنا أوضح من كلا الجانبين. فهيئة الأركان كانت تريد إسقاط كريم صراحة، وكان كريم يعلم أنه المستهدف الأول من هجماتها. وهكذا بعد الدورة الرابعة وفي خضم الصراع بين الحكومة وهيئة الأركان التي لم تميز في انتقاداتها بين الجماعات الثلاث، بدا الأمر وكأنه يتعلق بأزمة بين هيئة الأركان وكريم لأنه كان واضحا أنه مستهدف مباشرة ولأن الآخرين حاولوا التظاهر بأنهم غير معنيين بالمشكلة.

ثانيا: بن خدة يحاول التحكم في الجيش

يبقى أنه على الرغم من تلك المواقف والحسابات الفئوية، لم يكن أحد في أوساط *الجبهة* يجهل أن الأزمة في نهاية الأمر أصبحت الآن بين حكومة بن خدة وهيئة الأركان وأنه يتعين على الرئيس أن يقوم بشيء ما لوضع الجيش تحت سلطته. في سبيل ذلك، قام بن خدة بمحاولات للتحكم في جيش الحدود من دون

جدوى، على الرغم من تنفيذ تلك المحاولات وأعضاء الهيئة في ألمانيا، بعيدا عن مقر قيادتهم السابق.

قام بن خدة بالمحاولة الأولى في سبتمبر 1961 حيث ذهب إلى غارديماو واقترح على الضباط مشروعا لإعادة تنظيم الجيش، يتمثل في تفكيك القيادة العسكرية إلى قيادتين، واحدة في المغرب والأخرى في تونس. استقبله الضباط بعداء واضح، إذ باستثناء أعضاء القيادة المؤقتة لم يتمكن رئيس الحكومة من رؤية أحد، سواء من الضباط أو من الجنود الذين أمروا بعدم مغادرة مواقعهم. بالنسبة إلى اقتراح إعادة التنظيم، أعرب له أعضاء القيادة المؤقتة عن رفضهم القاطع للمشروع[1]، فعاد بن خدة بخفي حنين إلى تونس. لكن الفشل الذي لقيه في غارديماو لم ينل من عزمه، حيث عاود الكرة في أواخر سبتمبر بمحاولتين أخريين، تمثلت الأولى في أمر الولايات بإيقاف التعامل نهائيا مع قيادة الأركان، والأخرى في اقتراح منصب قائد الأركان العامة على النقيب موسى بن احمد. رفض النقيب العرض في البداية ثم وعد بأنه سيفكر في الموضوع. كل هذه المحاولات انتهت بالفشل ولم تتمكن الحكومة من فرض سلطتها على الجيش. في تلك الأثناء، كانت هيئة الأركان العامة المستقيلة تتابع الوضع من ألمانيا، ثم قرر أعضاؤها العودة إلى تونس واستئناف نشاطهم.

بعد أن استأنفت هيئة الأركان نشاطها، وقعت حادثة[2] مكنتها من الهجوم مجددا على الحكومة. كانت تلك الحادثة امتدادا لمبادرات الحكومة الفاشلة ضد هيئة الأركان، لكن نتيجتها النهائية لم تُصب الهدف الذي صوبت نحوه، وإنما انقلبت على الحكومة نفسها. النقيب بن احمد الذي كان قد وعد بالتفكير في عرض بن خدة المتعلق بمنحه منصب قائد الأركان العامة، شرع بالفعل في التفكير لكنه لم ينته منه إلا بعد فوات الأوان. بعد عودة هيئة الأركان، أعلن أنه موافق على العرض، وأعد بمساعدة أنصاره في المغرب تمردا على قيادة الأركان التي تمكنت بسرعة من اعتقال القائمين بالمحاولة. تلك الحادثة التي كانت نتيجة لمبادرة من الحكومة ومن أجل تعزيز موقفها انقلبت عليها لأنها كشفت لهيئة

---

[1] لم يكن من الصعب على الضباط إيجاد مبرر لذلك الرفض: صيغة قيادتين، شرقية وغربية، لجيش الحدود كانت موجودة لفترة طويلة، من أفريل 1958 إلى ديسمبر 1959، ثم الغيت، فلماذا العودة إليها إذا؟

[2] لمزيد من المعلومات حول هذه القضية يراجع:

G. Meynier, *op. cit.*, pp. 377-378.

الأركان ما تدبره الحكومة ضدها، وأرغمت هذه الأخيرة على التدخل لحماية[1] منفذيها. وكانت النتيجة مزيدا من التوتر والتصعيد في العلاقة بين الجانبين.

في جانفي 1962، بينما كانت هيئة الأركان العامة تعلن أنها لا تعترف بسلطة الحكومة المؤقتة، وتعمل كقيادة موازية لها، كان بن خدة والوزراء دائما عاجزين عن اتخاذ إجراءات صارمة ضدها، وتجلى ذلك العجز مرة أخرى في اجتماع مطول عقد في المحمدية، بالمغرب، خصيصا للنظر في مشكلة قيادة الأركان. القرار الذي اتخذته الحكومة في هذا الشأن كشف خلافات أعضائها، وبالأسماء هذه المرة، مؤكدا ضعف المؤسسة في مجملها.

كان الغرض الرسمي من ذلك الاجتماع الذي عقدته الحكومة فيما بين 6 و10 جانفي[2] 1962، هو النظر في الوضع الناشئ عن سياسة الأرض المحروقة التي بعتها *المنظمة المسلحة السرية* .O.A.S في الجزائر. في الواقع، كان موضوع الاجتماع النظر في مشكلة قيادة الأركان، بالإضافة إلى وضع اللمسات الأخيرة على ملف المفاوضات التي كان منتظرا أن تُستأنف بعد أسابيع من ذلك. أثناء المداولات انقسم الحاضرون إلى صفين، كريم ومحمدي من جهة، والآخرون، بوصوف وبن طوبال والمركزيون، بن خدة ودحلب ويزيد، من جهة أخرى.

أراد كريم أن يحمل الحكومة على اتخاذ عقوبات ضد هيئة الأركان العامة تتمثل في عزل البعض من أعضائها، فرفض ذلك بوصوف رفضا قاطعا، وتمكن بسهولة من إقناع قدماء المركزيين بمعارضة اقتراحات كريم ومحمدي السعيد المؤيد له. كان كريم بلقاسم، رغم علمه بأنه المستهدف الأول في الحكومة، قد تفادى التشدد الواضح إزاءها إلى غاية جانفي 1962. في هذا الاجتماع، كان وزير الداخلية مصمما على ذلك، فحاول إقناع زملائه بموقفه مستخدما ما أمكنه من الحجج وفي مقدمتها قوله إن اقتراب المفاوضات يقتضي أن تكون للحكومة

---

[1] من خلال قرار اتخذته الحكومة في اجتماع بالمحمدية يقضي بوضع مخيم الدار البيضاء الذي قام بالتمرد تحت سلطة وزارة الداخلية، وإرسال النقيب بن احمد إلى بنغازي بعد إخراجه من سلطة القضاء العسكري، وإطلاق سراح العناصر التي انضمت إليه وقامت هيئة الأركان باعتقالها في الحدود. كان من ضمن تلك العناصر بوصيف وشماس ونور البشير.

[2] هناك اختلاف كبير في تاريخ هذا الاجتماع. التاريخ الذي سجلناه ورد في كتاب إيف كوريير، *Les feux du désespoir*، ص 632. حسب سليمان شيخ (*L'Algérie en armes*، ص 148) كان ذلك في 7 - 10 جانفي. حسب محمد لبجاوي، جرى الاجتماع في خريف 1961 وهذا خطأ بالتأكيد. عمار حمداني نشر "محضر جلسة لاجتماع في المغرب حول المسائل العسكرية"، حمل تاريخ 16 و17 جانفي، وهو موجود ضمن الملحق رقم 10 في:

A. Hamdani, *Krim Belkacem, le lion des djebels*, p. 331.

قدرة تمثيلية كاملة حتى يتعزز موقعها، وهذا بدوره يستدعي التحكم في هيئة الأركان وإخماد معارضتها.

لم ينجح كريم في إقناع بوصوف والمركزيين بالانضمام إليه، فصدر عن الاجتماع قرار جاء فيه أن الحكومة "اقتناعا منها بضرورة استعادة سلطتها الكاملة بصورة فعلية... وحرصا منها على صيانة وحدة الثورة وعدم الإقدام على أي شيء من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الوضع في هذه الفترة الحاسمة، قررت تطبيع الوضع القائم في الواقع، يعني أن هيئة الأركان تعمل تحت السلطة المباشرة للحكومة"[1].

كان من الأفضل للحكومة ألا تتخذ قرارا كهذا لأنه لم يعد كونه شهادة بضعفها. لقد قررت أن "هيئة الأركان تعمل تحت سلطتها" في الوقت الذي كانت فيه هذه الهيئة تعلن أنها لا تعترف بها وتتصرف كسلطة نقيضة لها، وبينما كان في الحدود أحد أعضائها، الرائد منجلي، "يجول عبر المراكز ويخطب في الجنود مؤكدا عليهم عدم الاعتماد على الداخل، أي جيش التحرير الوطني الحقيقي وكان يقول لهم: 'إنكم رجال المستقبل'"[2].

لماذا هذا الموقف المتساهل من الحكومة المؤقتة حيال بومدين ونوابه ؟ التبرير الرسمي، وفيه شيء من الصحة، ذكره القرار نفسه، ومفاده "الحرص على وحدة الثورة" أي أن الحكومة، باستثناء كريم ومحمدي، كانت تعتقد أن تمثيليتها في المفاوضات تقتضي منها أن تتفادى تعميق الأزمة. في الحقيقة، لفهم هذا القرار لابد أن نتذكر ما سبق أن بيناه عندما فككنا الحكومة إلى ثلاث مجموعات حاملة لمواقف مختلفة من هيئة الأركان العامة.

هذه المرة أيضا كان انشغال المركزيين عدم إضافة تعقيدات جديدة، والإسراع بالمفاوضات، والتوصل إلى اتفاق نهائي، ظنّاً منهم أن تحقيق الاستقلال تحت إشرافهم على المفاوضات سيكرس شرعية الحكومة التي ستعود، معززة ومزدانة بنفوذ السلطة التي حققت الاستقلال، إلى الداخل حيث تجد بانتظارها جماهير متحمسة لدعمها وولايات موالية لها. كانت تلك استراتيجية السلطة عند بن خدة وأصدقائه في الفترة الأخيرة من الحرب. وقد فسر بن خدة موقف حكومته من هيئة الأركان في ذلك الوقت بقوله:

---

(1) قرار الحكومة في اجتماع 16 و17 جانفي 1962، في
A. Hamdani, *op. cit.*, p. 331.

(2) كما ذكره كافي في: *مذكرات الرئيس كافي*، ص 283.

كان لابد من استئناف المفاوضات... فالتمزق بيننا... كان من شأنه ليس فقط زرع الإحباط في صفوف الشعب، وإنما أيضا تشجيع ديغول على مزيد من التصلب في مواقفه، وعلى استغلال انقساماتنا، تلك السياسة التي لم يتخل عنها أبدا. ومن هنا سياسة المماطلة التي انتهجتها أنا وأغلبية الحكومة المؤقتة في ما يخص النزاع مع بومدين. لم يكن بوسعنا أن ننجح في التغلب على المشكلتين الماثلتين أمامنا، يعني المفاوضات وتمرد بومدين، بالتصدي لهما في آن واحد معا[1].

هذا التبرير الذي قدمه بن خدة لموقفه يؤكد عنصر الرغبة في الحفاظ على وحدة الصف أمام الخصم، وهو تبرير منسجم مع الموقف الحقيقي إذ لا أحد يشك في حرص رئيس الحكومة المؤقتة على تلك الوحدة، لكنه لا يستوعبه تماما: تفادي التأزم في الوضع يخدم تكتيك المركزيين، لكنه ليس هدفا في ذاته، بل لأنه يخدم خلفياتهم أيضا من ناحية السعي إلى السلطة: الحيلولة دون تدهور الوضع في القيادة والإسراع بالحل النهائي لخلق وضع جديد لصالحهم في الداخل.

بقي بوصوف كعادته رافضا للقطيعة مع هيئة الأركان ومعارضا للتشدد إزاءها لأن التشدد في حالة نجاحه سيؤدي، حسب توقعاته، إلى إفساح المجال أمام كريم لتولي السلطة العليا. وكانت النتيجة، كما جاء في محضر الاجتماع نفسه، أن بن خدة وبن طوبال وبوصوف ويزيد ودحلب، صوتوا لصالح القرار، بينما صوت كريم ومحمدي السعيد[2] ضده. في نهاية الاجتماع، قرروا بالإجماع استئناف المفاوضات واتفقوا على ضرورة استشارة السجناء الخمسة في قصر *أولنوي*، وشكل الوفد الذي سيقوم بالمهمة: كريم وبن طوبال من "المؤسسين" وبن يحيى لمعرفته الجيدة بملف المفاوضات.

تمت الزيارة[3] وعاد الثلاثة إلى تونس في مطلع فيفري 1962. كان في جدول الأعمال مع الخمسة نقطتان رئيسيتان، تصرفات قيادة الأركان والمفاوضات. في

---

(1) Ben Khedda, *Les accords d'Evian,* op. cit., p. 28.

(2) أوضح المحضر أن كريم اقترح "على الحكومة تعيين قيادة أخرى يمكن أن تضم أيضا بعض العناصر الحالية... والا يتم العمل بمبدأ الأغلبية في المسائل المبدئية والمتعلقة بالسلطة". أما محمدي السعيد فبرر موقفه، حسب المحضر، هكذا: "أصوت ضد بسبب التصرف اللاوطني وغير الثوري لقيادة الأركان. وأتمسك بموقفي: إلقاء القبض على هيئة الأركان وإحالتها أمام محكمة عسكرية". من محضر اجتماع المحمدية في:
A. Hamdani, *op. cit.*, p. 332 .

(3) بعد الاجتماع أبلغ الفرنسيون عن طريق الحكومة السويسرية برغبة الحكومة فحصلوا على حق الزيارة، ونقلوا من الحدود السويسرية إلى قصر *أولنوي*.

النقطة الأولى، اتفقوا كلهم، بما في ذلك بن بلة الذي أخفى هذه المرة دعمه لبومدين، على تأجيل المسألة إلى ما بعد الاستقلال. وفي موضوع المفاوضات اتفق السجناء والزوار أيضا على أسس الاتفاق المنتظر وجدّدوا الثقة في الحكومة لمواصلتها والتوقيع على الاتفاقيات النهائية.

ب. وضعية النزاع قبيل وقف القتال

تميزت الفترة الممتدة من جانفي 1962 إلى وقف القتال بتدهور أكبر في موقف الحكومة وتزايد ثقة الهيئة في نفسها بعد أن تأكدت لها نهائيا انقسامات خصومها وضعفهم، وضمنت لنفسها التغطية السياسية التي كانت بحاجة إليها عن طريق التحالف مع بن بلة، تحالف لم يعد وقتئذ سرا على أحد.

أولا: الحكومة تراهن على ولايات الداخل

في مطلع 1962، كانت الحكومة قد فشلت في محاولتها السيطرة على جيش الحدود ولم يبق لها سوى العمل على تعزيز مواقعها في الداخل. من أجل ذلك، أرسلت إلى الولاية الرابعة مفوضين عنها لهدفين هما السهر على احترام الاتفاقيات المقبلة مع فرنسا من ناحية، واسترداد الرقابة على قيادة الولاية لصالح الحكومة من ناحية ثانية. اختارت لتلك المهمة قادة سابقين في الولاية كانوا قد غادروها في أوقات وظروف متباينة ولغايات مختلفة، وهم الكولونيل صادق والرائدان عمر أوصديق وعز الدين والنقيبان موسى شارف وعلي لونيسي والملازم بوعلام أوصديق. كل هؤلاء كانوا من قدماء الضباط في الولاية الرابعة. في البداية، لقوا استقبالا حارا من قادة الولاية لأن هؤلاء القادة لم يكونوا مطلعين على نواياهم ولأن الحاجة إلى الإطارات كانت كبيرة في الولاية. لكن عندما اكتشفوا أن الكولونيل صادق يريد استعادة السلطة على الولاية بمباركة الحكومة المؤقتة أدركوا أن المقصود هو العمل لفائدة أحد طرفي النزاع الخارجي، فرفضوا له ذلك. في الواقع، منذ البداية لم يكن قادة الولاية مطمئنين إلى عودة رفاقهم السابقين، نظرا للتوقيت الذي تمت فيه العودة (عشية وقف القتال) ونظرا لارتيابهم في اثنين منهم، هما عمر أوصديق[1] والرائد عز الدين[2].

---

[1] تذكروا أنه كان في 1959 متهما بـ "التواطؤ " مع العدو على إثر عملية *لابلويت*. استمرار الارتياب في عمر اوصديق لهذا السبب معناه أن قادة الولاية الرابعة كانوا في جانفي 1962 مازالوا يجهلون أن *لابلويت* هذه مؤامرة من صنع الكابتان ليجي في المخابرات الفرنسية.

[2] اعتقل عز الدين للمرة الثانية يوم 7 نوفمبر 1958 ثم "أطلق سراحه" بعد أن اوهم الفرنسيين بأنه موافق على الدفاع عن "سلم الشجعان" وسيعود إليهم. حاول إقناع رفاقه بأن تصرفه كان مجرد حيلة للفرار ولكن الكثير منهم لم "يهضموا" تلك الحكاية وألصقوا به تهمة التواطؤ.

وفي الوقت نفسه، صوبت الحكومة نظرها باتجاه العاصمة، فاتخذت بشأنها قرارا جلب لها متاعب إضافية دون التوصل إلى ترجيح كفتها. تمثل ذلك في تحويل العاصمة إلى منطقة مستقلة بقيادة عز الدين والعائدين من تونس، عمر وبوعلام أوصديق، وعلي لونيسي. كانت مدينة الجزائر، منذ الدورة الثالثة للمجلس الوطني، قد استعادت وضعها الذي سبق مؤتمر الصومام فأصبحت منطقة سادسة في الولاية الرابعة التي أعادت تنظيمها في النصف الثاني من 1960. في مطلع 1962، كانت الأوضاع التنظيمية سيئة في العاصمة، ولذلك لم تعرقل الولاية الرابعة قيام المبعوثين بتسييرها وإعادة تنظيمها. وهكذا شرع عز الدين ومساعدوه في عملية إعادة تنظيم أدت بسرعة إلى تكوين قيادة[1] للمنطقة ووضع هياكل إقليمية لها تمثلت في إنشاء خمس مناطق كان في كل واحدة منها، عند إعلان وقف القتال، حوالي 350 رجلا مسلحا.

قام عز الدين ونوابه، إذاً، بعمل تنظيمي ممتاز لكن ما إن أدرك خصومهم في الداخل والخارج أن المقصود هو إحياء المنطقة المستقلة بإيعاز ورعاية من الحكومة حتى تحول الأمر إلى نزاع عجزت الحكومة نفسها عن التحكم فيه، إذ وجد خصومها في الخارج فرصة أخرى للتشهير "بمناوراتها" ولم تستحسن الولاية الرابعة تصرفها لأن العاصمة كانت تابعة لها، وكان إخراجها من دائرة اختصاصها الإقليمي، بعد محاولة الاستيلاء على قيادة الولاية، معناه أن الحكومة المؤقتة لا تثق في قادتها وإطاراتها.

ابتداء من شهر فيفري الذي شهد استئناف المفاوضات، أصبحت المواجهة مفتوحة بين هيئة الأركان والحكومة، واتسعت الخلافات بينهما، فصار كل حدث مناسبة لتصعيد اللهجة، وكانت الدورة الخامسة للمجلس الوطني (22-27 فيفري 1962) من ضمن تلك المناسبات التي عبرت فيها هيئة الأركان من جديد عن معارضتها لملف المفاوضات الذي قدمته الحكومة على إثر محادثات *لي روس* وتضمن أسس الاتفاق المقبل في أيفيان. كان ذلك أثناء المناقشات وعند التصويت.

خلال المناقشات، تركزت انتقادات ممثلي هيئة الأركان، بومدين وقايد ومنجلي، على الفترة الانتقالية، وعلى القسم المتعلق بالنفط من الاتفاق الذي اكتشفوا فيه أحكاما كثيرة اعتبروها منافية "المصالح البلاد". عن الاتفاقات بوجه عام، كانت العبارة المفضلة التي رددها قايد ومنجلي لأعضاء الوفد المفاوض

---

[1] كان فيها عز الدين وعمر أوصديق وبوعلام أوصديق وعلي لونيسي واوكيد المدعو سي مُحمد وبوشفعة.

هي: "الفرنسيون لعبوا بكم"[1]. عندما جاء التصويت صادق المجلس على الاتفاقيات وفوض الحكومة لاستكمالها والتوقيع عليها، بأغلبية قريبة من الإجماع[2]. وكان بالطبع من ضمن المصوتين السجناء الخمسة الذين كانوا قد وكلوا بن خدة للتصويت باسمهم. وبذلك حققت هيئة الأركان هدفها في الدورة. فكيف يا تُرى يمكن أن نقول إن هيئة الأركان قد حققت هدفها في دورة صادقت على قرارات صوتت الهيئة ضدها وكانت في وضع الأقلية بشأنها ؟

في الواقع، عندما نقلب النظر في موقف هيئة الأركان من المفاوضات والاتفاقيات نلاحظ أنه لا يخلو من المزايدات "الثورية" وأنه يندرج ضمن إستراتيجية السلطة التي وضعتها. كانت هيئة الأركان تدرك جيدا أن إنهاء المشكل بتسوية مع الفرنسيين أمر حتمي. فالبديل الوحيد للتسوية هو الانتصار العسكري في الميدان، وهي بحكم موقعها تعلم جيدا أنه أمر متعذر، ولو كان ممكنا لما ترددت هي وغيرها من قوات الثورة في فرضه وإخراج الخصم دون التفاوض معه، أو بالتفاوض فقط حول إجراءات الجلاء وآجالها. كانت الهيئة واعية بذلك لكنها أرادت توظيف التنازلات التي ستقدمها الحكومة لديغول من أجل إضعافها والتشكيك في نواياها عن المستقبل، ومن ثم إظهار نفسها بمظهر المدافع الوحيد عن مصالح الشعب والوطن.

يؤكد هذا التحليل معارضتها "المعتدلة"[3] للمفاوضات، إن جاز القول. فهي ضد الاتفاقيات لكنها لم تصل إلى حد التصدي الحازم لها ولم تقم بانتهاكها بعد بدء العمل بها. كانت المفاوضات جارية وهي في الأساس تريدها لكنها أبدت معارضة سوف تمكنها من الاحتفاظ لنفسها بحق انتقادها لإضعاف السلطة التي قامت بها. وبهذا أيضا يفسر امتناعها عن المشاركة فيها رغم الطلب الذي تلقته

---

(1) كما ذكره إيف كورييرر في:

Les feux du désespoir, p. 651.

(2) نقصت فقط أصوات أعضاء الهيئة، بومدين وقايد ومنجلي، وصوت رابع لرائد من الولاية الخامسة هو مختار بن عزام الذي قال عنه دحلب: "انضم إليهم وكان يبتسم بلا انقطاع ومن دون سبب، معتذرا تقريبا لكونه اتخذ ذلك الموقف":

S. Dahlab, *Mission accomplie*, p. 168.

(3) كتب رضا مالك في هذا المعنى: "فسر بومدين موقفه على النحو التالي: 'لقد صوت ضد لأن نتائج سبع سنوات (من الحرب) غير موجودة في النصوص التي عرضت علينا... ولكن هذا مجرد موقف لواحد من أعضاء هذا المجلس... قد يتساءل بعض الإخوان عن المسائل المتعلقة بالتطبيق... بودي أن أطمئنهم منذ الآن'":

Rédha Malek, ***l'Algérie à Evian, histoire des négociations secrètes, 1956-1962.*** **Ed. Dahlab, Alger, 1995, p. 168.**

من الحكومة لإرسال مندوبين عنها، مما جعل هذه تعين الرائد بن عودة لتمثيل جيش التحرير في أيفيان الأخيرة.

في مارس 1962، عندما ذهب دحلب وزملاؤه إلى أيفيان لإبرام الاتفاقيات النهائية، كانت وضعية النزاع، إذاً، على النحو التالي: في جانب، حكومة مؤقتة لا سلطة لها على جيش الحدود، تراهن على دعم الولايات لها. وفي الجهة المقابلة، هيئة أركان مسيطرة على أكبر قوة مسلحة للثورة، ضباطها حريصون على نيل حصة الأسد من السلطة في جزائر الغد وجنودها مقتنعون، بفضل العمل السياسي والدعاوي الذي أنجزته المحافظة السياسية لهيئة الأركان منذ شهور عديدة، بـ"فساد السياسيين في الحكومة المؤقتة ومن حولها". وهي الآن بحوزتها خلافات كثيرة، حقيقية أو مفتعلة، تريد استخدامها لتبرير طموحها إلى السلطة وإضفاء طابع المشروعية على مطالبتها بها. فضلا عن ذلك، مسألة التغطية "السياسية ـ التاريخية" التي كانت بحاجة إليها نجحت في حلها ولم تعد مشكلة في نظرها منذ إبرام التحالف مع بن بلة في ديسمبر الماضي.

ثانيا: في تحالف بن بلة وقيادة الأركان

منذ 1960، كانت هيئة الأركان تعلم أنها تملك القوة المادية الضرورية للدخول إلى العاصمة بعد الاستقلال، وكانت واعية في الوقت نفسه أن أعضاءها لم يكن لهم آنذاك الثقل السياسي والنضالي الضروري، وبالتالي لابد من تغطية سياسية، ولو لفترة قصيرة، تضفي على نظامها شيئا من المشروعية والتمثيلية في الداخل وتسهل عمليات الاعتراف وإقامة التحالفات اللازمة في العلاقات الدولية. كان أعضاء قيادة الأركان ومساعدوهم المباشرون ينتمون إلى جيل القادة العسكريين الذين برزوا أيام حرب التحرير، وكانوا قد التحقوا بها بعد الانطلاقة. لم يكونوا من مؤسسي *جبهة التحرير* ولا من إطارات الحركة الوطنية المعروفة قبل 1954.

بومدين لم يناضل في أي حركة وطنية، التحق بالثورة في المغرب سنة 1956، قادما إليها من القاهرة، من حيث أرسله أحمد بن بلة لمرافقة شحنة من الأسلحة المصرية، وزوده برسالة توصية إلى قائد الولاية الخامسة بوصوف ونوابه في الناظور ووجدة. وكان علي منجلي من مناضلي حركة *انتصار الحريات الديموقراطية*، التحق بجيش التحرير بعد 20 أوت 1955 وبرز في

الحدود "كرجل عنيد ومغرور"[1]. تميز ابتداء من 1958 بمعارضته الحادة للرائد إدير وكريم بلقاسم الذي صار هدفا دائما لاتهاماته الوجيهة حينا والمجانية أحيانا، كما عُرف منجلي في تلك الفترة أيضا بدعوته الصريحة إلى تولي جيش الحدود السلطة بعد الاستقلال. نجد بعد ذلك[2] قايد أحمد، وهو عضو سابق في قيادة حزب عباس، ونائب سابق لرئيس بلدية تيارت، كانت له اتجاهات ليبرالية معروفة. تعرف قايد أحمد على بومدين في قيادة الولاية الخامسة وتميز مثل نظيره منجلي بعدائه لكريم و"خرجاته" الكلامية الخشنة ضده وضد الحكومة.

مما سبق، يتبين أنه كان من المفيد، بل والضروري، بالنسبة إليهم أن يجدوا "رأس قائمة"، شخصية سياسية تتوفر فيها مقاييس معينة في نظرهم لتوفير التزكية السياسية والشرعية الثورية التاريخية لحكمهم. في منظور ذلك، بدأت هيئة الأركان المساعي اللازمة لحل هذه القضية. وهناك معلومات متطابقة عند الكثير ممن تناولوا الموضوع عن العملية التي أدت إلى قيام التحالف بين هيئة الأركان وبن بلة. في هذا الصدد، من المؤكد أن بومدين كان في البداية يفكر في بوضياف، وأن مرسوله عبد العزيز بوتفليقة هو الذي قام بالدور الأساسي في عقد التحالف، وهو أيضا الذي أقنع بومدين بالعدول عن بوضياف لصالح بن بلة بعد الزيارات التي قام بها إلى السجناء الخمسة. هناك فقط اختلاف في التواريخ التي تمت فيها تلك الزيارات وفي عددها[3]. حسب رضا مالك[4] الذي تحدث عن زيارة واحدة دامت ثلاثة أيام، كان ذلك في بداية ديسمبر 1961، على إثر تحويل الخمسة إلى قصر *أولنوي*.

مهما كان الأمر، يبدو أن الصفقة تمت في بداية جانفي 1962 بين قيادة الأركان وبن بلة من أجل اتخاذ موقف موحد ضد الحكومة المؤقتة، والدعم المتبادل في مسيرة السلطة. وعندما قام كريم وبن طوبال بزيارة الخمسة في 3 فيفري التالي أطلعهما خيضر وآيت أحمد على خلافات السجناء وعلى تفاهم بن بلة مع قيادة الأركان.

---

(1) *مذكرات الرئيس كافي*، ص 259.

(2) وكذلك الرائد عز الدين الذي استقال من الهيئة في أوت 1961، لم يكن قد ناضل في حزب وطني قبل التحاقه بجيش التحرير عام 1955.

(3) عند G. Meynier، *المرجع المذكور*، ص 376 - 377: "قام بوتفليقة عدة مرات بزيارة أولنوي [...] في نهاية 1961 ومطلع 1962 كان التحالف قد تم بين جماعة بومدين وبن بلة. فهذا كان قد وجد جسر العبور للعودة إلى مركز الدائرة الأولى، وذاك كان قد اصطاد القائد التاريخي الشعبي الذي سيبارك صعوده".

(4) *L'Algérie à Evian*, ص 191. أشار رضا مالك، متحدثا عن تلك الزيارة، إلى مقابلة بينه وبين بوتفليقة بتاريخ 13 جوان 1989.

عوّل العقيد بومدين في البداية على محمد بوضياف لأنه يمتلك المقاييس المطلوبة: كان الرجل يتمتع بمشروعية تاريخية لا غبار عليها نتيجة الدور الذي قام به في الإعداد لأول نوفمبر، واستقامة ثابتة يشهد له بها غالبية المناضلين المنتمين إلى جيل ما بعد 1945، وعدم الرغبة في الظهور، والامتناع عن المشاركة في صراعات الزمر التي زخرت بها قيادة *الجبهة*. لكن بومدين غير وجهته في نهاية المطاف وفضل التحالف مع بن بلة. لماذا؟ يرى حربي أن بومدين غير رأيه عن مرشحه الأول لأنه وجده قد تحالف مع كريم: في البداية "كان محمد بوضياف هو الذي حظي باهتمام قيادة الأركان لاتصافه بالمقاييس التي كانت تطلبها: فهو من ناحية، على عكس بن بلة، لم يكن يمنح الأولوية للتحالف مع مصر؛ وكان، من ناحية أخرى، معروفا بصفات التكتم والصرامة المحبذة في رجل الدولة. لكن بوضياف كان قد تحالف مع كريم من أجل معارضة بن بلة"[1].

من بين الكتاب الذين تناولوا الموضوع واطلعنا على أعمالهم، كان حربي الوحيد الذي فسر تفضيل بومدين لبن بلة لأن بوضياف على حد قوله كان قد تحالف مع كريم بلقاسم. كل الكتاب أشاروا إلى أحد السببين الآتيين أو إليهما معا: أولا، رفض بوضياف التوجهات والطبيعة العسكرية الخالصة لقيادة الأركان العامة؛ وثانيا، اقتناع هذه الأخيرة أنه سوف يكون من المتعذر عليها أن تتحكم في بوضياف و"تسيره" كما يحلو لها إذ أكد المبعوث بوتفليقة لبومدين أنه وجد نفسه أمام رجل "عنيد وصارم"، وأقنعه بتغيير موقفه. وبالتالي، في الواقع، ليس بومدين هو الذي تخلى عن بوضياف، بل بوضياف هو الذي رفض التحالف مع بومدين، أو لنقل إن الرفض كان متبادلا بعدما تأكد بومدين من أن صورة بوضياف لم تكن مطابقة تماما لما كان يبحث عنه، بينما رفض الأخير السير معه بسبب الأسلوب الذي كان واضحا أنه سيعمل به للوصول إلى السلطة.

روى العقيد كافي قصة التحالف السياسي بين قيادة الأركان وبن بلة على النحو التالي:

كان بومدين...يعرف أيضا أنه سيكون في حاجة...إلى منفذ مقبول. فأرسل عبد العزيز بوتفليقة...إلى قصر *توركان*[2]. في اتصال أول كان بومدين يعتمد على بوضياف ولكن بعد عودة مرسوله قرر استعمال بن بلة، فبومدين يعرف أنه بدون

---

(1) M. Harbi, *Le FLN, mirage et réalité* , p. 289.

(2) خلافا لغالبية الروايات، نلاحظ أن كافي يتحدث عن زيارة إلى قصر Turquant، وهذا معناه أن الزيارة تمت قبل الأسبوع الأول من شهر ديسمبر 1961، الذي حول فيه الخمسة إلى قصر Aulnoy.

ثقل سياسي خلافا لبوضياف الرجل القوي، لا يتنازل عن قناعاته بسهولة... كان بومدين ميّالا إلى بوضياف ولكن مرسوله... نصحه بتبديل 'الفرس' والمراهنة على بن بلة لأن الأول 'عنيد وصارم'[1].

نفى حربي أن تكون مسألة السلطة هي التي قررت تحالف بن بلة مع قيادة الأركان وذهب إلى أن الاتفاق تم بين الطرفين حول كيفية معالجة الأزمة:

كانت مهمة الرئيس المقبل للدبلوماسية الجزائرية ليس عقد تحالف مع بن بلة وإنما إطلاع الوزراء المعتقلين على أسباب الأزمة والوسائل المقترحة من قيادة الأركان لحلها: إنشاء مكتب سياسي للجبهة متميز عن الحكومة المؤقتة وتحديد برنامج. بن بلة وخيضر وبيطاط وحدهم هم الذين وافقوا على الحل. إذاً، على أساس كيفية حل الأزمة تم تحالف بن بلة وقيادة الأركان[2].

فليكن ! لكن "كيفية حل الأزمة" هذه حُددت بطريقة جعلتها مطابقة تماما لكيفية الوصول إلى السلطة. إنشاء قيادة جديدة بدلا من الحكومة المؤقتة، رأينا أن ذلك مطلب قديم لهيئة الأركان ويندرج ضمن استراتيجية السلطة بالنسبة إليها: قيادة جديدة تكون هي المسيطرة عليها أو على الأقل حاضرة فيها بقوة. بالنسبة إلى بن بلة، هو الآن حاضر، وإنشاء القيادة الجديدة سيمكنه إذاً من الانفراد بالسلطة فيها أو على الأقل الاستحواذ على حصة الأسد ضمنها. بالتأكيد، كان الهدف بالنسبة إليه أن يكون الرقم واحد فيها، وهو لن يرضى بما دون ذلك لأنه لو فعل لاكتفى بمنصبه المرموق كنائب رئيس في الحكومة الحالية. وإذاً، فالاتفاق حول "كيفية حل الأزمة" إنما كان في الواقع اتفاقا على طريقة الوصول إلى السلطة. أما خيضر وبيطاط، فقد صارا حليفين لقيادة الأركان نتيجة تحالف بن بلة معها لأنهما كانا قد انضما نهائيا إلى هذا الأخير منذ الدورة الرابعة للمجلس في أوت 1961. لابد أنه كان لترقية بوضياف إلى منصب نائب الرئيس وإبقائهما في منصبي وزيري دولة ضمن حكومة بن خدة تأثير في انتقالهما إلى صف المعارضين لها.

وهكذا، إذاً، في الصراع الذي سيدور بين قيادات *الجبهة* وفئاتها من أجل الاستيلاء على السلطة بعد أن تتخلى عنها الدولة الفرنسية على إثر تقرير المصير، ستكون هيئة الأركان هي الماسكة بأهم الأوراق الرابحة، وهي قوات مسلحة متفوقة، وتغطية سياسية ضرورية للمساهمة في إضفاء المشروعية "التاريخية - الثورية" على استخدامها، إذا لم يكن بد من ذلك، للوصول إلى السلطة.

[1] *مذكرات الرئيس كافي*، ص 282 - 283.

[2] **M. Harbi**, *op. cit.*, p. 290.

الفصل الثالث

من وقف القتال إلى إعلان الاستقلال

لتحقيق الانتقال من وضع استعماري إلى دولة مستقلة في الجزائر، حددت اتفاقيات أيفيان في البنود الخاصة بالفترة الانتقالية الإجراءات والآجال التي سوف يتم وفقها نقل السلطات تدريجيا من القوة القديمة إلى الدولة الجديدة، فنصت على إنشاء هيئتين[1] لحكم البلاد أثناء تلك الفترة هما *المحافظة السامية والهيئة التنفيذية المؤقتة* Exécutif provisoire.

عين على رأس *المحافظة السامية* محافظ سام Haut-commissaire، يمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر ويمارس الاختصاصات الأساسية للدولة، من دفاع وعلاقات خارجية وسياسة نقدية... الخ. أما *الهيئة التنفيذية المؤقتة*، فأوكلت لها إدارة الشئون العامة، وسن التشريعات الخاصة بالجزائر، وتعيين الموظفين في الإدارة، وعموما السهر على استمرارية عمل أجهزة الدولة في مختلف المجالات، كالصحة والتعليم والفلاحة وغيرها، وحفظ الأمن كذلك. كما أوكلت لهذه الهيئة تلك المهمة الأساسية التي كانت من دواعي إنشائها، ألا وهي الإعداد لتقرير المصير والإشراف على تنفيذه.

في يوم وقف القتال نفسه، يوم 19 مارس، عين المحافظ السامي[2]، وفي الأسبوعين التاليين شكلت *الهيئة التنفيذية المؤقتة*[3]، وانتهت عملية إنشائها بتنصيب أعضائها يوم 8 أفريل من قبل المحافظ السامي، واستقرارها في مبنى بجوار المحافظة السامية بمدينة Rocher Noir، بومرداس حاليا.

في ما يخص إجراءات الانتقال وآجاله، كان من المفروض وفقا لاتفاقيات أيفيان أن تسير الأمور على النحو التالي: تُعد الهيئة التنفيذية لتقرير المصير وتنفذه في غضون 3 إلى 6 أشهر بعد وقف القتال. إذا كانت النتائج إيجابية - وكان ذلك مؤكدا لدى الجميع - يعلن الاستقلال وينقل المحافظ السامي صلاحياته إلى الهيئة التنفيذية التي تقوم في الأسابيع الثلاثة اللاحقة بإجراء انتخاب *مجلس وطني*

---

[1] تاسيسيا، تشبه هذه الصيغة نظام الحكم الذاتي، حيث تقتسم وظائف الدولة بين سلطة أجنبية وحكومة محلية.

[2] عين في المنصب السيد كريستيان فوشي، سفير فرنسا بالدانمرك قبل مجيئه إلى الجزائر.

[3] شكلت الهيئة التنفيذية المؤقتة يوم 27 مارس 1962 من 12 عضوا، الرئيس عبد الرحمان فارس و11 عضوا: خمسة من الجبهة هم شوقي مصطفاي (رئيس المجموعة) وعبد الرزاق شنتوف ومحمد بن تفتيفة وحاج بومدين حميدو وعبد السلام بلعيد ؛ وثلاثة أوروبيين هم Roger Roth، و Jean Mannoni، و Charles Koeing ، وثلاثة مسلمين ليسوا من الجبهة هم الشيخ بيوض وعبد القادر الحصار، ومحمد شيخ.

تأسيسي يتلقى بدوره سلطات *الهيئة التنفيذية المؤقتة*، *والحكومة المؤقتة*، وتنتهي عملية الانتقال، إذاً، بإنشاء هذه المؤسسة الجزائرية الأولى التي سوف تشرع في إقامة مؤسسات الدولة الجديدة من حكومة ودستور بالدرجة الأولى.

عمليا، جرى الاستفتاء في الأجل المحدد، يوم 1 جويلية، وانسحب الطرف الفرنسي بإعلان الاستقلال وتعيين سفير لفرنسا بالجزائر، وبدأ الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي. لكن هذه الانتخابات تأجلت أكثر من مرة، فلم تتم بالفعل إلا في 20 سبتمبر التالي، بسبب ما كان جاريا في الساحة الجزائرية، وهو أزمة *الجبهة*، والصراع على السلطة، موضوع دراستنا في هذا الفصل.

بعد وقف القتال، وبالإضافة إلى الإجراءات السابقة التي وردت في اتفاقيات إيفيان، كان للجبهة كما رأينا منذ الدورة الثالثة للمجلس الوطني في جانفي 1960 نصوص دستورية (القانون الأساسي للجبهة والمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية) ومؤسسات (المجلس الوطني والحكومة المؤقتة). كان من المفروض، ومن الممكن أيضا، أن تؤمن هذه المؤسسات الانتقال الهادئ من النظام القديم إلى الدولة الجديدة، فهي بموافقة الجميع قد أنشئت لإدارة شئون الثورة إلى "غاية تحرير التراب الوطني ومجيء مؤسسات نهائية"[1]، أي على الأقل إلى حين انتخاب المجلس التأسيسي. لكن ذلك لم يحدث إذ سرعان ما علمنا أن الحكومة المؤقتة أصبحت محل معارضة متزايدة من طرف قيادة الأركان التي رفضت منذ وقت مبكر الاعتراف بها وبدأت العمل على تنحيتها كمؤسسة، وليس فقط تعويض بعض أعضائها بآخرين أو تجديد التشكيلة بكاملها.

بعد وقف القتال دائما، تواصل الصراع بين الجانبين، لكن هذه المرة في ظروف أسوأ بالنسبة إلى الحكومة المؤقتة التي سجلت مزيدا من الانقسامات في صفوفها، مقابل تعزيز خصومها في هيئة الأركان بعد أن انضم إليها بوضوح متزايد الحليف المنتظر، أحمد بن بلة، برفقة وزيرين آخرين هما محمد خيضر ورابح بيطاط. في هذا الإطار من استمرارية النزاع، تطورت الأزمة باتجاه التفاقم ومرت بأطوار عدة قبل أن تصل إلى أسوأ فصولها وأبشع مشاهدها، أعني المواجهة والاقتتال بين أشقاء النضال. نخصص هذا الفصل لتطورات الأزمة في الفترة الممتدة من وقف القتال إلى غاية الاستقلال، ونواصل الموضوع في الفصل الذي يليه.

---

[1] المادة 18 من القانون الأساسي للجبهة التحرير الوطني، جانفي 1960.

تميزت الفترة الممتدة من وقف القتال في 19 مارس 1962 إلى منتصف شهر ماي التالي بتجسيد التحالف بين بن بلة وقيادة الأركان. في أواخر ماي جاءت الدورة السادسة للمجلس الوطني (مؤتمر طرابلس) فكانت مناسبة للانفجار ودليلا نهائيا على أن الأمور تسير نحو الأسوأ، ثم وقعت في شهر جوان أحداث متفاوتة الأهمية، وُظفت من قبل هيئة الأركان وبن بلة لزيادة التوتر بين القوى المتصارعة، وعندما جاء تقرير المصير وإعلان الاستقلال يومي 1 و2 جويلية على التوالي كان الفاعلون كلهم منهمكين في وضع مخطط المعركة.

ما قبل الانفجار

أ. تجسيد تحالف بن بلة وقيادة الأركان

لم يكن لمبدأ التضامن الحكومي أي أهمية عند أحمد بن بلة ومحمد خيضر. فالأول بمجرد خروجه من السجن لم يعر أي اهتمام لكونه نائب رئيس في حكومة كان من المفروض أن يعمل من داخلها على إصلاح الأمور فيها، وإن أمكن التخفيف من حدة التوتر بينها وبين خصومها. بدلا من ذلك، كانت مواقفه في الفترة اللاحقة سلسلة من الهجمات الكلامية. وكان أول اشتباك في أول لقاء. أطلق سراح الخمسة يوم 19 مارس وفي اليوم التالي التقوا في سويسرا بالمفاوضين الجزائريين. قال خيضر عندما رآهم: "هاهي العصابة الوسخة"[1] فرد عليه بن طوبال: "إن السلطة لكم، فخذوها". وفي أول اجتماع للحكومة بكاملها، يوم 22 مارس، جدد بن بله هجومه على المركزيين فيها بوجه خاص، بن خدة ودحلب ويزيد، قائلا: "أنتم المركزيون تريدون مصادرة الثورة"[2]. وآية ذلك في رأيه أنهم "استولوا على العاصمة بواسطة عز الدين وعمر أوصديق والرائد قاسي الذي أرسل إلى منطقة القبائل"[3]. زعم بن خدة أن عز الدين وعمر أوصديق أرسلا "المكافحة الـ OAS" وادعى كريم أن الرائد قاسي ذهب إلى القبائل للسهر على تطبيق وقف القتال. بعد ذلك أثار الحاضرون الموضوع الأساسي الذي انعقد من أجله الاجتماع وهو النزاع مع قيادة الأركان، ثم طالب بن بلة باجتماع المجلس الوطني، فأجابه بن طوبال بأن الأغلبية في الحكومة رافضة لاقتراحه، وترى أنه لا داعي لانعقاده قبل انتخاب المجلس التأسيسي الذي كان من المفروض أي يتم حسب اتفاقيات أيفيان في نهاية شهر جويلية.

هذه النقطة الأخيرة كانت مهمة في استراتيجية العمل لكلا الطرفين، الحكومة وبن بلة. كانت الحكومة تريد الحيلولة دون عقد المجلس الوطني مخافة أن يؤدي

---

(1) كما ذكره حربي في: *Le F.L.N., mirage et réalité*, p. 326.

(2) كما ذكره عمار حمداني في: *Krim Belkacem, le lion des djebels*, p. 248.

(3) *نفس المكان.*

ذلك إلى تكوين أغلبية واسعة ضدها، لاسيما بمناسبة النقاش حول المستقبل السياسي الذي سيكون، من جملة أمور أخرى، فرصة لتجديد الانتقادات التي استهدفتها بشأن الاتفاقيات المبرمة في إيفيان، بينما كان بن بلة مصرا على عقد هذا الاجتماع لتجسيد مشروعه الرامي إلى تنحية الحكومة وتعويضها بقيادة جديدة (المكتب السياسي لاحقا). بعد ذلك بأسابيع قليلة، تمكن بن بلة من تحقيق مطلبه وتم استدعاء المجلس الوطني للانعقاد في دورة طارئة[1].

يوم 25 مارس، نزل الخمسة ضيوفا على *قيادة الأركان العامة* في وجدة على إثر دعوة تلقوها، دون الآخرين في الحكومة طبعا، من العقيد بومدين. قبل الذهاب إلى مقر القيادة، طلب بوضياف وآيت أحمد ضمانات من قائد الأركان، وهي أن يعامل الضيوف جميعهم على قدم المساواة. لكن رغم الموافقة التي أعطيت لهما، قام مساعداه، النقيب عبد القادر، وهو عبد العزيز بوتفليقة، والنقيب سي الحسين، وهو أحمد مدغري، أثناء تنظيم حفل الاستقبال بإعطاء الأوامر من أجل الهتاف باسم بن بلة وحده.

في الخطاب الذي ألقاه هذا الأخير بالمناسبة، جدد انتقاده للحكومة المؤقتة ولاتفاقيات إيفيان، وهو ما أثار استياء بوضياف وآيت أحمد. في الواقع، كان الأخيران متمسكين بمبدأ التضامن الحكومي، حريصين على عدم تأجيج الصراع، ومن أجل ذلك كانا يقولان بضرورة الانتظار إلى أن يتضح الموقف قبل اتخاذ مواقف علنية لأن أي تصريح قبل ذلك كان في نظرهما سابقا لأوانه ومن شأنه أن يضعف الحكومة أكثر ويتسبب في عرقلة المساعي الضرورية الرامية إلى الحيلولة دون المزيد من التصدع والانقسام. ثم تناول العقيد بومدين بدوره الكلمة فحصل أثناء خطابه على استحسان كبير من أحمد بن بلة، مما دعا المتتبعين الأجانب إلى تسجيل الكثير من علامات "التوافق الإيديولوجي الحميم"[2] بين الرجلين، بن بلة وبومدين. وقد وصف أحدهم كلمة العقيد بومدين وموقف الضيوف أثناءها على النحو التالي:

---

[1] حسب المادة 17 من "المؤسسات المؤقتة"، يعقد المجلس الوطني دورة عادية في السنة. آخر دورة عادية كانت في شهر أوت 1961 ؛ وقبل موعد الدورة العادية الموالية، والتي لم تتم أبدا، عقد المجلس دورتين طارئتين، في شهر فيفري وماي - جوان 1962.

[2] كما ذكره بفصبح في: *La question du pouvoir en Algérie*, p. 73.

كان يتكلم بإيقاع متقطع وصوت رتيب، لا يلبث أن يزداد حرارة للتوكيد على الثورة والإصلاح الزراعي والجيش. هذه اللهجة أعجبت بن بلة الذي كان كثيرا ما يعبر عن استحسانه بتحريك رأسه. فهذا الانشغال المتعلق بمنح الاستقلال محتوى إيديولوجيا مطابق لانشغاله هو بالذات. إنه يشعر بأنه قد أصبح الحليف الموضوعي لبومدين وإطاراته. وهاهو يعبر عن موافقته. بوضياف الذي لم يكن يحب الاستعراضات العسكرية، لم يخف انفعاله أثناء الحفل، ولم يتردد في أن يعلن للصحافيين أن مثل هذه التصريحات سابقة لأوانها وأنه ينبغي الانتظار إلى أن تتضح الرؤية قبل مخاطبة الجماهير[1].

لم تكن زيارة الخمسة مرضية تماما لقيادة الأركان، فقد كان بومدين ونوابه يتمنون لو اتخذوا جميعا موقف المعارضة للحكومة لأن ذلك كان من شأنه أن يسهل لهم عملية الاستيلاء على السلطة تحت "المظلة" السياسية "للقادة التاريخيين"، فإذا بهم يكتشفون نهائيا أن الخمسة غير موحدين، ويسجلون انقسامات عميقة بينهم، لاسيما بين آيت أحمد وبوضياف من ناحية وبن بلة من ناحية أخرى، بحيث كان الأخير وحده هو الذي تصرف وفق ما كانت تتمناه قيادة الأركان تجاه مؤسسة الحكومة هذه التي أصبحت في نظره، وبكل بساطة، عبارة عن "بحر من الأوساخ"[2].

في، تقييم اللقاء مع الخمسة، كان شيء من الاختلاف التكتيكي بين بومدين ونائبيه، قايد ومنجلي. يبدو أن الأخيرين قد اقتنعا منذ هذه الزيارة أن انقسامات الخمسة كانت دليلا على انعدام أي بديل "سياسي" صالح للحكومة، وبقي الخيار الوحيد في هذه الظروف هو الاستعداد لأخذ السلطة باللجوء إلى القوة ضد الحكومة إن هي رفضت أن تتخلى عنها "سلميا". لكن بومدين قرر عدم التسرع مفضلا مواصلة العمل في إطار التغطية السياسية الكاملة التي ضمنها له بن بلة بتلك المناسبة.

بالإضافة إلى الخلافات العديدة بين الحكومة وبن بلة، شهد شهر أفريل 1962 سلسلة أخرى من المشاجرات بين الأخير من ناحية وآيت أحمد وبوضياف من ناحية أخرى، بحيث تحدد تماما في نهاية هذا الشهر خصوم بن بلة، أي كل الحكومة بما في ذلك بوضياف وآيت أحمد، ماعدا خيضر وبيطاط، وأصدقاؤه، أي هذان الأخيران وقيادة الأركان. كان الخلاف الأول في هذه السلسلة مع

---

[1] H. Bourges, *L'Algérie à l'épreuve du pouvoir*, Grasset, Paris, 1967, p. 25.

[2] كما ذكره حربي، *المرجع المذكور*، ص 322.

بوضياف بشأن زيارة قرر بن بلة أن يقوم بها إلى مصر تلبية لدعوة من عبد الناصر دون علم الحكومة. لبى بن بلة دعوة الرئيس المصري لكن بوضياف رفض مرافقته[1]. ويوم 11 أفريل وقع اشتباك بين بن بلة وآيت أحمد الذي قبل أن يصطحبه إلى القاهرة تفاديا لإظهار الشقاق في الحكومة، حول تعديل أدخله[2] بن بلة على نص يتعلق بفلسطين، كان قد أعد بصورة جماعية. ثم وصل[3] بن بلة إلى تونس يوم 14 أفريل، وعندما قدم إليها بوضياف وكريم بعد يومين كان في استقبالهما جميع الوزراء الجزائريين والتونسيين ماعدا بن بلة الذي تعمد التغيب. بعد ثلاثة أيام من ذلك، قرر بن خدة اجتماعا للحكومة من أجل النظر في المسائل المتعلقة بعملية الانتقال بعد الاستفتاء المرتقب، فتجاهل بن بلة الاجتماع ذاهبا في اليوم نفسه لزيارة جيش التحرير في الحدود الجزائرية ـ التونسية.

في تلك الأثناء، لم تبق الحكومة مكتوفة الأيدي، ولاسيما الخصوم الرئيسيين فيها لبن بلة وهيئة الأركان، بن خدة وكريم وبوصوف وبن طوبال. كريم بلقاسم قضى الأيام الأخيرة من مارس والأولى من أفريل متنقلا بين سويسرا للاجتماع مع مسئولي فيدرالية فرنسا، وروما حيث قابل فيما يبدو مبعوثين من الولايتين الثالثة والرابعة، والرباط للاجتماع بمسئولي *الجبهة* في المغرب. كانت هذه الاتصالات طبعا من ضمن صلاحياته بوصفه وزيرا للداخلية، تقع تحت سلطته مختلف فيدراليات *الجبهة*. لكن في سياق النزاع القائم آنذاك ومواقف الفيدراليات التي كانت مؤيدة عموما للحكومة، لابد أن موضوع تلك اللقاءات كان النظر في سبل توفير التأييدات الضرورية للحكومة. ضد قيادة الأركان، عملت الحكومة في تلك الفترة ما أمكنها أن تقوم به. في أواخر مارس، قطعت التموين الذي كانت تمدها به، وفي أواخر أفريل، بعدما اكتشفت أن قيادة الأركان شرعت في إدخال الأسلحة والرجال عبر الحدود، اتخذت إجراء رادعا ضدها تمثل في إلغاء ميزانيتها، من غير نجاح في عرقلة نشاطها لأن هيئة الأركان العامة كانت تتوقع

---

(1) كانت الدلالة السياسية لموقف كل منهما واضحة. لم يكن السجناء الخمسة قد وصلوا إلى تونس، وكان الذهاب إلى القاهرة بالنسبة إلى بن بلة معناه تقديم التحالف مع "الرئيس" على التحالف مع "المجاهد الأعظم". بوضياف لم يكن من ذلك الرأي.

(2) حسب G. Meynier (*المرجع المنكور*، ص 646)، أكد بن بلة في ذلك النص أنه قادر على أن يضع تحت تصرف "الأشقاء الفلسطينيين" 100 000 مقاتل، فغضب آيت أحمد من ذلك الانفصام مع الواقع.

(3) كتب دحلب في هذا الصدد: "بمجرد الهبوط من الطائرة ألقى بن بلة كلمة قال في مستهلها: 'نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب'، ثلاث مرات، بدون مقدمة ولا سبب ظاهر، لأنه ما قال أحد داخل الحكومة بخلاف ذلك ". أنظر:
S. Dahlab, *mission accomplie*, p. 183.

مثل ذلك الإجراء فاقتصدت في ميزانيتها، تحسبا لما قد تقدم عليه الحكومة في الجانب المالي، ووفرت مبالغ كافية لمواصلة العمل. في ما يخص إجراء قطع التموين والتمويل إذاً، كان بدون نتيجة في ردع هيئة الأركان، بل زاد موقفها الهجومي ضد الحكومة حدة.

تتلخص المواقف السياسية لأطراف النزاع في هذه الفترة (أواخر مارس ـ منتصف أفريل) كما يلي:

كانت الحكومة المؤقتة متمسكة بالسهر على احترام اتفاقيات إيفيان وتطبيقها، والتصدي لهجمات بن بلة. تمثلت خطة عملها في الحيلولة دون انعقاد المجلس الوطني تفاديا لمناقشة المستقبل والتعرض لانتقادات خصومها أثناء تلك المناقشة، في ضوء الاتفاقيات التي أبرمتها، وتفاديا كذلك لمناقشة موضوع المؤسسات المقبلة قبل انتخاب المجلس التأسيسي لأن مناقشة ذلك الموضوع تنطوي على خطر إقالتها إذا نجحت اقتراحات بن بلة وقيادة الأركان الرامية إلى تعويضها بقيادة جديدة. وهي تريد ربح الوقت بهدف الوصول إلى تقرير المصير واستباق الجميع على إثره إلى العاصمة، لوضعهم أمام الأمر الواقع، معتمدة في ذلك على ورقتين هما دعم الولايات والحظوة الكبيرة التي كانت تملكها لدى الجماهير الجزائرية بوصفها ممثل الشعب والمنتصر في مفاوضات الاستقلال، وأيضا ما كان لها من سمعة واعتراف في الساحة الدولية للسبب ذاته.

كانت قيادة الأركان تؤكد أولوية العسكري على السياسي، وترفض الاعتراف بالمؤسسات القائمة، والعاجزة في رأيها عن السير بالثورة في الاتجاه الصحيح، أي الحكومة المؤقتة لأنها تجمع كل العيوب التي وصمتها بها قيادة الأركان، والمجلس الوطني لأنه كان يتمتع بشهرة كونه أنشئ من طرف كريم وبوصوف وبن طوبال وفي خدمتهم. ولتجاوز الأزمة، كانت قيادة الأركان تطالب بعقد "ندوة لإطارات الجبهة" من أجل إنشاء قيادة جديدة، أي بهدف إلغاء الحكومة المؤقتة وتعويضها بقيادة جديدة تستطيع قيادة الأركان التحكم فيها. في نهاية التحليل، ما كانت تريده هو وضع السلطة بين أيديها.

كانت قيادة الأركان مصممة، إذاً، على أولوية الجيش وقادته، لكنها في ربيع 1962 كانت لا تزال تعترف بضرورة اقتسامها مع سياسيين مدنيين. في الواقع، لم يكن في مقدورها آنذاك أن تستغني عن السياسيين. فهي إلى ذلك الوقت كانت موجودة عسكريا وعديمة الوجود سياسيا، ماعدا في أوساط جيش الحدود. في

الداخل، لم يكن قادتها معروفين؛ وكانت الولايات المناصرة لها غير كافية لضمان التمثيل والدعم الضروريين. وبالتالي فإن الوصول إلى السلطة بفضل القوة العسكرية وحدها كان منطويا على مخاطر. من هنا جاءت حاجتها إلى التحالف مع سياسيين وضرورة القيام بدعاية سياسية لنشر أفكارها ومواقفها في الداخل. وذاك بالتأكيد ما جعل العقيد بومدين يرفض تصورات نائبيه في ذلك الوقت ويفضل مواصلة العمل على الصعيد السياسي، طبعا إلى جانب الاعتماد الرئيسي على القوة العسكرية كملجأ أخير للوصول إلى السلطة.

كان بن بلة حاملا برنامجا مماثلا تقريبا لبرنامج قيادة الأركان، لكنه بالإضافة إلى ثلاثة مواضيع معروفة في برنامجه، وهي التصنيع والثورة الزراعية والعدالة الاجتماعية، كان يركز كثيرا على العروبة والإسلام. وكان جيش الحدود يتمتع عنده بمنزلة خاصة باعتباره "أداة أساسية للدفاع عن الثورة". لم ينكر بن بلة عندئذ أنه يريد السلطة العليا لكنه في ذلك الوقت كان لا يزال مستعدا لاقتسامها مع منافسيه من القادة التاريخيين، خاصة بوضياف وآيت أحمد. ومثلما هو الأمر بالنسبة إلى البرنامج، كان بينه وبين قيادة الأركان اتفاق في مسألة القيادة: لابد من قيادة جديدة، مكتب سياسي مثلا، بديلة للحكومة المؤقتة، إلا أنه بخلاف قيادة الأركان التي لم تعد تنتظر شيئا من المجلس الوطني وحكمت عليه بالعجز النهائي عن حل أي مشكل، كان بن بلة ينادي بسيادة ذلك المجلس ويعترف بسلطته، ويدعو بإصرار إلى انعقاده.

أما الداخل فظل في عزلته محتفظا بشعور المرارة نحو الخارج (الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان معا) المسئول في رأيه عن جزء كبير من مشاكله. كانت معلوماته في ذلك الوقت عن شقاقات الخارج ناقصة، فقد سمع عنها من خلال وسائل الإعلام وروايات القليل من العائدين إلى الجزائر، لكنه لم يكن يملك المعطيات الكافية عن مضمون الخلافات وأطرافها.

ب. التحضير لاجتماع المجلس الوطني

في تلك الأجواء، كانت الحكومة كما رأينا عاجزة عن المبادرة والعمل بصورة عادية نتيجة انقساماتها الداخلية، وكان واضحا لدى الكثير من القيادات أنه لابد من القيام بشيء ما. كان بن بلة وخيضر وبيطاط يقولون: لابد من عقد دورة المجلس الوطني. قال بن بلة ذلك مهددا أنه سيشهّر علانية بالحكومة المؤقتة وينفصل عنها إن لم يتحقق مراده. فرجوعه، إذا، إلى الشرعية من خلال الاحتكام

إلى المجلس الوطني الذي قال إنه سيحترم إرادته لم يمنعه من انتهاك هذه القانونية بالتمرد على حكومته ورفض الانصياع لقرار أغلبيتها. أمام هذا السؤال، كانت الحكومة ترى أن الحل لا يكمن في استدعاء المجلس، وتعمل للحيلولة دون انعقاده. في النهاية، ولأسباب عديدة منها اقتناع الكثير بضرورة "عمل شيء ما"، وبفائدة المؤتمر المرتقب، وتردد الحكومة، وتزايد عدد المعارضين لها، توصل بن بلة في النصف الأول من شهر ماي إلى تحقيق أغلبية[1] داخل الحكومة، مؤيدة لاقتراحه، خاصة بعد أن قرر آيت أحمد[2] دعم موقفه المتعلق باستدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية لكي يقوم بوضع برنامج للبلاد ويعين قيادة جديدة مكلفة بتطبيقه، وتقرر أن تبدأ أشغاله يوم 27 ماي في العاصمة الليبية طرابلس، وانطلقت على الفور أشغال التحضير في الخارج، وفي الداخل أيضا بالنسبة إلى بعض الولايات.

في هذا الإطار، شكلت لجنة تحت إشراف بن بلة، ضمت محمد يزيد، من الحكومة، وبن يحيى ولشرف، من مكتب المجلس، ورضا مالك، مدير *المجاهد*، ومحمد حربي، رئيس المديرية المركزية بوزارة الخارجية، وعبد المالك تمام، عضو سابق بالمجلس كان قد خرج من السجن منذ مدة قصيرة. في الواقع، بسبب المرض كانت مشاركة بن يحيى محدودة، ومن ثم كانت العناصر الأكثر ديناميكية وإسهاما في اللجنة هي لشرف ورضا مالك وحربي. وبحكم ما اشتهر به الثلاثة من توجهات تحديثية ويسارية، كان متوقعا أن تضع اللجنة برنامجا يساريا معارضا للحكومة لأن أعضاءها لم يكونوا من الدائرين في فلك الرئيس بن خدة وأبرز الوزراء، أعني "الباءات الثلاث" ودحلب، ولأن رئيس اللجنة كان بن بلة المعارض للحكومة. قامت اللجنة بأشغالها في مدينة الحمامات التونسية. حسب محمد حربي، لم تصل إلى اللجنة لا اقتراحات الولايات ولا مشروع فيدرالية فرنسا[3]، بينما أكد رضا مالك أن هذا الأخير كان "وثيقة من وثائق العمل"[4]،

---

[1] حسب المادة 13 من القانون الأساسي للجبهة (جانفي 1960):
"يجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة عادية مرة في السنة باستدعاء من مكتبه....
و يستدعى لعقد دورة طارئة بطلب من ثلثي أعضائه أو من الحكومة".

[2] تميز آيت أحمد في تلك الفترة بعدم ارتباطه القوي بأي جماعة، وانفراده بمواقف متميزة في كثير من الأحيان عن مواقف الآخرين.

[3] قدمت فدرالية فرنسا أثناء الدورة إلى أعضاء المجلس مشروع برنامج تميز بـ"يساريته المتشددة" بالمقارنة مع برنامج الحمامات، وكان بن بلة شديد الارتياب تجاه ذلك النص الذي اعتبره مشروعا مضادا لمشروعه، قدم بإيعاز من بوضياف الذي كان معروفا بشعبيته في فدرالية فرنسا.

[4] من مقابلة مع رضا مالك بتاريخ 27 جانفي 2003.

لكنها تلقت تقارير من مسؤولين متواجدين بتونس، قريبين كلهم من بن بلة: خيضر، بيطاط، محمدي السعيد، وقايد أحمد وتقرير بن بلة نفسه.

حضّرت ولايات الداخل للاجتماع على طريقتها، بصورة مشتتة. في الواقع، حضر بعضها دون البعض الآخر. مثلا، الولايتان الثالثة والرابعة، لأسباب غير واضحة تماما، لم ترسلا وفديهما إلى طرابلس مكتفية بإرسال وكالاتهما إلى مندوبين، هما العقيد محمد يازورين عن الثالثة والرائد أحمد بن الشريف عن الرابعة. حسب معلوماتنا، أهم نشاط تم في الداخل من أجل هذا الغرض قامت به قيادة الولاية الثانية[1] التي بدا من تحركات قيادتها ومواقفها في تلك الفترة أنها تولي أهمية كبيرة لذلك اللقاء المصيري في نظرها. وقد كان في الحقيقة لقيادة الولاية الثانية، إلى جانب الاعتقاد بأهمية الاجتماع المقبل، دافع آخر للإقدام على نقاش موسع حول الصراع الدائر في الخارج وتحديد موقفها من القضايا التي ستطرح في المؤتمر ومنها النزاع بين الحكومة وهيئة الأركان. وذلك الدافع هو أن قيادة الأركان كانت في تلك الأثناء، ومن أجل تعزيز مواقعها في الولايات، قد شرعت في إرسال مبعوثين من ضباطها إلى أقرب الولايات منها جغرافيا، وهي الولاية الثانية.

كان "العمل" باتجاه تلك الولاية أمرا في غاية الأهمية بالنسبة إلى هيئة الأركان. من حيث الموقع الجغرافي، كان المتوقع أن يواجه جيش الحدود مشاكل للانتشار في شرق البلاد مباشرة بعد دخوله، في حالة مقاومة الولاية الثانية. والحال أن الانقسامات كانت قد دبّت في صفوف قيادة هذه الولاية بعد انحياز الرائدين لعربي براجم ورابح بلوصيف لقيادة الأركان، وكان على هذه أن تعمل لتعميق الخلافات في صفوفها وإضعاف معارضتها ؛ فبادرت بإرسال مجموعة من ضباطها ضمن هذا المنظور، لتدعيم مواقع الهيئة والتشهير بالحكومة. كتب كافي بهذا الخصوص: "أرسلت هيئة الأركان العامة إلى الولاية الثانية ببعض الضباط لاحتلالها، ولا داعي لذكر أسمائهم[2]... فقال أحدهم: 'لدينا أوامر من هيئة الأركان باحتلال الولاية'"[3].

(1) أنظر في هذا الصدد: G. Meynier، *المرجع المذكور*، ص 649.

(2) هم النقيبان شاذلي بن جديد والهاشمي هجرس والملازمان محمد عطايلية ومحمد الصالح بشيشي، وكلهم أوقفوا بأمر من قيادة الولاية الثانية.

(3) *مذكرات الرئيس كافي*، ص 286.

وفي هذا الإطار، أي من أجل التحضير لدورة المجلس الوطني والتصدي "لمطامع" هيئة الأركان في الولاية، بادرت قيادة هذه الأخيرة بعقد جمعية طارئة موسعة شارك فيها قادة كل الأقسام وإطارات الولاية واتخذت فيها سلسلة من القرارات أهمها المصادقة على اتفاقيات إيفيان، واحترام المؤسسات التي "أنشأتها الثورة" (المجلس الوطني والحكومة المؤقتة) ووجوب استمرارها بعد الاستقلال إلى أن يتم تنظيم مؤتمر للجبهة، ورفض الاعتراف بسلطة قيادة الأركان، ودعت إلى إدماج فيالق جيش الحدود في ولاياتها الأصلية. بالرغم من تأكيد المجتمعين على أن موقف ولايتهم يرمي إلى حماية الشرعية من "الخطر الذي يهددها" وليس تأييد جماعة ضد أخرى، فإن قراراتهم صبت بشكل واضح في صف المعارضة لقيادة الأركان ودعم الحكومة المؤقتة التي أصبح بإمكانها أن تعتمد على دعم ولايتين على الأقل، الثانية والثالثة، ريثما يتضح الموقف في الولايات الأخرى، لاسيما الرابعة التي كانت آنذاك تريد نفسها "محايدة".

بعد ذلك الاجتماع وقبل الانطلاق نحو تونس ومنها إلى طرابلس للمشاركة في المؤتمر، اتصل قائد الولاية الثانية، صالح بوبنيدر، بقادة الولايات الأولى والثالثة والرابعة، على التوالي طاهر زبيري ومحند والحاج والعقيد سي حسان، من أجل التنسيق بين مواقفهم وتحديد تصورات مشتركة للدفاع عنها في طرابلس، وحثّ زملاءه على المشاركة في المؤتمر، خاصة قائد الرابعة الذي أطلعه على نيته في التغيب عن الموعد. تبين بعد ذلك أن الولاية الرابعة لم تذهب فعلا إلى طرابلس، وأنها فوضت الرائد أحمد بن الشريف الذي استخدم أصواتها لصالح بن بلة، بطريقة مناقضة لنوايا أصحابها، وأن قيادة الولاية الثالثة أرسلت هي الأخرى وكالاتها إلى العقيد يازورين الذي استخدمها أيضا لصالح بن بلة بطريقة مخالفة أيضا لإرادة محند والحاج ونوابه. أما العقيد طاهر زبيري الذي كان في اتصاله مع صالح بوبنيدر قد أبدى تأييده لموقف المعارضة من قيادة الأركان، فاتضح أنه غيّر موقفه قبل وصوله إلى طرابلس وأعلن انضمامه إلى بن بلة وإليها.

في غضون ذلك، كانت لجنة الحمامات قد أتمت أشغالها وقدمت مشروع البرنامج للحكومة، فصادقت عليه بعد نقاش قصير ودون أي تعديل. لم يكن الإجماع السهل الذي حصل في الحكومة دليلا على انعدام الاعتراضات على الوثيقة، لكن في ظل الجو السائد داخل المؤسسة الحكومية وقتئذ كان واضحا أن الانتقادات لن تذهب بعيدا بأصحابها وأنها تنطوي على خطر إخراج الخلافات إلى الساحة العامة. لذلك احتفظ أعضاء الحكومة من غير الموافقين على كل

ما ورد في الوثيقة باعتراضاتهم لأنفسهم متظاهرين بالموافقة. فضلا عن هذا وذاك، كان قد أصبح من التقاليد الراسخة في *الجبهة* ألا تنشأ خلافات كبيرة حول المشاريع والبرامج، فلماذا يا تُرى يكون في هذه المرة شذوذ عن القاعدة ؟

كانت كل المؤشرات تدل على أن المقصود في المؤتمر المقبل، بالنسبة إلى بن بلة وقيادة الأركان، هو إسقاط الحكومة وتعويضها بقيادة جديدة. لذلك أثير في الاجتماع موقف الحكومة ككل من المجلس أثناء الدورة. وكان ذلك مهما نظرا لوجود معارضة للحكومة، يمثلها بن بلة وخيضر ومحمدي، من داخل الحكومة ذاتها. بعد أخذ ورد، قررت الأغلبية التزام جميع الأعضاء بمبدأ التضامن الحكومي. واضح طبعا أن ذلك كان مناقضا لواقع الأشياء في ظل النزاع المعروف داخلها. كان بن بلة وأنصاره في وضع الأقلية فأرغموا على السكوت، لكنه كان سكوتا منذرا بالعاصفة. من ناحية أخرى، كان بن خدة قد وجه في منتصف ماي رسالة إلى بومدين طالبا منه أن يعلن رسميا[1] طاعته للحكومة وإلا فإنه سيتعرض للعزل. كان الجواب طبعا: كلا، لن تفعل قيادة الأركان هذا أبدا. وفي ذلك السياق انطلقت أشغال "مؤتمر طرابلس".

(1) أنظر:
G. Meynier, *Histoire intérieure du F.L.N.*, p. 649.

اجتماع طرابلس وانفجار الأزمة

في هذا الموضوع، سنقدم نبذة عن مشروع البرنامج الذي صادق عليه المجلس الوطني واتخذ فيما بعد اسم "برنامج طرابلس" لننتقل بعد ذلك إلى الجوانب الأخرى في المؤتمر: القوى المتصارعة وسير الأشغال ونتائج اللقاء.

أ. برنامج طرابلس

مناقشة الوثيقة التي أعدتها اللجنة التحضيرية وقدمت إلى المجلس تحت عنوان "مشروع برنامج لإنجاز الثورة الديموقراطية الشعبية" وسميت اختصارا "برنامج طرابلس" لم تستغرق وقتا طويلا. سجلت أثناء المناقشة ملاحظات خفيفة لم تلق اهتماما كبيرا من قبل الحاضرين، واقترح البعض تعديلات، فشكلت لجنة[1] لإدراجها في النص الأولي وتحرير النص النهائي، وانتهى الأمر إلى المصادقة بالإجماع على وثيقة[2] حددت فيها بوضوح وتماسك متفاوتين التوجهات الخاصة بكبريات المسائل التي تهم مستقبل البلاد. لن نتوسع في تحليل هذا البرنامج لأن موضوعنا متابعة تطورات الأزمة، وما القصد من النبذة التي سنقدمها إلا تذكير القارئ ببعض النقاط الهامة في تلك الوثيقة.

لكن قبل ذلك، ينبغي ألا يغيب عن البال أن البرنامج كان إنتاج دائرة ضيقة جدا من مثقفين جبهويين تحولوا بالمناسبة إلى منظرين وإيديولوجيين. فقد رأينا قلة المشاركة في إعداده، وعلى مستوى اللجنة المصغرة التي قامت بالعمل، كانت المساهمة الفعلية متفاوتة إلى حد كبير. في الواقع، برنامج طرابلس هو أساسا من إنتاج مصطفى لشرف ورضا مالك ومحمد حربي، وبقدر أقل بن يحيى، بموافقة بن بلة. وحتى هذا العدد القليل لم يكن متجانسا. وقد نشأ عن عدم التجانس هذا انعدام التماسك الجلي في البرنامج الذي هو في الحقيقة عبارة عن مزيج من التصورات المختلفة في كثير من المسائل للأعضاء السابقين: كان حربي يدفع

(1) من سبعة أعضاء: بن بلة، حاج بن علة، بومنجل، علي هارون، قايد أحمد، مهري، ويزيد.

(2) نشر برنامج طرابلس تحت عنوان "مشروع برنامج لإنجاز الثورة الديموقراطية الشعبية" في كراسة تحتوي على 59 صفحة، من إنتاج المطبعة الخاصة لدار الشعب. كل الاقتباسات التي سنوردها في هذا الملخص مأخوذة من النسخة الفرنسية لتلك الطبعة.

نحو اليسار، ولشرف ورضا مالك متفقان معه في أمور كثيرة، غير أن سمات المجتمع الجزائري دفعت بهما إلى عرقلة توجهات حربي، والتوفيق بين يساريته ومقولات "الشعبوية ـ الوطنية". أما بن بلة، فكان أكثر تشددا من الثلاثة في قضية "الثوابت" مثل العروبة والإسلام ولكنه أقل منهم اهتماما بمسألة التماسك في البناء النظري العام.

ـ تضمن برنامج طرابلس نقدا ذاتيا في صورة محاكمة قاسية لقيادة *الجبهة*، فشهر بوجود "إقطاعيات سياسية" و"الهروب أمام الواقع والبحث الفردي عن أوضاع مستقرة"[1] و"القصور الإيديولوجي" وممارسة "المحاكاة الإيديولوجية"[2] والتصرفات "الأبوية" و"النظرة الصبيانية للمسئولية". نجمت هذه النقائص، حسب البرنامج، عن التفاوت "بين القيادة والجماهير الشعبية". وقد تعمق ذلك التفاوت باستقرار القيادة التنفيذية للجبهة وجيش التحرير في الخارج، مما أدى إلى سلبيات كثيرة منها "تراجع التسييس التدريجي للهيئات التي ظلت في الداخل أو تم إنشاؤها في الخارج"[3]. في هذا الاستعراض النقدي لممارسة القيادة أثناء حرب التحرير، نسجل فراغا كبيرا، بدون شك متعمدا، يخص مؤتمر الصومام. تصرف واضعو البرنامج وكأن ذلك الحدث لم يكن. فالحديث عن مؤتمر الصومام بدون نقد غير ممكن بسبب ما أثاره من نزاع بين الداخل والوفد الخارجي، وبن بلة تحديدا. وإثارة الموضوع بصورة انتقادية من شأنه أن يثير جدالا حول حدث يتمتع بشهرة ومشروعية كبيرة لدى الكثير رغم اعتراف الجميع بنقائصه. تحاشيا لهذا وذاك، فضل محررو البرنامج تجاهله.

ـ نالت الحكومة المؤقتة في المقابل نصيبها، وربما أكثر، من النقد والإدانة. كانت التهمة الموجهة إليها أنها، حسب البرنامج، باختلاطها "منذ ولادتها بقيادة الجبهة" ساهمت "في إضعاف مفهومي الحزب والدولة معا". فنجم عن ذلك أن اختزنت *الجبهة* في الخارج إلى مجرد جهاز إداري للتسيير، وأدى الأمر في الداخل إلى اختفاء *الجبهة* اختفاء شبه تام لصالح جيش التحرير الذي أصبح كل شيء. ما يترتب منطقيا على هذا النقد واضح: المؤسسة المسئولة عن كل هذه "الأضرار" يجب أن تترك مكانها لغيرها. نرى، إذاً، أن المحررين في هذه النقطة استندوا إلى مشاهدات حقيقية لإصدار حكم الإعدام ضد الحكومة المؤقتة،

[1] *برنامج طرابلس*، ص 19.
[2] ص 18.
[3] ص 20.

ذلك أنه من غير الصحيح القول إن الحكومة المؤقتة هي وحدها المسئولة عن "اختفاء الجبهة" لصالح جيش التحرير كما أنه ليس صحيحا تماما أن اختلاط القيادة التنفيذية للجبهة بقيادتها ككل، أي بالقيادة السياسية، يعود إلى إنشاء الحكومة المؤقتة. بعد الماضي انتقل البرنامج إلى المستقبل.

ـ في المجال الاقتصادي، شدد ميثاق طرابلس على ضرورة إنجاز الإصلاح الزراعي واعتماد سياسة تصنيعية "لا تؤدي إلى تكوين برجوازية محلية" تستند إلى القطاع العام. أما القطاع الخاص، فكان مسموحا به لكنه "خاضع" للرقابة. اجتماعيا، نادى البرنامج بمحو الأمية وتأميم الطب وحرية المرأة والاختلاط في *الجبهة*.

ـ الاشتراكية: حسب محمد حربي[1]، أدخل تعبير "الاشتراكية" في برنامج طرابلس بناء على اقتراح من علي هارون، وكذّب هذا الأخير[2] ذلك مشيرا إلى أن "تعبير الاشتراكية ظهر لأول مرة في النصوص الرسمية للجبهة في ميثاق الجزائر لعام 1964". في الواقع، ما نجده في ميثاق طرابلس هو تحديد "الثورة الديموقراطية الشعبية" على أنها "التشييد الواعي للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية وسلطة في أيدي الشعب"[3]. كان ذلك منتظرا في ظل العداء الأكثر صراحة ضد الليبرالية البرجوازية، ومع ذلك لم تنطق الدوائر الرسمية للجبهة باللفظ إلى غاية طرابلس إذاً وإقرار التشييد في إطار "المبادئ الاشتراكية". طبعا هناك اختيار الاشتراكية دون الإيديولوجيا الاشتراكية ولا المقولات الأساسية للتحليل الماركسي، من التحليل الطبقي للمجتمع وصراع الطبقات وأولوية الطبقة العاملة في المجتمع والحزب.

ـ الحزب: ألح بن بلة على إقرار مبدأ الأحادية الحزبية في البرنامج فاعترضت اللجنة على اقتراحه وامتنعت عن إدراج تعبير "الحزب الواحد" في الوثيقة، لكن الأحادية تستنتج بصورة منطقية من الدور المتفوق الذي أسنده البرنامج إلى الحزب في علاقته مع الدولة حيث نقرأ: "يرسم الحزب الخطوط الكبرى لسياسة الأمة ويوحي بعمل الدولة"، والاختلاط بين الحزب والدولة لصالح الأول نجده في اشتراط أن يكون الرئيس وأعضاء الحكومة في أغلبيتهم أعضاء في الحزب، وأن يكون رئيس الحكومة عضوا في المكتب السياسي، وأن

[1] *Le F. L. N., mirage et réalité*, p. 341.
[2] *L'Eté de la discorde*, p. 174.
[3] **برنامج طرابلس، ص 28.**

تكون أغلبية أعضاء المجالس منتمية إلى الحزب الذي يتولى أيضا رقابة المنظمات الجماهيرية.

– **الشعبوية**: اصطبغ برنامج طرابلس من أوله إلى آخره بهذه الأيديولوجيا، وخاصة السمة الأولى للشعبوية، الحاضرة باستمرار وقوة على امتداد النص كله: تقديس الشعب وتمجيده. في تقييم الماضي، نجد مقابل الانتقادات اللاذعة ضد قيادة *الجبهة*، إثارة مضخمة لخصال القاعدة الجماهيرية وقدراتها الثورية. فالشعب، بمعنى الأغلبية الكبرى من السكان المتميزة بظروفها المادية المتواضعة حينا والسيئة أحيانا، وتأصلها في الهوية الوطنية والأرض الجزائرية، يكاد يكون وفق محرري البرنامج "منزها عن العيوب" ولاسيما الفلاحين من سكان الأرياف الذين يمثلون "الشعب الحقيقي" بالمعنى الآنف الذكر.

ختاما لهذه النظرة السريعة على برنامج طرابلس، نقول إن واضعيه حاولوا التوفيق بين المبادئ التحديثية الثورية والمبادئ الوطنية. كان من شأن الأولى في نظرهم أن تمكن من تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية بما يخدم البلاد والجماهير، أما الثانية فكان بوسعها أن تسمح للبرجوازية الصغيرة التي استولت على السلطة بالرقابة والهيمنة على شرائح المجتمع بكاملها، أي الجماهير وفئات البرجوازية الخاصة معا. بعد أن تقرر تقييد هذه الأخيرة، لكن دون إلغائها، والقول إن مهام المرحلة "لا تعني طبقة بعينها" أصبح إنجاز مهام "الثورة الديموقراطية الشعبية" كلها من صلاحيات الدولة. من ناحية أخرى، بعد أن تقرر إنشاء حزب يعلو ولا يُعلى عليه، متفوق على الجماهير وعلى الدولة ومختلط بهذه الأخيرة، والتزام الصمت عن مسألة الحياة الديموقراطية[1] وبالتالي استبعاد حق المعارضة الشرعية، لم يبق حائل أمام هيمنة الدولة وجبروتها. من ناحية ثالثة، رفض الاعتراف بوجود الطبقات وبصراع المصالح بينها نجم عنه تمجيد إيديولوجيا الإجماع الوطني من حول قبة النظام السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي الذي رسم صورته برنامج طرابلس، ولم يبق بعد ذلك عائق أمام هيمنة الدولة واستبدادها إن شاءت أن تكون كذلك.

---

[1] باستثناء مبدأين نص عليهما البرنامج: استقلالية النقابات عن الحزب ؛ والاعتراف بحق الإضراب. بالنسبة إلى الأول، تمثل المذهب الرسمي لاحقا في اعتبار النقابة "منظمة جماهيرية" ملحقة بالحزب، أما الثاني فاضيف إليه شرط "عدم ممارسة حق الإضراب لضرب الثورة الاشتراكية".

ب. القوى المتصارعة

كانت أطراف الصراع متعددة، وقد شملت في الواقع كل مكونات الهيئات القيادية للجبهة، لكن في مؤتمر طرابلس وبعده، وامتدادا للتحالفات السابقة، تبلور الصراع بين قطبين، قطب الحكومة المؤقتة، وقطب بن بلة وقيادة الأركان. جميع الأطراف وجدت نفسها بمنطق ميزان القوى مضطرة إلى أن تكون في أحد القطبين.

في صف الحكومة المؤقتة، نجد أعضاءها (باستثناء بن بلة وخيضر وبيطاط ومحمدي السعيد) والولايتين الثانية والثالثة، والمنطقة المستقلة للجزائر، وفيدراليات فرنسا وتونس والمغرب للجبهة، والقيادات النقابية في التنظيم العمالي والطلابي. كانت الولاية الرابعة في ذلك الحين عبارة عن "حالة خاصة"، إن جاز القول، لأنها كانت معارضة بشدة لبن بلة وقيادة الأركان، وغير مؤيدة أيضا للحكومة. كانت، إذاً، تريد نفسها حيادية غير أن أصوات قادتها استخدمت من قبل أحمد بن الشريف لصالح بن بلة. سيتضح موقف هذه الولاية لاحقا. لابد من التذكير أن الولاية الثانية بقيت وفية لقائدها السابق، لخضر بن طوبال، والثالثة لكريم بلقاسم، ولهذا بالتأكيد دور في تحديد موقفهما إلى جانب الحكومة، لكنه ليس وحده الدافع إلى ذلك. فالأمر الجوهري بالنسبة إليهما هو رفض الذوبان المطلوب منهما في الجيش الخارجي تحت راية قيادة الأركان في إطار ما سيسمى "تكييف الجبهة وجيش التحرير". أما الولاية الرابعة، فلم يحتفظ أحد من قادتها السابقين، بيطاط، أوعمران، وسليمان دهيلس، بنفوذ يذكر فيها.

في الائتلاف المضاد، نجد بن بلة وخيضر وبيطاط[1] ومحمدي السعيد من الحكومة، وقيادة الأركان المدعومة من جيش الحدود، والولايات الأولى والخامسة والسادسة. الولايتان الأولى والخامسة كانت قيادتهما في غالبية الأوقات أثناء الحرب خارج البلاد، في تونس بالنسبة إلى الأولى وفي المغرب بالنسبة إلى الخامسة. وكانت للولاية السادسة طوال الحرب خصومات مع جاراتها، لاسيما الثالثة والرابعة، فوجدت في النزاع، بالإضافة إلى ضمان الانتصار مع قيادة الأركان، فرصة سانحة لتصفية حساباتها السابقة. وقد ضم الطرف الأخير في هذا الائتلاف أيضا عددا لا بأس به من الإطارات والمسئولين السابقين في أجهزة *الجبهة*، من الذين كانت لهم في وقت من الأوقات مشاكل مع القيادة أو بعض

---

[1] في فترة أولى تظاهر بيطاط بموقف "المصالحة" بين الطرفين ثم انتهى بالانحياز صراحة لهذا الائتلاف.

أعضائها، وأرادوا هذه المرة أن يثأروا لأنفسهم من أجلها. لم يكن شيء، إذاً، يجمع أفراد هذا الطرف سوى حسابات ورغبة في تصفيتها مع الحكومة أو أحد أعضائها[1].

نجد ضمن هذه المجموعة الأخيرة أعضاء في لجنة الـ 22 ممن كانت لهم مشاكل[2] مع محمد بوضياف قبل أول نوفمبر 1954، وأعضاء آخرين في هذه اللجنة، ألقي عليهم القبض[3] بعد أول نوفمبر مباشرة، ومسئولين كانوا معروفين في المنطقة المستقلة أيام معركة الجزائر. عندما خرج هؤلاء من السجن، أمر كريم بلقاسم، وزير الداخلية آنذاك، فيدرالية فرنسا بإرسالهم إلى مناطقهم الأصلية في الداخل، من دون شك، بخلفية منعهم من الالتحاق بتونس والمغرب والانضمام إلى صف المعارضين للحكومة، وتوجيههم إلى الداخل لدعم الولايات المؤيدة لكريم وزملائه. وكانت النتيجة أنهم وجدوا أنفسهم من دون أسلحة في الجزائر. عندما حان وقت التحالفات، لم يغفر هؤلاء لكريم لأنه "تعمد تسليمهم لمنظمة الـ OAS" فساروا مع بن بلة وقيادة الأركان.

ومع هؤلاء وأولئك، مسئولون كانوا يريدون استعادة مكانتهم المفقودة في *الجبهة* من أمثال محمد لبجاوي وبشير بومعزة وعمار أوزقان، الكاتب الرئيسي لوثيقة الصومام، والذي أبعد على أيدي "الباءات الثلاث"، والعقيد أوعمران الذي أقصي من القيادة في صيف 1958 وتصالح[4] مع بن بلة في ما بعد، وآخرون أبعدوا على إثر عقوبات من القيادة مثل عمارة بوغلير المنفي منذ سبتمبر 1958 في قضية *قيادة العمليات العسكرية الشرقية*[5]، وخليفة لعروسي الذي كان مديرا لديوان بوصوف وأبعده رئيسه من كل مسئولية بطريقة خشنة ومفاجئة، فانضم مباشرة إلى بومدين انتقاما من رئيسه السابق. وكان مع بن بلة أيضا ياسف سعدي الذي شرع بعد خروجه من السجن في إحياء منطقته المستقلة سابقا لصالح قيادة

---

[1] لابد أن نذكر أن الحكومة كونت لنفسها خصوما تزايد عددهم بطول الفترة التي مارست فيها السلطة.
[2] منهم يوسف حداد ومحمد مشاطي.
[3] مثل الزبير بوعجاج ومحمد مرزوقي وعثمان بلوزداد.
[4] بعد فترة من سوء العلاقة بين الرجلين لأن العقيد أوعمران هو الذي أخمد في سنة 1957 المعارضة التي شرع في تنظيمها محساس بتونس لصالح بن بلة، في إطار الخلاف الذي نشأ بين هذا الأخير وعبان منذ مؤتمر الصومام.
[5] عند إلغاء *قيادة العمليات العسكرية الشرقية* في سبتمبر 1958، سلطت عقوبات متفاوتة على أعضائها بتهمة "القصور وانعدام الكفاءة". العقيد محمدي السعيد أوقف نشاطه لمدة شهر. العقيد بن عودة جمد نشاطه لمدة ثلاثة أشهر وارسل إلى سوريا، والعقيد لعموري خفضت رتبته إلى رائد وجمد نشاطه وارسل إلى جدة، أما العقيد عمارة بوغليز فاوقف نشاطه بصورة كاملة وجرد من رتبته وأرسل إلى السودان.

الأركان، ضد المنطقة المستقلة التي قامت الحكومة المؤقتة بإقامتها عن طريق الرائدين عز الدين وعمر أوصديق. وأخيرا نجد ضمن هذا المعسكر الحضور الملفت لعباس وصديقيه بومنجل وفرانسيس المبعدين من الحكومة في شهر أوت من السنة الفارطة.

لا شك أنه لا فائدة هنا من الحديث عن الانقسامات الاجتماعية والثنائيات يمين - يسار، رجعي - تقدمي، رأسمالي - اشتراكي، للتمييز بين المعسكرين لأنه من غير الممكن أن نجد في ضوئها معيارا حاسما يفسر تشكل الائتلافين. ظن محمد حربي أنه وجد القاسم المشترك بين مكونات كل طرف في ثقافة المتحالفين ضمنه. فالسمة الغالبة في صف الحكومة، وفق ما ذهب إليه، هي تشبع المتواجدين فيه بالثقافة الغربية و"تأثرهم بالنموذج الغربي" بينما الجماعات الملتفة من حول بن بلة يمكن في رأيه أن تعتبر "حزب الإحياء العربي - الإسلامي". هذا التصنيف كما نرى يضع مثلا آيت أحمد وبوضياف اليساريين بين أنصار النموذج الغربي وعباس وأصدقاءه في صف "الإحياء العربي"؛ قادة الولاية الثانية مثلا في خانة المتشبعين بالثقافة الغربية وقادة الخامسة في صف الداعين إلى بعث الدين الإسلامي والعروبة في الجزائر. لا يمكن التمييز بين المعسكرين على أساس سياسي أو إيديولوجي. فقد رأينا، من هذه الناحية، أن الجميع كانوا متفقين على ميثاق طرابلس وصوتوا عليه بالإجماع. كان لابد من انتظار الممارسة لإصدار الأحكام على هذا أو ذاك. والحال أنه، في ذلك الوقت، لم يكن قد تم الشروع في تطبيق هذا البرنامج أو غيره لكي نقول إن هذا ثوري وذاك من أنصار "الثورة المضادة". في اعتقادي، لم يكن ذلك "بيت القصيد" وإنما ما كان مهما هو من يستولي على السلطة ليطبق البرنامج الذي أراد.

كان انعدام التجانس السياسي والفكري أبرز السمات في الطرفين. في صف الحكومة نجد قادة ولايات حاملين توجهات شعبوية عامة وغير واضحة المعالم، تتمحور حول التمسك المعلن بمنح الأولوية لتغيير أوضاع الطبقات الشعبية التي تحملت العبء الأكبر أثناء الحرب، مثل صالح بوبنيدر ومحند والحاج ويوسف الخطيب المعروف بالعقيد سي حسان؛ وهناك مركزيون من ذوي الميول الديموقراطية، مستعدون لإقامة النظام الذي رسمت ملامحه اتفاقيات إيفيان، بجانب الثلاثي (كريم، بوصوف، وبن طوبال) الذي استولى على قيادة الثورة وسير دفتها لفترة طويلة بأساليب أقل ما توصف به أنها لا تمتّ بصلة للديموقراطية، ومعادون للشيوعية مثل كريم بلقاسم، ويساريون معروفون مثل

بوضياف وآيت أحمد وقيادات فيدرالية فرنسا. وفي صف بن بلة وحلفائه، لنا أن نسجل قادة جيش الحدود الشعبويين "الثوريين" المعجبين بمقولات فرانس فانون ونظام كاسترو، وأشهر المعتدلين الليبراليين كعباس وفرانسيس وبومنجل، ونجد فيه أيضا محمد شعباني القريب إيديولجيا من قدماء جمعية العلماء، ومحمدي السعيد الذي كان أول المنادين[1] بجمهورية إسلامية في الجزائر، ومجموعة أخرى من المشارب والانتماءات المختلفة باختلاف الأنصار والأتباع.

في الواقع، ليس هناك معيار واحد حاسم للقيام بعملية الفرز، وإنما سلسلة طويلة من الدوافع المتداخلة التي حددت سلوك الأفراد والجماعات؛ وكانت أغلبية تلك الدوافع متصلة بمسألة الزعامة وحسابات السعي من أجل السلطة أكثر من اتصالها بالمرجعيات الإيديولوجية أو الثقافية أو الجهوية. وكان للاعتبارات الشخصية دور كبير في انعقاد التحالفات وانكسارها. في نهاية الأمر، لا يمكن الانطلاق من معايير محددة سلفا لتحليل تحالفات أزمة *الجبهة*. المنهج السليم يقتضي العودة إلى الواقع والنظر إليه حالة بحالة لتفسير مواقف فرد أو جماعة. وإذا كان لابد من إيجاد سمة غالبة مشتركة بين فئات كل طرف، فنحن نراها في تصور كل منهما لكيفية الوصول إلى السلطة.

في هذا المعنى، يمكن القول إن صف الحكومة المؤقتة قد ضم المناوئين لاستخدام القوة وسيلة للوصول إلى الحكم وأن جماعات بن بلة وقيادة الأركان لم تخف منذ البداية أنها كانت تعول في نهاية المطاف على تلك الوسيلة بالذات. وعلى ذلك، يجوز اعتبار الطرف الأول "صف الشرعية القانونية" لأن الحكومة المؤقتة وحلفاءها كانوا ينادون باحترام المؤسسات التي وضعتها *الجبهة* لنفسها إلى أن تحل محلها مؤسسات منتخبة بعد الاستقلال[2]، وكان منتظرا ومعلوما أن الحكومة المؤقتة سوف تترك مكانها لحكومة جديدة بعد الاستقلال، ولم يكن لأحد في صفها اعتراض على ذلك؛ أما الثاني فكان صف "الشرعية الثورية" المفروضة بالقوة، بكل ما في هذا التعبير من غموض. ذلك أن مفهوم الشرعية الثورية يقتضي أن تكون الأولوية في ممارسة السلطة للأكثر ثورية. ولكن في

[1] حسب هارون، (*L'Eté de la discorde*، ص 199)، اقترح محمدي السعيد في أول جلسة للمجلس الوطني التأسيسي يوم 25 سبتمبر 1962 أن تضاف صفة "إسلامية" إلى تعبير "الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية".

[2] تضطلع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى غاية تحرير التراب الوطني وقيام مؤسسات نهائية (المادة 18 من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني، جانفي 1960).

تلك الفترة المضطربة، من كان له الحق، وبأي مقياس، في ترتيب الأشخاص والجماعات على هذا الأساس ؟

ج. سير الأشغال

لم يتوفر لأي دورة من دورات المجلس الوطني السابقة من شروط النجاح مثلما توفر لهذه الدورة السادسة التي سميت "مؤتمر طرابلس". كانت الظروف الأمنية جيدة والسجناء الخمسة أطلق سراحهم[1] وصار في مقدور الولايات أن ترسل ممثليها إلى طرابلس. وفي الواقع كان جميع القادة حاضرين، والغيابات[2] القليلة المسجلة كان من الممكن ألا تؤثر في النتائج. من ناحية أخرى، كان الظرف الحاسم الذي ستمر به الجزائر المقبلة على الاستقلال بعد أسابيع معدودة من شأنه أن يحث الجميع على توحيد الصفوف لمجابهة المهام الضخمة التي تنتظر السلطة بعد سنوات من الحرب المدمرة. بالرغم من ذلك، لم تسجل أي واحدة من الدورات السابقة إخفاقا مثل الذي سجلته هذه الدورة. كل الدورات الخمس السابقة أنهت أشغالها وختمت بقرارات ونتائج، و"مؤتمر" طرابلس هو الوحيد الذي لم ينه أشغاله وانتهى في بلبلة شديدة وفوضى عارمة. لم يتخذ أي قرار فيه، وكأن المشاركين جاءوا لمعاينة شقاقاتهم، وبالنسبة إلى البعض، لاستعراض عضلاتهم. لخص العقيد كافي نتائج هذا الاجتماع في عبارة قصيرة قائلا: "اتفقوا على البرنامج واختلفوا حول الأشخاص"، وبإمكاننا أن نضيف: انقسموا وتفرقوا وأمروا بالاقتتال من أجل السلطة. فكيف حدث ذلك إذاً ؟

انطلقت الأشغال يوم 27 ماي بتقرير حول مشروع البرنامج، تلاه أحمد بن بلة وتمت المصادقة عليه بالإجماع بعد مناقشة قصيرة وخالية من الاشتباكات الكلامية. حصول الإجماع بتلك السرعة والسهولة بين جميع ألوان الطيف السياسي الجزائري آنذاك حول وثيقة تتضمن قضايا واختيارات بالحجم والأهمية التي رأينا كان دليلا على أن المهم بالنسبة إلى الجميع شيء آخر. إنه التنافس على السلطة التي استبدت بالعقول. بعد المصادقة على البرنامج انتقلوا إلى مسألة الرجال الذين سيشكلون القيادة الجديدة التي سوف تتولى مهمة تطبيقه. وهنا ما لبث الإجماع السابق أن اختفى ليحل محله جو مشحون بالخلافات والاتهامات

[1] تم التوقيع على اتفاقيات إيفيان يوم 18 مارس بعد الزوال وأطلق سراح الخمسة في ليلة 18 - 19 الموالية.

[2] تغيب الراندان عز الدين وعمر أوصديق لخطورة الوضع في العاصمة بسبب أعمال منظمة *الواص* الفرنسية المتطرفة، وكذلك أعضاء مجلس الولايتين الثانية والثالثة.

والمزايدات واستعراض العضلات، أساليب غير خليقة بقيادة ثورة خلفت "مليون ونصف المليون شهيد"، وكثيرا من الدماء والدموع لجماهير تنتظر بفارغ الصبر عودة القادة للشروع في العمل على حل مشاكلها المتعددة والعويصة.

منذ اليوم الأول، كان المركزيون و"الباءات الثلاث" في الحكومة محل انتقادات لاذعة من طرف بن بلة والرائد سليمان، قايد أحمد، المهاجم العتيد في مثل هذه المناسبات، والناطق باسم قيادة الأركان. واشتد الشجار عندما وصلوا إلى مسألة تشكيل المكتب السياسي[1]. من أجل ذلك، شكل المجلس لجنة[2] "السبر الآراء" واقتراح تشكيلة يحتمل أن تحصل على الأغلبية اللازمة، ثلثي الأصوات في هذه الحالة. تلقت اللجنة عدة اقتراحات أهمها من حيث عدد المؤيدين لكل اقتراح اثنان، دار النقاش اللاحق حولهما وتوقفت دورة المجلس من دون الاتفاق على أي منهما ولا على غيرهما. هذان الاقتراحان هما قائمة بن بلة وقائمة كريم بلقاسم. كان في قائمة الأول سبعة أعضاء هم السجناء الخمسة، ومحمدي السعيد والحاج بن علة[3]. وكان في قائمة كريم تسعة أعضاء هم السجناء الخمسة دائما، والثلاثي كريم، بوصوف، بن طوبال، والمركزي سابقا، سعد دحلب.

وجد كل طرف مساوئ "لا تحتمل" في قائمة الطرف الآخر. قائمة بن بلة، وجدت الحكومة فيها استفزازا واضحا لأعضائها. فلا أحد فيها من أبرز هؤلاء، لا الثلاثي كريم، بوصوف، بن طوبال، الذي كان له، رغم الأخطاء الكبيرة والكثيرة التي ارتكبها، دور لا ينكر في قيادة الثورة، ولا الرئيس بن خدة الذي أشرف على الاتفاقيات التي أنهت الحرب وأدت إلى الاستقلال. وكان من أهم مساوئها في نظر جزء من أعضاء المجلس إقصاء كريم الذي قُدِّم عليه رجل من دون وزن سياسي، محمدي السعيد المتحالف فوق هذا مع بن بلة. فضلا عن ذلك، عيب عليها أن ستة من أعضائها السبعة كانوا في السجن طيلة أيام الحرب تقريبا، ومن ثم فقد كانت حظوظهم في معرفة "الواقع" أقل من حظوظ غيرهم. من ناحية أخرى، بمجرد الاطلاع على القائمتين أعلن اثنان، بوضياف وآيت أحمد، من المقترَحين أنهما لن يدخلا المكتب السياسي بالتشكيلة التي وضعتها قائمة بن بلة.

---

(1) كانوا يقولون في ذلك الوقت: الإدارة، بمعنى القيادة.

(2) كان فيها بن يحيى الذي عين مقررا لها، والحاج بن علة والعقيد يازورين وقايد أحمد. وجدنا عند على هارون في *L'Eté de la discorde*، ص 22، أسماء مختلفة قليلا: بن يحيى، وحاج بن علة وعمر بوداود وبوبكر.

(3) أحد نواب بن مهيدي في بداية الثورة بالولاية الخامسة، صديق حميم لبن بلة، ألقي عليه القبض سنة 1956 وقضى الفترة الباقية من الحرب في السجن إلى أن أطلق سراحه في 1962.

في الحقيقة، كانت الخلافات والحزازيات بينهما وبين أحمد بن بلة منذ أيام الاعتقال شديدة وباتت معروفة في أوساط *الجبهة* بعد إطلاق سراحهم. لم يكن من السهل على بن بلة أن يقصيهما تماما في ذلك الوقت، فأدرجهما في قائمته على مضض، لكنهما لاحظا أنهما سيكونان في وضع الأقلية داخل المكتب السياسي لأن الأربعة الآخرين كلهم من أنصاره، فرفضا العضوية فيه.

ولم يكن واردا كذلك أن يقبل بن بلة وأنصاره القائمة المنافسة لأن فيها ألد خصومه في الحكومة، كريم وبوصوف وبن طوبال وسعد دحلب، بالإضافة إلى بوضياف وآيت أحمد. فهو إن قبل سيجد نفسه إذاً معزولا داخل المكتب السياسي المقبل. وحتى لو قبلها بن بلة لرفضتها قيادة الأركان، ولو اقتضى ذلك منها إعادة النظر في تحالفها مع بن بلة، لأنها كانت مصممة منذ زمن بعيد على إبعاد مؤسسة الحكومة بكاملها من طريقها إلى السلطة.

واصلت اللجنة عملها ولم تحصل أثناء المشاورات أي قائمة على أغلبية الثلثين اللازمة[1] في هذه الحالة. يوم 4 جوان دعي المؤتمرون إلى جلسة عامة استهلها مقرر اللجنة، محمد الصديق بن يحيى، قائلا: "لقد استمعنا إلى آراء كل الأعضاء في المجلس. في ضوء هذه الآراء حاولنا أن نعرض على الاقتراع قائمة من شأنها أن تحصل على أغلبية الثلثين ومقبولة من الأخوة الذين سيشكلونها. وإنه لمن واجبنا الأليم أن نخبركم أننا قد أخفقنا في مهمتنا. وعليه، فنحن نقترح عليكم، ودون أن نفتح أي نقاش، تعيين لجنة أخرى"[2].

لم تنل أي قائمة رضا الأغلبية المطلوبة ولم يعرف أحد عدد الأصوات التي كانت ستحصل عليها كل واحدة منهما. مثلا، علي كافي وعلي هارون كانا حاضرين ولم يذكرا عدد الأصوات العائدة لكل طرف، في مرحلة الاستطلاع طبعا لأن التصويت لم يتم، بينما روى حربي عن الطاهر زبيري قوله إن قائمة بن بلة حصلت في استطلاعات اللجنة الاستشارية على 33 صوتا مقابل 31 صوتا لقائمة كريم. في الواقع، حتى إذا افترضنا أن عملية استطلاع نوايا التصويت قد أعطت النتائج التي ذكرها زبيري، فإن قائمة بن بلة كانت بعيدة عن

---

(1) "ينصب المجلس الوطني للثورة الجزائرية الحكومة ويمنحها ثقته بأغلبية الثلثين من أعضائه الحاضرين والممثلين"، (المادة 10 من المؤسسات المؤقتة، جانفي 1960).

(2) كما ذكره هارون في:

L'Eté de la discorde, p. 26.

الأغلبية المطلوبة، 46 صوتا[1]، لاسيما وأنها استفادت من أصوات الولايتين الثالثة والرابعة نتيجة سوء استعمال ممثليهما للوكالات التي أسندت إليهما. مجلس الولاية الثالثة وكّل العقيد يازورين للتصويت باسم أعضائه الخمسة، وفوضت الولاية الرابعة بن الشريف للتصويت باسم أعضاء مجلسها الأربعة الغائبين عن المؤتمر. فاستخدم يازورين وبن الشريف هذه الأصوات لصالح بن بلة، بطريقة مخالفة لإرادة أعضاء القيادتين. فينبغي إذاً حذف 9 أصوات من الـ 33. وينتج عن ذلك أن قائمة بن بلة لم تحصل على أي أغلبية، بسيطة كانت أم موصوفة. يضاف إلى ذلك أن اثنين من المعنيين رفضا كما أشرنا أن يكونا في المكتب الذي اقترحه بن بلة. مهما يكن، فقد تمسك الطرفان بموقفيهما، فوقع الانسداد وعُلقت الجلسات "للتشاور" أي للعمل من أجل الحصول على مزيد من الأصوات.

بعد تعليق الجلسات العامة، وإلى جانب مشاورات الكواليس، ظهرت مساعي للتوفيق والمصالحة بين الجميع، أهمها محاولة تمت تحت إشراف مكتب المجلس، حيث قام أعضاؤه[2] بعقد اجتماع تشاوري غير رسمي حضره حوالي 22 عضوا في المجلس، من ممثلي الولايات وبعض الأعضاء في الحكومة ومندوبي فيدراليات فرنسا وتونس والمغرب، بهدف إيجاد تسوية مرضية للجميع، تسمح بالخروج من الانسداد واستئناف الأشغال وتفادي الانفجار. واتفقوا[3] على صيغة تتمثل في مكتب سياسي من سبعة أعضاء بالتشكيلة التي اقترحها بن بلة ماعدا إحلال كريم محل محمدي السعيد، وكلفوا كافي أن يقدم الاقتراح باسمهم لبن بلة، فذهب لرؤيته وتحدث معه. في آخر الحديث قبل بن بلة الصيغة المقترحة عليه واعداً محدثه بأن كل شيء سينتهي في اليوم التالي. لكن لم ينته أي شيء في يوم الغد لأن بن بلة غير رأيه في الليلة نفسها. من أو ما الذي دفعه إلى ذلك؟ رواية كافي، التي لم يكذبها أحد، تقول إن أحد الحاضرين في الاجتماع التشاوري الذي قرر الاقتراح، رابح بلوصيف[4] من مجلس الولاية الثانية، هو الذي ذهب إليه

---

[1] يتم الحصول على هذا العدد من أرقام أوردها هارون في *المرجع المذكور* (ص 132، 133): عدد الحاضرين في طرابلس: 52، عدد الممثلين بالوكالات: 5 من الولاية الثالثة، 4 من الولاية الرابعة، 4 من السادسة، 1 عن فدرالية فرنسا، 3 عن المنطقة المستقلة للجزائر، فيكون المجموع 69 صوتا، ونسبة الثلثين 46 صوتا.

[2] بن يحيى وكافي وعمر بوداود.

[3] بما في ذلك بوصوف وبن طوبال اللذان قبلا عدم الدخول إلى المكتب السياسي.

[4] بخلاف أعضاء مجلس الولاية الثانية الآخرين (صالح بوبنيدر، عبد المجيد كحل الراس، والطاهر بودربالة)، كان رابح بلوصيف ولعربي براجم مع بن بلة وقيادة الأركان.

وحمله على التراجع قائلا: "لا تكن واهما، فقد اتفقوا ضدك"[1]. وقال أنصار بن بلة في ما بعد إن قيادة الأركان هي التي أجبرته على ذلك بسبب رفضها القاطع لوجود كريم في المكتب السياسي. مهما يكن من أمر، فإن بن بلة سحب موافقته في اليوم التالي واستؤنفت جلسات المجلس بالخلاف الذي علقت بسببه البارحة.

يوم 5 جوان عادوا إلى الجلسة العامة، وانطلق نقاش ساخن منذ البداية حول قضية الوكالات، فطلب العقيد زبيري أن تسجل له وكالات ثلاثة رواد[2] من مجلس الولاية الأولى. تطبيقا للنظام الداخلي رفض مكتب المجلس تصحيح تلك الوكالات لأن زبيري لم يكن حائزا لتفويض مكتوب بذلك الشأن، كما ينص عليه القانون الأساسي[3] للجبهة. وثار نزاع بين المكتب من ناحية وزبيري وبن بلة من ناحية أخرى. زبيري يؤكد أنه سيصوت بأسماء الغائبين وبن بلة يدعمه، ثم تدخل بن خدة لدعم مكتب المجلس فصارت المواجهة بينه وبين بن بلة. انفعل بن بلة وقال لبن خدة "رايح انهبطلك السروال"[4]. فتدخل العقيد بوبنيدر قائلا: "لا تسب رئيس الحكومة"، فرد عليه بن بلة: "وأنت ما الذي يعنيك" ؟ فأجابه بوبنيدر: "كلب ابن الكلب، كنت تاكل وتشرب كما تحب والناس يقاتلون"، وكلام آخر مما لا يليق المقام بذكره ! وعندئذ قفز بن طوبال من مكانه قائلا: "ابن بلة، منذ شهر وأنت تعيش بيننا، لقد زرعت دسائسك الفتنة"[5]. فتبع ذلك ضجة مرة، ومقاطعات، وعمت الفوضى في القاعة، وأخذ أنصار بن بلة وقيادة الأركان يسبون الوزراء "بصريح العبارة". تفاديا لمزيد من التدهور وللحيلولة دون وقوع الأسوأ، رفض رئيس الجلسة، عمر بوداود، أن يمنح الكلمة لبن خدة من أجل الرد على بن بلة، ورفع الجلسة. كان ذلك يوم 5 جوان ليلا، وكانت تلك آخر جلسة في حياة المجلس الوطني، ونهاية دورته الوحيدة التي انتهت بدون أي قرار، منذ إنشائه ذات يوم بوادي الصومام في الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر 1956.

---

[1] كما ذكره كافي في: *منذكرات* ... ص 291.

[2] هم الرواد علي ملاح واسماعيل مصطفى محفوظ ومحمد الصالح يحياوي.

[3] المادة 32 من القانون الأساسي للجبهة، جانفي 1960: "في حالة مانع مبرر ومقبول من المجلس الوطني، يمكن اي عضو أن يمنح وكالة شخصية وكتابية لأحد زملائه".

[4] أوردنا العبارات المتبادلة في ذلك الشجار كما جاءت في رواية حربي (*المرجع المذكور*، ص 377). **رواية هارون** مثلا (*المرجع المذكور*، ص 28) تضمنت عبارات مماثلة تقريبا.

[5] **كما ذكره هارون في** *نفس المكان*.

في اليومين التاليين ظهرت مساعي جديدة لم تفلح في إصلاح أي شيء. لم تتمكن الحكومة، حسب توقعات التصويت، من جمع ثلثي الأصوات اللازمة لتجديد الثقة فيها، لكن دون أن يتمكن خصومها أيضا من تحقيق أغلبية الثلثين الضرورية لإسقاطها. ثم أخذ بعض أعضاء المجلس في مغادرة طرابلس، وفي ليلة 6 ـ 7 جوان غادر بن خدة العاصمة الليبية عائدا إلى تونس، من دون إشعار مكتب المجلس، وتبعه بعد ذلك كريم وبوضياف والوزراء غير المؤيدين لبن بلة، باستثناء آيت أحمد، كما عاد أعضاء آخرون في المجلس إلى تونس أو فرنسا أو الداخل. بقي أعضاء المكتب ينتظرون مرور الوقت القانوني في مثل هذه الحالة ثم حرروا محضرا وجمعوا أوراقهم وانصرفوا.

بعد رحيل بن خدة والآخرين، قام بن بلة ومن بقي معه بتحرير "محضر"[1] عاينوا فيه "عجز الحكومة" وأمضاه فيما يبدو 39 عضوا[2] تبين في ما بعد أن ثلاثين منهم فقط كانوا مناصرين لبن بلة، أما التسعة الآخرون[3] فقد احتجوا على التوقيعات التي وضعت بأسمائهم قائلين إنهم لو كانوا حاضرين لما صوتوا على ذلك النص، الذي سُمي لاحقا "محضر قصور" وشكل الأساس القانوني لجماعة بن بلة في الحالات التي رأت فيها ضرورة الحديث عن أسانيد قانونية لدعم تصرفاتها السياسية. برر بن خدة فيما بعد مغادرة طرابلس قائلا: "مراوحة المجلس الوطني، وعجزه عن تعيين مكتب سياسي، وانعدام سلطة مركزية... كل هذا أقنعني أنه... كان من الأفضل الاحتفاظ بالحكومة المؤقتة، على الأقل إلى غاية الاستقلال لأنها رغم نقائصها كانت تحظى بسمعة عظيمة... لهذه الأسباب بادرت...بالعودة إلى تونس لاستئناف مسئولياتي"[4].

ومن الكتاب الأجانب من أشار أيضا إلى مسألة الحرص على تطبيق اتفاقيات إيفيان في قرار بن خدة، حيث كتب أحدهم: "بن خدة كانت له أسباب أخرى لاختصار اجتماع طرابلس: خوفه من انعدام أي تنظيم قادر على أن يحل محل

---

(1) توجد نسخة منه في:

A. Haroun, *L'Eté de la discorde*, 225-226.

(2) منهم بن بلة، فرحات عباس، خيضر، بيطاط، أحمد فرانسيس، حاج بن علة، محمدي السعيد، بومدين، قايد أحمد، على منجلي، طاهر زبيري، العربي براجم، رابح بلوصيف، أحمد بن الشريف، العقيد عثمان، العقيد شعباني، والعقيد محمد يازورين...الخ. توجد قائمة كل الموقعين عل "المحضر" في: محمد حربي، *المرجع المذكور*، الملحق رقم 5، ص 390.

(3) أعضاء مجلس الولاية الثالثة الخمسة، وأعضاء مجلس الولاية الرابعة الأربعة.

(4) من مداخلة وجهها بن خدة لحزب جبهة التحرير في 1964، نقلا عن:

Redha Malek, *L'Algérie à Evian*, p. 265.

الهيئة التنفيذية المؤقتة، واعتقاده أن تكوين حزب واحد مدعوم من جيش التحرير...سيؤدي إلى مراجعة...لاتفاقيات إيفيان، جعلاه يعتقد أن من واجبه إبقاء الحكومة المؤقتة...إلى غاية الانتخابات"[1]. المبرر الأساسي لقرار بن خدة يكمن حسب تقديرنا في ما ذكر سابقا عن استراتيجية السعي إلى السلطة. فبعد أن لاحظ رئيس الحكومة أنه لا يملك الأغلبية اللازمة لتجديد الثقة في حكومته وأن خصومه مصممون على إسقاطه بأي ثمن فضل الانسحاب ومواصلة العمل في إطار خطته السابقة: الاستعداد للدخول إلى الجزائر ووضع الجميع أمام أمر واقع جديد كان يأمل أن يكون في صالحه. طبعا، لا تناقض بين هذا والحرص على اتفاقيات إيفيان لأنه لا معنى للسباق على السلطة بالنسبة إلى الجميع إلا بتطبيق تلك الاتفاقيات. من ناحية أخرى، نعتقد أن موقف بن خدة كان سليما من الوجهة التأسيسية إذ لم يكن فيه أي خرق لأحكام "المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية". كان لابد لإسقاطه من أغلبية الثلثين، ومادامت تلك الأغلبية لم تتحقق فقد ظل من الناحية القانونية رئيسا للحكومة وانصرف لمواصلة مهامه.

لنا أن نتساءل الآن عن الدوافع الحقيقية لهذا التشرذم. لماذا امتنع الجميع عن مواصلة أشغال المؤتمر؟ قال أنصار الحكومة المؤقتة فيما بعد إن بن بلة هو الذي تعمد إثارة الحادثة لوقوع القطيعة خوفا من التصويت الذي كان من شأنه أن يوقعه في وضع حرج، هو القبول بنتائج غير كافية لتشكيل المكتب السياسي وإسقاط الحكومة، أو خرق الموقف القانوني للمجلس. نعم، قد يكون في الأمر القدر الكبير من ذلك، لكن ليس في الحادثة وإيقاف الجلسة مبرر كاف لإيقاف أشغال الدورة. كان من الممكن انتظار عودة الهدوء إلى الأذهان واستئناف الأشغال. غير أن ذلك لم يحدث. في رأي بن بلة وجماعته، كان المتسبب في إيقاف الدورة هو انسحاب بن خدة وبعض الوزراء من طرابلس. وهذا أيضا مردود عليه لأنه ليس مبررا كافيا لإيقاف المؤتمر. فانسحاب بن خدة وبعض الوزراء كان انسحاب عدد من أعضاء المجلس، ليس إلا، وليس في ذلك عقبة تأسيسية لمواصلة الأشغال، إذ يكفي في مثل هذه الحالة أن يُشعر الغائبون لكي تستأنف الأشغال بصورة قانونية تماما حتى في حالة غيابهم. ولكن هذا لم يحدث أيضا. بدلا من ذلك، سارع الباقون، حوالي 30 عضوا من الـ 69 الذين كانوا في المجلس بكامله، إلى تحرير "محضر" سموه فيما بعد محضر قصور دون أي إجراء آخر، وافترقوا.

---

(1) E. Behr, *Dramatique Algérie*, Stock, Paris, 1962, p. 84.

في الواقع، من مفارقات تقاليد *جبهة التحرير الوطني* أن نلاحظ هنا أن الأمور انتهت في الحقيقة بطريقة مرضية للجميع: لم يكن في مصلحة أي طرف مواصلة الأشغال لأنه لم يكن في وسعه أن يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة. لم يكن الاستئناف في مصلحة بن بلة وأنصاره لأن التصويت كان من شأنه أن يكشف وضع الأقلية الذي كانوا فيه بالنسبة إلى الأغلبية اللازمة، ويرغمهم بالتالي على "خرق الشرعية" صراحة، كما أنه لم يكن من مصلحة الحكومة مواصلة الأشغال لأن عدم التوصل إلى إسقاطها عن طريق الشرعية بأغلبية الثلثين اللازمة لذلك أيضا، كان من شأنه أن يعرضها إلى الإسقاط بواسطة انقلاب صريح من صنع قيادة الأركان وبن بلة. تفاديا لذلك فضل بن خدة الانسحاب ربحا للوقت على أمل أن يؤدي إعلان الاستقلال ودخول الحكومة العاصمة إلى وضع جديد لصالحه.

هكذا انتهى، إذًا، الاجتماع الذي سمي "مؤتمر طرابلس". إنه ليس مؤتمرا بأي مقياس. فالوثيقة التي تمت المصادقة عليها كانوا يعلمون أنهم مختلفون حولها، حتى إن الكثير من أعضاء المجلس لم يكونوا قد كلفوا نفوسهم عناء قراءتها[1]. وماعدا ذلك لاشيء، فقط معرض للسب والشتم والتجريح والذاتية واستعراض العضلات والحزازيات الشخصية والمطامح والمطامع الانتهازية والوصولية. بالفعل، لم تكن القيادة في مستوى التحديات والمشاكل الناجمة عن الحرب، ولا في مستوى التقدير الذي كان للثورة الجزائرية في أنحاء مختلفة من العالم. كان "مؤتمر طرابلس" إذاً لقاء الانفجار وإفلاس *الجبهة* التي تحولت إلى شظايا وأشلاء في خضم السباق المحموم على السلطة. ومع ذلك، سيظل الحديث جاريا عن "مؤتمر طرابلس" وعن "المكتب السياسي المنتخب في طرابلس" لتخليد لقاء لم يتمم أشغاله ولم يتخذ أي قرار، لقاء انتهى بأسوأ مما بدأ به: بعد الآن، أصبح منطق القوة الرهيب وحساب ما يمتلكه كل طرف من تلك القوة هو السائد في كل الأحاديث، وعلى أساسه توضع الخطط وتجري الاستعدادات.

(1) إما لأنهم وجدوا النص "صعبا ومعقدا" وإما لأنهم فضلوا توفير جهدهم وطاقتهم للمعركة المقبلة من أجل السلطة.

تفاقم الأزمة

عندما يكون الجو متأزما، مشحونا بالخلافات، وبقدر كبير من الضغائن والأحقاد بين هؤلاء وأولئك، كالجو الذي كانت تعيشه *الجبهة* آنذاك، كل شيء يصبح بمثابة الزيت على النار وكل حدث يمكن أن يحمل معه ذريعة لزيادة التوتر. فبعد هدوء نسبي خلال الأسبوع التالي للتشرذم الذي وقع في طرابلس عاود بن بلة وحلفاؤه هجماتهم الكلامية بمناسبة ثلاثة أحداث وقعت في النصف الثاني من جوان وكانت الحكومة المؤقتة ضالعة فيها بدرجات وصور مختلفة، وهي الاتفاق مع *المنظمة السرية المسلحة* (OAS)، واجتماع زمورة، وعزل قيادة الأركان.

أ. الاتفاق مع الـواص O.A.S.

يوم 7 جوان 1962، وصل إلى طرابلس عبد الرحمان فارس وشوقي مصطفاي ومحمد بن تفتيفة من *الهيئة التنفيذية المؤقتة*. كانت مهمة الوفد امتدادا لاتصالات عديدة تمت من قبلُ بين فارس وزعيم منظمة *الواص* آنذاك، جان جاك سوزيني J. J. Susini، بفضل وساطة الليبرالي جاك شوفالي Jacques Chevaillier وفي منزله، بهدف التوصل إلى اتفاق بين المنظمة المتطرفة و*الجبهة*. وكان السفر إلى طرابلس بغرض الحصول على الضوء الأخضر من الحكومة لإبرام الاتفاق. كان بن خدة وغالبية الوزراء قد غادروا طرابلس، فأثار فارس الموضوع مع بن بلة، وخيضر ومحمدي السعيد الحاضرين معه. حاول بن بلة الامتناع عن إظهار موقفه في الموضوع، وعندما الح عليه مصطفاي قال: "نحن هنا أقلية، الأغلبية في تونس، ولها أن تتخذ القرار"[1]، فقال مصطفاي: "وإذا حصلنا على تعليمات من هذه الأغلبية"، فأجاب بن بلة: "نحن داخل الحكومة متضامنون. وعندما تتخذ الأغلبية موقفا، فإنه يلزم الحكومة بكاملها"[2]. في اليوم التالي غادر مصطفاي ورفاقه طرابلس متجهين

(1) أورد الحوار أيضا مالك في:
L'Algérie à Evian, p. 256.

(2) *نفس المكان.*

إلى تونس. عقدت الحكومة المؤقتة اجتماعا استمعت فيه إلى شرح الموقف من قبل فارس ومصطفاي. كان المطلوب ينطوي على مخاطر سياسية بالنسبة إلى بن خدة وزملائه، غير أنهم بعد تردد منحوا موافقتهم، لكن بن خدة أوضح حدود تلك الموافقة قائلا: "إذا تمكنتم من إيقاف المجازر فليكن، لكن بشرط واحد: لا تمسوا اتفاقيات إيفيان ولا تقبلوا أي تنازل يمكن أن يفسر في هذا المعنى"[1].

يوم 10 جوان، عاد أعضاء الهيئة المؤقتة إلى روشي نوار، بومرداس حاليا، ومعهم كريم بلقاسم الذي انطلق مباشرة نحو القبائل التي لم يرها منذ شهر مارس 1957. كان بوضياف وقتئذ في سويسرا من أجل العلاج، فأرسل إليه كريم مبعوثا ليلتحق به في الجزائر. كان الوزيران، كبقية أعضاء الحكومة، ممنوعين من الدخول إلى الجزائر قبل إعلان الاستقلال، لكن الحكومة المؤقتة كانت قد طلبت في منتصف شهر ماي الماضي من السلطات الفرنسية السماح بدخول ثلاثة وزراء للمساهمة في السهر على تطبيق اتفاقيات إيفيان. في الواقع، بالإضافة إلى ما أعلنته الحكومة، كان الهدف من دخول الوزراء استئناف الاتصال مع الولايات والتحضير لعودة الحكومة بعد تقرير المصير. دخل بوضياف والتحق بكريم في القبائل ومنها توجه إلى المسيلة. خلال الأيام التالية استقدم المحافظ السامي، كريستيان فوشي، كريم إلى بومرداس لإقناعه بمنح الموافقة مركزا على ضرورة الحيلولة دون التدمير الشامل الذي كانت منظمة *الواص* تتوعد به وتهدد في حال عدم الاتفاق.

يوم 17 جوان، رافق شوفالي الدكتور مصطفاي إلى لقاء مع زعيم المنظمة المتطرفة الذي جدد مطالب تنظيمه، فأكد مصطفاي مجددا تمسكه باتفاقيات إيفيان التي تضمنت كل شيء يتعلق بالأوروبيين، قائلا لمحدثه إن كل ما يمكن القيام به هو إعلان بيان يتضمن ذكر عبارة "الواص" صراحة والمحادثات التي جرت مع زعمائها، ومشاركة الأوروبيين في قوات حفظ الأمن، والعفو عن مناضلي التنظيم المتطرف في ما يتعلق بالجنح المرتكبة منذ وقف القتال، مقابل وقف الإرهاب الذي كانت تمارسه. وفي اليوم نفسه، على الساعة 19 مساء، وجه مصطفاي على أمواج الإذاعة نداء إلى الأوروبيين جاء فيه على وجه الخصوص:

(1) كما ذكره رضا مالك في *نفس المكان*.

أنتم تتساءلون عن مستقبلكم في هذه البلاد... ولقد عبرت عن هذه المشاعر التنظيمات النقابية والمهنية، وعلى وجه الخصوص قادة *الواص* الذين تقابلنا معهم... وقد شاركت في هذه اللقاءات لأن القادة الجزائريين الذين أردتم أن تحصلوا على تطمينات منهم قد اعترفوا بفائدتها.

وفضلا عن ذلك، فإن القوات الجزائرية لحفظ الأمن، والتي ستحل بصورة منظمة محل رجال الدرك والحراس الجمهوريين، يجب أن تكون قوات الجزائر بكاملها. فهي مكلفة بحفظ النظام العام للجميع، وعلى الجميع أن يشاركوا فيها[1].

وفي المساء نفسه، أعطت قيادة الـ OAS على لسان جان جاك سوزيني أوامر بوقف القتال[2] لمجموعاتها الإرهابية.

كانت قيادة المنظمة الإرهابية تدرك أنها تعيش ربع الساعة الأخير من وجودها بسبب الرحيل الكثيف للأوروبيين والضربات التي تلقتها من الديغوليين في الجيش وقوات الأمن، وما كان ينتظرها من وحدات جيش التحرير التي ستجوب العاصمة بعد تقرير المصير. لذلك راحت تبحث عن "التفاتة" من *الجبهة* تسهل لها المهمة. ومن أجل الحصول على هذه الخطوة، أخذت تساوم بتفجير كل شيء، الموانئ، المنشئات النفطية والكهربائية وغيرها، إذا لم يتحقق مرادها. حفاظا على أرواح الجزائريين التي كانت تحصد يوميا بالعشرات، لم ير بعض القادة الجبهويين مانعا من تقديم تنازلات شكلية حسب اعتقادهم لإنهاء حرب *الواص* التي تواصلت بعد وقف القتال بشدة متزايدة. حتى بن بلة نفسه لم يكن، حسب شوقي مصطفاي، معارضا لتسوية مع *الواص*، لكن مبادرة كريم وبوضياف وبن خدة كانت فرصة سانحة لمهاجمة الحكومة المؤقتة، فهو إذا لن يضيعها وسيوظفها للمزايدة بالمواقف "الثورية المتشددة". فموافقة بن بلة الضمنية يمكن تفسيرها، إذا، على أنها قائمة على مبدأ "دعه يفعل ثم افضحه".

بعد ساعات من إعلان الاتفاق، قام بن بلة وخيضر ومحمدي السعيد بإدانته من طرابلس معتبرين أن الحكومة ليس من حقها إبرام مثل تلك التسوية: كان بن خدة حينئذ، ومنذ 15 جوان، في القاهرة بوصفه رئيسا لاجتماع قمة مجموعة *الدار البيضاء*. يوم 18 جوان، أعلن آيت أحمد الذي كان برفقته أن الحكومة لا علاقة لها بذلك الاتفاق. أما بن خدة فقد أجاب الصحافيين أنه لن يستطيع اتخاذ موقف

(1) يوجد النص الكامل لنداء مصطفاي إلى الأوروبيين في: علي هارون، *المرجع المذكور*، ص 227-226.

(2) طبقت الأوامر في العاصمة ورفضتها مجموعات التنظيم العاملة في وهران.

قبل حصوله على نص الاتفاق، ثم حذا حذو آيت أحمد فأعلن أن دور *الهيئة التنفيذية المؤقتة* يقتصر على ضمان حفظ الأمن وتوفير الظروف الملائمة لاستفتاء تقرير المصير، مما يعني أن شوقي مصطفاي تجاوز حدود اختصاصاته في ما يتعلق بعدد من بنود الاتفاق وخاصة منها العفو عن أعضاء الـ OAS وإشراك الأوروبيين في قوات حفظ الأمن.

عموما، كانت تصريحات بن خدة بهذا الشأن حذرة وقابلة للتأويل. فهو لم يدن مبادرة شوقي مصطفاي صراحة، كما أنه لم يؤيدها تأييدا صريحا. موقف أملاه بالتأكيد جو الخلاف السائد آنذاك، إذ لم يكن أحد قادرا على تحمل مسئولية إعلان دعمه الصريح للمبادرة بما في ذلك المؤيدون لها في قرارة نفوسهم، مخافة أن يؤدي ذلك إلى اتهامهم بالتعامل مع "قتلة الواص". نلاحظ إذاً كيف يمكن في ظروف الأزمة أن تتضخم الآثار الناجمة عن أحداث ضعيفة الحجم في الظروف العادية. في الحقيقة، ما سُمي "اتفاق مع الواص" تمثل في تفاهم شفهي لم يخرج عن النطاق الذي حددته اتفاقيات إيفيان. لكن في جو مشحون بالخلافات، اكتسب الحدث أهمية كبيرة خاصة في صفوف المعارضين للحكومة المؤقتة الذين رأوا في العملية تواطؤا بين بن خدة وكريم وبوضياف و"الاستعمار الجديد". على أية حال، فهذا الموقف من بعض أعضاء الحكومة وبن بلة دفع يوم 27 جوان شوقي مصطفاي وأعضاء *الجبهة* الآخرين إلى الاستقالة[1] من *الهيئة التنفيذية المؤقتة*.

بعد أيام من اتفاق 17 جوان، جاء مبعوث إلى كريم بلقاسم ليخبره أن الرئيس الفرنسي مستعد للقائه. ذهب كريم إلى باريس وجرى لقاء سري[2] بينه وبين ديغول في الإليزي، ما تسرب شيء عنه ولم يعرف أحد ما جرى فيه، لكن الأمر عند خصوم كريم لم يكن بحاجة إلى أكثر من ذلك. في الظروف المتأزمة، تكتسب الافتراضات قيمة الأدلة. عندما رجع كريم إلى تونس وجدهم في "انتظاره". ففي نظرهم، كان الرجل قد ذهب إلى الجزائر "لتنظيم الاستيلاء على السلطة"، وشجع الاتفاق مع *الواص* لجعل الدولة الجزائرية "دولة للاستعمار الجديد"، وقابل ديغول "للاتفاق مع السلطات الفرنسية التي تكون قد قبلت التدخل إلى جانب الحكومة المؤقتة"[3].

(1) رفضت الحكومة تلك الاستقالة وتم إقناع مجموعة *الجبهة* بالتراجع عنها ومواصلة العمل لإعداد تقرير المصير.

(2) A. Yefsah, *La question du pouvoir en Algérie*, p. 86.

(3) A. Hamdani, *Krim Belkacem, le lion des djebels*, p. 257.

ب. اجتماع زمورة وعزل قيادة الأركان

بعد اجتماع طرابلس، جرت اتصالات بين الولايات المناهضة لهيئة الأركان، أدت إلى اجتماع انعقد يومي 24 و25 جوان 1962 في زمورة[1]، حضرته الولايات الثانية والثالثة والرابعة والمنطقة المستقلة للجزائر وفيدرالية فرنسا وفيدرالية تونس للجبهة، بينما رفضت الدعوة الولايتان[2] الأولى والسادسة وتذرع قائد الولاية الخامسة، العقيد عثمان[3]، "ببرنامج عمل مكثف". عموما[4]، صبت النصوص التي صادق عليها المجتمعون في اتجاه الحكومة. أهم تلك النصوص لائحة عامة أدانت انهيار سلطة الحكومة نتيجة الانقسامات التي مزقتها، وعدم تشددها، وشجبت "تمرد قيادة الأركان السابقة والمناورات التي تقوم بها"[5] في الداخل. وناشد المجتمعون أعضاء الحكومة بالتزام الوحدة إلى غاية الانتخابات، رافضين "تزكية الانقسامات" ومعلنين أنهم لن يتخذوا موقفا لصالح أي شخص أو جماعة في الحكومة وأنهم لن يتبعوا "إلا حكومة موحدة". كان الغرض من التركيز على وحدة الحكومة هو بدون شك محاولة إبعاد بن بلة وخيضر عن هيئة الأركان.

قررت الولايات المشاركة في الاجتماع عدم التصرف بصورة انفرادية، وشكلت *لجنة تنسيق بين الولايات* أسندت إلى نفسها مهمة إعداد القوائم الخاصة بالمرشحين للمجلس الوطني التأسيسي، وتنظيم إدماج وحدات جيش التحرير المرابطة في الحدود ضمن الولايات التابعة لها، وتحديد الشروط اللازمة للمشاركة في المؤتمر الوطني المقبل للجبهة. ومن أجل مقاومة "الأعمال التي تقوم بها قيادة الأركان"، أعلنت اللجنة حالة الطوارئ في أقاليم الولايات المشاركة. عندما ننظر إلى هذه الصلاحيات نلاحظ أن تقدير المجتمعين لقوتهم كان منطويا على قدر غير يسير من المبالغة، وعلى سوء تقدير لقوة الطرف

(1) زمورة مدينة صغيرة في ناحية سطيف تقع في بقعة حدودية بين الولايات الأولى والثانية والثالثة.

(2) كان قائد السادسة، محمد شعباني، من المعجبين بأحمد بن بلة، وكان الطاهر زبيري من أنصاره أيضا خاصة بعد الدعم الذي قدمه بن بلة له في اشتباكه مع مكتب المجلس أثناء اجتماع طرابلس.

(3) كان العقيد عثمان وقتئذ مترددا بعض الشيء بين الانحياز الواضح لصف بن بلة الذي كان معجبا به، وكان له دعم الولاية الخامسة عموما، وبين شرعية الولايات التي كان يؤمن بها.

(4) نقول عموما، لأن المجتمعين لم يترددوا أيضا في توجيه بعض الانتقادات للحكومة وإنذارها بأنهم لن يتبعوها إلا إذا كانتا "موحدة".

(5) توجد فقرات مطولة من نصوص اجتماع الولايات في:
M. Teguia, *L'Algérie en guerre*, 1954-1962, OPU, Alger, 1981, p. 411.

المقابل، إذ كيف يمكن لتلك اللجنة المتكونة من ثلاث ولايات أنهكتها سنوات الحرب أن تمارس تلك الصلاحيات الهامة، من تشكيل المجلس المقبل، وإدماج جيش الحدود القوي في وحداتها الضعيفة. لاشك أن تلك القرارات كانت تعبر عن قناعة أصحابها بامتلاكهم الشرعية الثورية، أو على الأقل جزءا منها. ربما، ونعتقد أن ذلك صحيح، لكن دون امتلاك القوة اللازمة لفرض الاعتراف بها.

كانت "الأعمال التي تقوم بها قيادة الأركان[1]" المشار إليها في اللائحة هي إرسال مبعوثين إلى الداخل. بعد الضباط الذين دخلوا وأوقفتهم قيادة الولاية الثانية قبل اجتماع طرابلس، كانت قيادة الأركان قد قامت في النصف الأول من جوان بإرسال دفعة أخرى من الإطارات العسكرية لدعم مواقعها في الولايات، لكن كما في المرة الأولى تم تحييدهم جميعا وبسرعة. الرائد أحمد بن الشريف قام بإيقافه الرائد لخضر بورقعة في *روفيغو* (بوقرة) بعد أن اكتشف أنه قام بإرسال الأسلحة إلى العاصمة ؛ ومر الرائد سليمان من الولاية الرابعة إلى الثانية حيث أوقفه جنود *صوت العرب* (بوبنيدر)، وألقي القبض على العقيد أوعمران وبوعلام موساوي في العاصمة. بالإضافة إلى ذلك، كان المجتمعون في زمورة مستاءين من نشاط العربي براجم ورابح بلوصيف لصالح قيادة الأركان في شرق البلاد، والنشاط الذي كان ياسف سعدي في صدد القيام به في العاصمة لعرقلة عز الدين وزملائه المؤيدين للحكومة.

تحدث المجتمعون في زمورة عن موقف الحياد إزاء جميع الأعضاء في الحكومة. في الواقع لم يكن ذلك صحيحا لأن معارضتهم للوزراء المتحالفين مع هيئة الأركان كانت واضحة. فقد كان عز الدين في العاصمة مناوئا لبن بلة وكانت الولايتان الثانية والثالثة مرتبطتين على التوالي ببن طوبال وكريم، وبالتالي كانتا ضد بن بلة وأنصاره في الحكومة. بالنسبة إلى الولاية الرابعة اختلف الأمر، إذ يمكن القول إن موقف الحياد المعلن كان له معنى عندها بدليل مواقفها اللاحقة: فهي لم تشارك[2] في استقبال الحكومة عند دخولها يوم 3 جويلية، ومنعت رئيسها بن خدة من عقد التجمعات التي أراد تنشيطها في مناطقها، وفي البليدة خاصة. أما في الطرف المقابل، عند قيادة الأركان، فكان اجتماع زمورة سببا آخر لتصعيد الأزمة، إذ بمجرد اطلاعها على الاجتماع ومقرراته جنّ جنونها ولم يتردد الناطق باسمها، على منجلي، في التأكيد أن ذلك اللقاء قد تم بتواطؤ مع الفرنسيين.

---

(1) *نفس المرجع*، ص 411.
(2) بحجة أنها لم تكن متحدة لأنها دخلت منقوصة لاسيما من الوزيرين بن بلة و**محمد خيضر**.

في اليوم التالي من اجتماع زمورة، حمل الرائد عز الدين والرائد حميمي والدكتور سعيد حرموش وعمر بوداود قرارات الاجتماع وذهبوا إلى تونس لإطلاع الحكومة عليها. كانت في تلك الأثناء فكرة القيام بعزل قيادة الأركان واردة عند بعض الوزراء. وخارج الحكومة، كان الرائد عز الدين قد طرحها صراحة. في الواقع، جاء ذلك منسجما مع موقف الحاضرين في زمورة الذين تحدثوا عن "قيادة الأركان السابقة" وذكروا بأنها مستقيلة منذ سبتمبر 1961. في اليوم نفسه، انعقد بتونس اجتماع للحكومة وفي جدول أعماله نقطتان ساخنتان: مقررات اجتماع زمورة ومسألة قيادة الأركان. كان التوتر شديدا حول النقطة الأولى وأشد حول الثانية. وافق بوضياف وآيت أحمد على قرارات زمورة وعارضها صراحة بن بلة وخيضر. أما فيما يتعلق بقيادة الأركان، فكان بن خدة يريد عزلها. كانت الأغلبية أيضا مؤيدة له، أما بن بلة وخيضر فثار غضبهما بحيث غادر الأول القاعة دون أن يتلفظ ببنت شفة، وأدان الثاني العزل وقدم استقالته احتجاجا عليه. يوم 27 جوان، غادر خيضر تونس إلى الرباط ليثبت للحكومة أنه لن يخطو بعد ذلك اليوم خطوة معها، ويوم 28 فعل مثله بن بلة فقفز فجأة إلى طائرة تابعة للخطوط الجوية المصرية، حملته إلى بنغازي في طريقه إلى القاهرة[1]، تاركة ركابها في أرضية المطار منتظرين.

برر بن بلة فيما بعد تصرفه قائلا إنه علم أن الحكومة التونسية ستقوم باعتقاله بناء على طلب من الحكومة المؤقتة، وهو احتمال ضئيل لأنه لم يكن من مصلحة الحكومة أن تجازف بإجراء كهذا نظرا لموقفها الضعيف في جو الأزمة التي كانت تعيشها. في الواقع، بحكم المواقف السابقة لخيضر وبن بلة لابد أنهما كانا، على الأقل منذ مؤتمر طرابلس، ينتظران أول فرصة لإعلان طلاقهما مع الحكومة، ثم جاء اجتماع زمورة وقرار عزل قيادة الأركان فتحقق المنتظر وأعلنا انفصالهما عن مؤسسة لم تعد لها أي شرعية في نظرهما، وكانت تعيش الربع ساعة الأخير من عمرها.

يوم 30 جوان، بعد استشارة أعضاء الحكومة المؤقتة الحاضرين، وجه بن خدة نداء إلى جيش التحرير أعلن فيه عزل قيادة الأركان وتجريد بومدين ومنجلي وقايد من رتبهم، وأمر برفض ما يصدرونه من أوامر. في اليوم نفسه، وقعت ردود الفعل وراحت الأطراف المعنية تبحث عن أسانيد قانونية، هذا للتدليل على

---

(1) عند وصوله، رفض **كافي**، رئيس البعثة الجزائرية في القاهرة آنذاك، استقباله بالمطار لأن حكومته لم تطلب منه القيام بذلك.

شرعيته وذلك للطعن في صحته. كان ذلك مفيدا على الأقل للرأي العام الوطني والدولي. في الواقع، على مستوى الفاعلين، لم يكن أحد يعير اهتماما كبيرا للاعتبارات القانونية، ولو كان ذلك لما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه.

مهما يكن، فقد أعلن بن بلة في اليوم نفسه أنه لا يستطيع الموافقة على قرار الحكومة، وأكدت قيادة الأركان يوم 1 جويلية على أمواج إذاعتها أن القرار غير شرعي معتبرة أن المجلس الوطني الذي عينها هو الوحيد الذي بإمكانه أن يقوم بعزلها، وأن "شرعية قيادة الأركان وحدها ستظل صالحة إلى غاية انعقاد مؤتمر للجبهة"[1]. أما الحكومة وأنصارها، فقالوا بشرعية العزل استنادا إلى المادة 22 من القانون الأساسي للجبهة التي تنص على أن "الحكومة المؤقتة تعين الضباط السامين وأعضاء قيادة الأركان ورؤساء البعثات في الخارج وتعين في مناصب المسئولية"، ومن ثمة المبدأ القائل: من يعين له حق العزل. قانونيا، كان لبن خدة الحق في عزل قيادة الأركان، لكن سياسيا يبدو أنه لم يقدر الأمور حق قدرها لأن القرار لم يكن ملائما وكان من الأفضل ألا يُتخذ لأن صاحبه كان عاجزا عن فرض تطبيقه، وفي ذلك إساءة أكبر إلى سمعته وسلطته.

هكذا كان الوضع إذاً عشية الاستقلال. في نهاية شهر جوان كانت الحكومة أضعف وفي وضع أسوأ من ذي قبل، لأنها أصبحت أكثر انقساما، بحيث لم يعد في مقدورها أن تجتمع بكامل أعضائها، وهاهي قد اتخذت قرار عزل قيادة الأركان الذي أثار غضب خصومها وزودهم بذرائع إضافية لمهاجمتها، دون القدرة على تنفيذه.

[1] E. Maillarde, *L'Algérie depuis 1962, d'une dictature à l'autre,* Paris, La table Ronde, 1975, p. 38.

الفصل الرابع

تحالف بن بلة وقيادة الأركان بين الانتصار والانكسار

(جويلية 1962 - 19 جوان 1965)

نتابع تطورات الأزمة في الفترة الممتدة من وقف القتال إلى غاية 20 سبتمبر، موعد انتصار أحد طرفي النزاع، وبعد ذلك نختم هذا الفصل بعرض وجيز عن مجريات الصراع في قمة السلطة ابتداء من ذلك التاريخ وإلى غاية 19 جوان 1965.

بمجرد إعلان الاستقلال في 3 جويلية، بدأ دخول القوات والقادة من الخارج، وتواصل التخطيط والتنفيذ للزحف نحو العاصمة. شهدت الأسابيع الثلاثة الأولى من جويلية محاولات أخيرة للتسوية لم ينجح أي منها، وفي الوقت نفسه كان ائتلاف بن بلة وقيادة الأركان على أتم الاستعداد للعمل بوسائل الإرغام التي دخلت حيز التطبيق في الأسبوع الأخير من جويلية وسمحت له بتحقيق انتصارات في الأسبوع الأول من شهر أوت؛ إلا أن تلك الانتصارات على أهميتها لم تكن كافية لبسط سلطته تماما على العاصمة الخاضعة في ذلك الحين لقوات الولاية الرابعة. فارتأى أن الوقت قد حان "لفتحها" بأي ثمن كان. من أجل ذلك، سقط قتلى وجرحى من جنود الولايات وجيش الحدود، ولم يحسم الموقف إلا في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر. تميزت الفترة اللاحقة بصراع متزايد بين الطرفين الرئيسيين في التحالف الذي خرج منتصرا من أزمة السلطة، بن بلة و"جماعة وجدة"، ثم انتهى الأمر بانتصار الثانية على الأول نهائيا يوم 19 جوان 1965. نعود إلى هذه التطورات الواحد تلو الآخر.

بين المساومة والمواجهة

يوم 30 جوان، بعث العقيد محند والحاج إلى الحكومة رسالة يطلب فيها معلومات عن كيفيات عودة المقاتلين المرابطين في الحدود، وأخبرها أن *لجنة التنسيق بين الولايات* تقترح يوم 5 جويلية عيدا للاستقلال. جرى الاستفتاء يوم 1 جويلية وأعلن الاستقلال يوم الثالث منه وفي اليوم نفسه، حطت بمطار الدار البيضاء طائرة كانت تقل بن خدة محاطا بأعضاء الحكومة الذين بقوا في تونس. وجد الرئيس والوزراء في انتظارهم على الخصوص[1] محند والحاج والرائد عز الدين وعبد الرحمان فارس، بالمطار من حيث توجهوا إلى العاصمة. من داخل السيارة المكشوفة التي حملت بن خدة إلى جانبي محند ولحاج وكريم بلقاسم، كان الأول يرد بالتحية على هتافات الجمهور المصطف على حافتي الطريق منتظرا بحماس عودة النصر لقادته. يوم 5 جويلية، في حفل حضرته الصحافة الأجنبية، قامت الولاية الرابعة مع المنطقة المستقلة بنسف التمثال المنتصب في سيدي فرج، تدميرا لذكرى الإنزال في ذلك اليوم من سنة 1830.

في الطرف المقابل، كان بن بلة وخيضر لا يزالان بالخارج، وقد بينا بعدم الدخول مع أعضاء الحكومة أنهما كانا يريدان العودة مع غيرهم وفي ظروف أخرى. أما قوات قيادة الأركان، فقد أخذت في الدخول ابتداء من 5 جويلية والانتشار بغرب البلاد وشرقها، في المناطق الوهرانية، وفي الحدود الشرقية حيث كان عبد الرزاق بوحارة على رأس الفيلق السابع عشر أول من استقر في نواحي سوق أهراس. أرسلت قوات من الولاية الثانية لسد الطريق في وجهه، لكن ضباطها لم يكونوا متحمسين لأمر جنودهم بإطلاق النار. جنود جيش الحدود بدورهم كانوا قد تلقوا أوامر "بالاتصال أخويا" مع جنود الداخل. في تلك الأثناء، كان الجميع يعلنون أنهم لا يريدون المواجهة ويستعدون لها في الوقت نفسه، كل على طريقته ؛ وكان من أهم النقاط المتداولة في أحاديث الطرفين، وأيضا على ألسنة المتتبعين لتطورات الأزمة، حساب القوات المتوفرة لكل منهما. فيما يخص

(1) تطبيقا لمقررات اجتماع زمورة الذي نص على عدم الاعتراف بالحكومة إلا إذا كانت متحدة امتنعت لجنة التنسيق بين الولايات عن استقبال الحكومة، وانتظر بن خدة والوزراء محند ولحاج باسم الولاية الثالثة وعز الدين باسم المنطقة المستقلة للجزائر.

الولايات، كانت الأسلحة قليلة عندها، فهي إذاً ستعمل من أجل الحصول عليها. ومن أجل ذلك، يبدو أن بن خدة "طلب أسلحة من الليبيين، فرفضوا النزول عند رغبته، ثم تراجع عن موقفه مفكرا في العواقب الدموية للمواجهة"[1]. ومن أجل الأسلحة أيضا، قامت الولايات الثانية والثالثة والرابعة بتسريح أعضاء *القوة المحلية*[2] وجردتهم من الأسلحة التي حُولت إلى جنودها، خاصة في الولاية الرابعة.

أ. المساعي الأخيرة للتسوية

على صعيد التحركات والمساعي السياسية، شهدت الأسابيع الثلاثة الأولى من جويلية بعض المحاولات الفاشلة للتوصل إلى تسوية. تمت إحداها يوم 2 جويلية وقام بها الرئيس المصري عبد الناصر الذي نصح بن بلة[3] أن يدخل مع الحكومة المؤقتة إلى الجزائر، وهو ما رفضه[4] بن بلة رفضا قاطعا مادامت الحكومة لم تجمد قرارها المتعلق بعزل قيادة الأركان. كانت لوساطة عبد الناصر خلفيات حيث كان الرئيس المصري مطلعا على الموقف في الساحة الجزائرية بعد مؤتمر طرابلس، وكان بالطبع مؤيدا لبن بلة، لكن مبادرته في ذلك الوقت عبرت عن رغبته في عدم التسرع بإحداث القطيعة مع الحكومة المؤقتة التي لم يكن فشلها قد بات أمرا واقعا بصورة نهائية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أراد جمال عبد الناصر الحفاظ على حظوظ صديقه المفضل بن بلة في الوصول إلى السلطة لأن بقاءه في الخارج ذكره بمصير صالح بن يوسف التونسي فيما لو نجح خصومه.

وقامت بمحاولة أخرى *لجنة التنسيق بين الولايات* المشكلة في زمورة، إذ واصلت تحركاتها في إطار ما اتفق عليه يوم 26 جوان، فأجرت مشاورات وقررت عقد اجتماع يوم 6 جويلية بالولاية الرابعة، وكلف الضابطان يوسف بولخروف من الرابعة وحسان محيوز من الثالثة بالاتصال مع الولايات الأخرى.

---

[1] G. Meynier, *Histoire intérieure du F.L.N.*, p. 662.

[2] انشئت بموجب اتفاقيات أيفيان. قوامها 40000 رجل، وأسندت إليها مهمة حفظ الأمن أثناء الفترة الانتقالية. في الواقع لم يكن لها دور يذكر في ذلك المجال نتيجة ضعفها أمام الفاعلين الآخرين في تلك الفترة (منظمة *الواص*، قوات الأمن الفرنسية، قوات جيش التحرير والفدائيين في المدن...).

[3] كان بن بلة حينئذ في القاهرة منذ أيام بعد أن غادر تونس يوم 28 جوان كما رأينا. لمزيد من المعلومات عن هذه النقطة تراجع *مذكرات كافي* (ص293) الذي كان في ذلك الوقت رئيسا لبعثة الحكومة المؤقتة في القاهرة.

[4] A. Haroun, *L'Eté de la discorde*, p. 87.

رفض طاهر زبيري الدعوة ووافق على الحضور عقيد الخامسة، عثمان، وقائد السادسة، شعباني. لم ينعقد الاجتماع يوم 6 جويلية وفشلت المحاولة لأن الولايتين الخامسة والسادسة لم تكونا في الموعد بسبب دخول الحكومة المؤقتة وحديث رئيسها عن "الدكتاتورية العسكرية" و"السلطة الشخصية". في الواقع، لم تتقيد بقرار الحياد تجاه الحكومة، المتخذ في زمورة، سوى الولاية الرابعة التي امتنعت عن المشاركة في استقبالها، أما الولاية الثالثة والمنطقة المستقلة فلم تلتزما به حيث ذهب كما رأينا عز الدين ومحند ولحاج لانتظار بن خدة.

وهناك مسعى ثالث تم يوم 9 جويلية بالرباط حيث التحق بخيضر بن بلة وبيطاط ويزيد، وذهب لرؤيتهم هناك وفد عن *لجنة التنسيق بين الولايات* ضم العقيد محند ولحاج والعقيد سي حسان والدكتور سعيد حرموش. كان الهدف من المسعى إبعاد بن بلة وخيضر[1] عن قيادة الأركان لكن من دون نتيجة. وفي تلك المناسبة، قال بن بلة لحرموش: "كنتم بضعة قطط وأصبحتم الآن آلافا". في الواقع، كان هذا الرقم أقل من الواقع بكثير، فإذا كان صحيحا أن الولايات ضاعفت أعدادها بعد وقف القتال بتجنيد "أصحاب 19 مارس"، فالصحيح أيضا أن قواتها عشية ذلك التاريخ لم تكن "بضعة قطط" كما قال بن بلة، ولا 5000 فقط، حتى المصادر الفرنسية التي كانت دائما تقلل منها قدرتها في ذلك الوقت بـ 10 000 مقاتل، لكن لا ضير في ذلك بالنسبة إلى بن بلة، مادام الهدف من هذا التصغير هو إثبات شرعية جيش الحدود، وكأن الشرعية تقاس بالعدد فقط. في هذه الأثناء أعلن بن بلة أنه قرر العودة إلى البلاد.

يوم 11 جويلية، استقبل بن بلة استقبالا حارا في مدينة تلمسان وأقام مقره العام في Villa Rivaud بالمدينة نفسها. في الوقت نفسه، كانت مدينة تيزي وزو تستقبل بنفس الحرارة كريم بلقاسم ومحمد بوضياف. وهكذا تكونت، بعد انضمام عدد من المتحالفين الجدد إلى بن بلة، *جماعة تلمسان* التي تضم نواة صلبة سميت *جماعة وجدة* المستندة إلى جيش الحدود، مقابل *جماعة تيزي وزو* الأقل تماسكا والتي نجد ضمنها بوضياف وكريم وآيت أحمد أحيانا، وبن خدة[2] بصورة متقطعة أيضا، والولاية الثالثة والمنطقة المستقلة للجزائر. في غضون ذلك، كان

---

[1] كان جواب خيضر صريحا وحادا إذ قال لأعضاء الوفد: "إما أنكم معنا أو ضدنا، لابد أن تختاروا".

[2] في إطار موقف "الحياد" منعت الولاية الرابعة بن خدة من تنشيط تجمعات في البليدة، مما حمله على الذهاب إلى تيزي وزو من حين لآخر.

الرائد سليمان معتقلا من قبل جنود صالح بوبنيدر، ولخضر بن طوبال في الولاية الثانية يحث جنودها على عصيان قيادة الأركان.

في جانب بن بلة وقيادة الأركان، كان في تلك الفترة شيء من الاختلاف حول الأساليب التي يجب استخدامها. كان بن بلة مصمما على تحقيق مراده لكن بعد استنفاد وسائل المصالحة التي يمكن أن تحقق له ذلك. فهو إذا كان يؤجل إلى أقصى حد ممكن استخدام القوة، بينما كانت نظرة قيادة الأركان "أكثر خشونة"[1]، فقد اقترحت أن يتم إعلان المكتب السياسي بعد اجتماع طرابلس فورا[2] ويبدأ السير نحو العاصمة دون أن تعير أدنى اهتمام للحكومة التي لم يعد لها ولا للمجلس الوطني في نظرها أي وجود. ذلك التصور نجده، مثلا، في تصريح أدلى به رائد متحدث باسم قيادة الأركان لمراسل صحيفة *لوموند* يوم 6 جويلية: "ليس هناك أي حل عن طريق التسوية... وقد بدأ امتحان القوة... لحل الأزمة، لابد من اجتماع المجلس الوطني... وعقد مؤتمر وطني لإطارات جبهة التحرير الوطني قبل استدعاء المجلس التأسيسي... جيش التحرير الوطني هو الشعب الجزائري ... والحال أن الشعب الجزائري قد 'أثبت أنه مستعد لتحمل مسئولياته'"[3]. فيما يخص العمل على المدى القصير، أعلن الناطق باسم جيش الحدود أن "حملة الشرح والتشهير التي شرع فيها جيش التحرير سوف تتواصل"[4]. وكانت الحكومة وقتئذ بالفعل محل انتقادات واتهامات في غاية القسوة على لسان الناطقين باسم بن بلة وقيادة الأركان. في الحديث نفسه مع مراسل *لوموند*، كان ضابط جيش الحدود قد طالب الحكومة أن تنسحب من الساحة السياسية دون قيد أو شرط بدعوى أن "جيش التحرير يمثل الثورة بكاملها، ومركزيي الحكومة المؤقتة يمثلون نزعة إصلاحية عتيقة"، وأن كريم وبوضياف قاما بتزكية الاتفاق مع *الواص*. وكان ذلك امتداداً لحملة تجريح وسب استهدفت بالدرجة الأولى شخص رئيس الحكومة بن خدة الذي كان أحد نائبي العقيد عثمان، أبو بكر أو ناصر، قد سماه "خائنا"[5] يوم 4 جويلية أمام الجمهور بملعب تلمسان.

---

(1) G. Meynier, *op. cit.* p. 660.

(2) كانت قد اقترحت القيام بذلك بعد توقف اجتماع طرابلس مباشرة.

(3) صحيفة *لوموند*، 7 جويلية 1962، نقلا عن:
A. Yefsah, *la question du pouvoir en Algérie*, p. 88-89.

(4) *لوموند*، عدد 7 جويلية 1962، عن: علي هارون، *المرجع المذكور*، ص 90.

(5) حسب هارون (*المرجع المذكور*، ص 85)، أثار كلام ذلك الضابط استياء في نفوس الحاضرين فعقب

تمثلت خطة عمل بن بلة منذ مؤتمر طرابلس في إقناع الولايات بالمصادقة على المكتب السياسي الذي اقترحه وانفرط العقد دون تزكيته. وعندما استقر صاحب الاقتراح في تلمسان، طلب من ممثلي الولايات أن يذهبوا للتفاوض معه من أجل هذا الغرض، وأدى ذلك إلى المحاولة الأخيرة قبل الانتقال إلى الأفعال. على إثر الدعوة التي وجهها بن بلة لقادة الولايات، انعقد اجتماع سري بالأصنام، حضرته كل الولايات ابتداء من 15 جويلية. كان الموضوع الرئيسي في جدول الأعمال هو قيادة الجيش وتشكيل المكتب السياسي. تمسك ممثلو الولايات المؤيدة لبن بلة بالصيغة المقترحة في طرابلس، وقبلتها الولاية الثالثة شريطة أن يحل كريم محل محمدي السعيد، وهو ما رفضه العقيد شعباني والزبيري وعثمان. للخروج من الانسداد، اقترحت الولاية الرابعة مكتبا سياسيا مؤقتا يضم قادة الولايات، تكون مهمته الدعوة إلى عقد مؤتمر للجبهة. بعد أخذ ورد طلب العقداء الثلاثة، زبيري وعثمان وشعباني، يوم 21 جويلية مهلة للتشاور "مع نوابهم" وذهبوا إلى تلمسان. كان الآخرون في انتظار عودتهم بالأصنام عندما سمعوا في اليوم التالي، 22 جويلية، نبأ الإعلان من تلمسان عن قيام المكتب السياسي[1] في ندوة صحفية نشطها أحمد بومنجل، الناطق باسم الجماعة، بحضور بن بلة وخيضر وبومدين وفرحات عباس وأحمد فرانسيس والحاج بن علة والعقداء المنتظرين في الأصنام، زبيري وعثمان وشعباني.

كان اجتماع الأصنام في نظر مختلف الأطراف لقاء الفرصة الأخيرة للتسوية. لكن، في الواقع، كان إخفاق ذلك الاجتماع متوقعا إلى حد كبير بالنظر إلى ظروف انعقاده. فقد ذهب إليه قادة الولايات المؤيدة لجماعة تلمسان فقط من أجل إقناع الولايات الأخرى بالمصادقة على المكتب السياسي الذي اقترحه بن بلة، ولم تشارك فيه قيادة الأركان، أي الطرف الأساسي في الأزمة، والذي لم يكن منطقيا أن يتصور أي حل لم تشارك مباشرة في صنعه.

قيام المكتب السياسي الذي أعلن أصحابه أنه مؤهل لتولي قيادة البلاد وتكييف الجبهة وجيش التحرير، وتنظيم الحزب، وبناء الدولة والتحضير لمؤتمر الحزب في نهاية 1962، كان معناه إعلان الاستيلاء على السلطة على مستوى الخطاب بانتظار تحقيق الانتصار وتجسيد ذلك في الميدان. فما الذي دعا إذا جماعة تلمسان إلى الإسراع بذلك القرار وعدم انتظار أسابيع إضافية لعقد

عليه أحدهم قائلا "انطلاق سيئ، أيها الأصدقاء. لقد انطلقت الجزائر انطلاقا سيئا".

(1) كما اقترحه بن بلة: السجناء الخمسة سابقا ومعهم بن علة ومحمدي السعيد.

المجلس الوطني وإجراء انتخابات المجلس التأسيسي التي كانت مقررة ليوم 12 أوت 1962؟

في النصف الأول من جويلية، كان مختلف الفاعلين يعلنون تمسكهم بتحكيم المجلس الوطني وينادون بانعقاده من جديد. يوم 5 جويلية، طالب الناطق باسم قيادة الأركان بانعقاد المجلس. ويوم 6 جويلية، في حديث لوكالة الأنباء الفرنسية، طالب بن بلة بإلغاء قرار عزل قيادة الأركان، قائلا إن المجلس لم ينه أشغاله في دورته السابقة، وبالتالي لابد أن تستأنف الأشغال من النقطة التي توقفت فيها. ويوم 19 جويلية طالب بعقد المجلس الوطني أحمد بومنجل، الناطق باسم جماعة تلمسان. في طرف الحكومة المؤقتة وجماعة تيزي وزو والولايات المؤيدة لهما لم يكن بالطبع معارض لاجتماع المجلس والالتزام بحكمه.

وبالفعل، استدعي المجلس الوطني يوم 20 جويلية من طرف مكتبه للانعقاد في دورة عادية يوم 2 أوت. لكن بعد ذلك بيومين كان إعلان المكتب السياسي، مما يدل على أن جماعة تلمسان كانت في الحقيقة رافضة لانعقاد المجلس الذي كانت تطالب به، من دون شك خوفا من الوضع السيئ الذي كانت ستجد نفسها فيه نتيجة عدم الحصول على الأغلبية اللازمة لإسقاط الحكومة وإقامة قيادة جديدة. في الواقع، كانت جماعة تلمسان رافضة لانعقاد المجلس وتريد بكل بساطة حمل الولايات المناوئة لها على قبول اقتراحها. وعندما فشلت في ذلك أثناء اجتماع الأصنام واستدعي المجلس للانعقاد، بادرت إلى فرض إرادتها بإعلان استلامها السلطة من خلال المكتب السياسي المشكل وفق رغبتها، لأنها كانت متيقنة من انتصارها في حالة المواجهة، وبدون انعقاد المجلس. وبعد إعلان المكتب السياسي أصبح موقف بن بلة معارضا تماما لانعقاد المجلس بدعوى أن الظروف الأمنية غير متوفرة لانعقاده وأن "انعقاده سيكون من أجل إجراء بسيط هو المصادقة على تصويتات تلقينا بشأنها تطمينات من أصحابها"[1].

في الجانب القانوني، تضمنت اللائحة التي أصدرتها جماعة تلمسان يوم 20 جويلية، والبيان المتعلق بقيام المكتب السياسي بعد يومين من ذلك، معلومات خاطئة، حرمت عملية الإعلان، وبالتالي الهيئة المعلنة، من كل سند قانوني. في الواقع، نجد في كلا النصين عبارة "الأعضاء أصحاب الأغلبية في المجلس

(1) كما ذكره Etienne Maillarde في: *L'Algérie depuis 1962, d'une dictature à l'autre*, p. 48.

الوطني"[1]. وهذا ليس صحيحا، فقد رأينا أنه لم يجر أي تصويت على القائمتين. كل ما حصل هو سبر لنوايا التصويت. وحتى النتائج التي أسفر عنها ذلك الاستطلاع لم تمنح قائمة بن بلة الأغلبية المطلوبة. الأعضاء الـ 39 (في الحقيقة 30) الذين كانوا قد وقعوا محضر 7 جوان، وأعلن المكتب السياسي باسمهم، لم يمثلوا الأغلبية المطلوبة في المجلس الوطني. ومثال آخر عن هذه التأكيدات الخاطئة نجده في بيان 22 جويلية، الذي نقرأ فيه: "حيث أن اللجنة قدمت تقريرها إلى الجمعية العامة وأوضحت أن اتفاق الأغلبية المطلوبة من أعضاء المجلس الوطني قد حصل حول: [...] 3 - تشكيلة من سبعة أعضاء..." ؛ وهذا أيضا ليس صحيحا لأن اللجنة كما رأينا أعلنت بالتحديد إخفاقها وعدم حصول أي اتفاق وطلبت من المجلس أن يكون لجنة أخرى. في الحقيقة، من الوجهة القانونية كل الحجج الواردة في هذين النصين غير صحيحة بالنظر إلى القانون الأساسي للجبهة والمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية. ففيهما القول بشرعية قرارات اتخذها حوالي نصف أعضاء المجلس خارج الإطار والإجراءات القانونية التي حددتها النصوص المذكورة: انعقاد دورة، مناقشة علنية، تصويت صريح، وسري بالنسبة إلى الأشخاص، وأغلبية محددة حسب المواضيع المطروحة. وكل ذلك لم يتوفر في اجتماعات تلمسان والقرارات الصادرة عنها.

أمام الواقع الذي أحدثه إعلان قيام المكتب السياسي، ردت الحومة والولايات بصورة متشتتة. في الحكومة، اعتبر بوضياف وكريم الإعلان "استخداما للقوة". الأعضاء الآخرون استولى عليهم الارتباك، وأبلغ بن خدة جماعة تلمسان أن الحكومة موافقة على المكتب السياسي المعلن بشرط استدعاء المجلس الوطني فيما بعد للمصادقة عليه، وقدم وزير الخارجية سعد دحلب استقالته، وكذلك فعل آيت أحمد يوم 27 جويلية موضحا أنه مستقيل من جميع الهيئات القيادية للجبهة. فيما يخص الولايات، كانت الثالثة وحدها هي التي عارضت الإعلان بشدة. كان موقف الرابعة غامضا، وكان قائد الثانية، صالح بوبنيدر، قد تفاوض مع بن بلة حول رفع حالة الطوارئ في ولايته مقابل وعد بعقد المجلس، ثم عاد يوم 24 جويلية إلى قسنطينة لإعلان الاتفاق. لكن وقع في اليوم التالي حدث جديد صعد الأزمة وأخر انفراجها إلى وقت لاحق.

(1) يوجد النص الكامل للائحة 20 وإعلان 22 جويلية 1962، في: علي هارون، *المرجع المذكور*، ص 227 - 230.

يوم 25 جويلية، هاجمت قوات قيادة الأركان وحدات الولاية الثانية واحتلت مدينة قسنطينة بعد اشتباكات خلفت قتلى وجرحى، واعتقل بالمناسبة بن طوبال وبوبنيدر. نفذ عملية الهجوم على قسنطينة الرائد براجم[1] انطلاقا من مركز قيادته في عين مليلة بالولاية الأولى، مستخدما الفيالق التي وضعتها تحت أوامره قيادة الأركان. ندد بن بلة بالعملية[2]، ربما اعتقاداً منه أن الوضع سينقلب لصالحه دون استعمال القوة، على الأقل في ذلك الوقت بالذات الذي كان فيه كما أشرنا على اتصال مع بوبنيدر. وغداة احتلال قسنطينة، شكل بوضياف وكريم *لجنة الاتصال والدفاع عن الثورة* C.L.D.R[3] بهدف التصدي لقيادة الأركان والمكتب السياسي. في اليوم التالي أنعقد اجتماع حضرته قيادتا الولايتين الثالثة والرابعة وبوضياف وكريم وآيت أحمد وبوصوف، دعا المشاركون فيه الشعب إلى "كسر شوكة الدكتاتورية".

ب. انتصار المكتب السياسي ونهاية الحكومة

في الأسبوع الأول من أوت، رغم البلبلة السائدة في الولاية الثانية والمعارضة المعلنة في الثالثة والرابعة، حقق المكتب السياسي انتصارات هامة في العاصمة. في الواقع، شهد هذا الأسبوع على التوالي اتفاقا اعترف بسلطة المكتب السياسي، واستقرار هذا الأخير في العاصمة، ونهاية الحكومة المؤقتة.

جرت محادثات في الأيام الأخيرة من جويلية بين خيضر وبيطاط وبن خدة، ويوم 28 منه بين كريم وخيضر، وأدت إلى لقاء بعمالة (ولاية) الجزائر يوم 2 أوت انتهى بتسوية وقع عليها كريم وبوضياف من جهة، وخيضر باسم جماعة تلمسان من جهة أخرى. طبقا للاتفاق، اعترفت جماعة تيزي وزو بالمكتب السياسي كما أعلن في تلمسان، يعني أن آيت أحمد وبوضياف سيلتحقان به. يُعد هذا المكتب لانتخابات المجلس التأسيسي المقرر إجراؤها "أثناء شهر أوت، وربما في 27 منه"[4]، ويستدعى المجلس الوطني للثورة الجزائرية للانعقاد بعد

(1) من المعروف أن قيام لعربي براجم باحتلال قسنطينة كان بدافع الرغبة في الانتقام من قادة الولاية الثانية المسئولين في رأيه عن تهميشه أثناء الثورة، ولكن العملية اندرجت ضمن خطة قيادة الأركان لنشر قواتها في شرق البلاد تمهيدا لدخول العاصمة.

(2) Etienne Maillarde, *L'Algérie depuis*..., p. 50.

(3) Comité de liaison et de défense de la révolution

(4) اتفاق 2 أوت، نقلا عن: علي هارون، *المرجع المذكور*، ص 166.

الانتخابات بأسبوع "لتقييم الوضع والنظر في مشكلة المكتب السياسي"[1]. عن هذا قال بوضياف فيما بعد إن بن بلة قد اعترف حسب ذلك الاتفاق "بعدم تمثيلية مكتبه السياسي وعدم شرعيته مادام الاتفاق قد نص على أن هذا المكتب من الممكن أن يعاد النظر فيه من قبل المجلس الوطني الذي سينعقد بعد أسبوع من الانتخابات"[2].

ما الذي دعا الطرفين إلى الاتفاق على تلك التسوية المعروفة بـ"اتفاق 2 أوت"؟ قد يكون لهذا السؤال معنى أكثر بالنسبة إلى بن بلة وخيضر اللذين كانت لهما أوراق وافرة للانتصار من دون تسوية. أما بوضياف وجماعة تيزي وزو فالأمر أكثر وضوحا فيما يخصهما. ذلك أن الاعتراف بسلطة المكتب السياسي يعبر عن تخوفهما من عواقب الاستمرار في التصدي[3]، بعد أن اتضح من خلال ما جرى في قسنطينة أن قيادة الأركان وحلفاءها لن يترددوا في استخدام القوة. يضاف إلى ذلك أن الاعتراف بالمكتب السياسي ظهر بمثابة البديل الباقي بعد اختفاء الحكومة كما سنرى لاحقا، لاسيما وأن تلك التسوية قد نصت على إمكانية إعادة النظر في تشكيله بمناسبة انعقاد المجلس الوطني.

فيما يخص بن بلة وخيضر، كان الدافع إلى التسوية هو، على الأرجح، الحرص على تفادي المواجهة المسلحة مع الولايات، لأن تلك المواجهة كان من شأنها أن تعرض الولايات لضربات قوية من جيش الحدود، وتدفع في حال استخدام واسع للقوة بقيادة الأركان إلى مقدمة الأحداث، وتجعلها سيدة الموقف ومفتاح حل الأزمة. في هذه الحالة تتحقق القطيعة بين بن بلة وخيضر وخصومهما السياسيين والعسكريين في الداخل، وتضعف مواقعهما أمام قادة الجيش في صف التحالف الذي ينتميان إليه. لذلك أظهر بن بلة شيئا من المرونة في الأسلوب، تمثل في إبرام بعض التسويات، لكنها تسويات لا تعدو كونها تصرفات تكتيكية ترمي إلى حمل الخصوم على الاستسلام بالتدريج.

لم تغير تسوية 2 أوت شيئا في مجريات الأزمة. في الواقع، لم تشارك فيها الولاية الرابعة التي كانت طرفا هاما في النزاع، ولم يكن واضحا أن قيادة

(1) *نفس المكان*.

(2) M. Boudiaf, *où va l'Algérie ?* Ed. Librairie de l'Etoile, Paris, 1964, p, 17.

(3) حسب عمار حمدالي (*المرجع المذكور*، ص263) قال بوضياف لكريم بتلك المناسبة " إذا واصلنا المقاومة فإننا سنتجه رأسا نحو الكارثة. نحن نواجه أناسا ليست لهم أي أخلاقية... فهم كريم أن بوضياف قرر إعادة النظر في موقفه...".

الأركان مؤيدة لها ؛ وبن بلة، عن قصد أو عن عجز، لم يحترم بنودها. في هذا الصدد كتب بوضياف: "إن هذا الاتفاق قد تعرض للتنكر بعد أسبوعين فقط من وضعه"[1]. يقصد التنكر من طرف جماعة تلمسان. عمليا، نشرت يوم 19 أوت قوائم المرشحين للانتخابات ولم يكن بوضياف قد استشير فيها بوصفه عضوا في المكتب السياسي، ويوم 25 أوت أجلت الانتخابات المقررة ليوم 2 سبتمبر، وكان في ذلك مخالفة لبنود الاتفاق، دفعت بوضياف إلى الاستقالة مجددا من المكتب السياسي. أما آيت أحمد فلم يلتحق به أصلا رغم ما نص عليه الاتفاق، عملا بما قرره يوم 27 جويلية بشأن "الاستقالة من جميع الهيئات القيادية للجبهة".

يوم 3 أوت، على إثر الاتفاق المبرم بين الجانبين، استقر المكتب السياسي في العاصمة بالتشكيلة المعلنة في تلمسان ماعدا آيت أحمد الذي رفض الالتحاق به. وفي اليوم التالي، اجتمع[2] وقام بتوزيع الوظائف[3] على أعضائه بطريقة بينت أنه لا يريد الاكتفاء بدور القيادة الحزبية الذي أسند إليه في برنامج طرابلس ولا الاقتصار على تحضير الانتخابات واستدعاء المجلس الوطني للانعقاد كما نص عليه اتفاق 2 أوت، وأنه على العكس من ذلك يعتبر نفسه هيئة تركز بين أيديها سلطات الحزب والدولة معا.

وتمثل الانتصار الآخر الذي حققه المكتب السياسي في ذلك الأسبوع من شهر أوت في اختفاء الحكومة نهائيا وفعليا، من الساحة السياسية. في الواقع، من حيث الوزراء، لم يكن قد بقي منها شيء يذكر. آيت أحمد المستقيل كان في جنيف، ودحلب مستقيل أيضا، بوصوف وبن طوبال كان من الصعب على المراقبين أن يروهما أو يسمعوا تصريحا منهما، ومحمد يزيد المتفائل دائما بحل الأزمة كان قد اتجه إلى تونس ومنها إلى باريس لإقامة مؤقتة فيها، دون الحديث طبعا عن بيطاط ومحمدي المتحالفين مع بن بلة وخيضر. لم يبق من الحكومة إذاً سوى الرئيس بن خدة، معزولا في العاصمة، وعلى اتصال مع كريم وبوضياف الغائبين عنها في معظم الأحيان.

---

[1] محمد بوضياف، *نفس المرجع*، ص17.

[2] في ذلك الاجتماع اتصل المكتب السياسي أيضا بالهيئة التنفيذية المؤقتة لإبلاغها انه قرر ان تكون الانتخابات يوم 2 سبتمبر بدلا من يوم 27 أوت، فقامت الهيئة فورا بإعلان هذا التاريخ وأخذت تتعامل مع المكتب السياسي بدلا من الحكومة المؤقتة.

[3] على النحو التالي: بن بلة، التنسيق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة؛ بوضياف، التوجيه والعلاقات الخارجية؛ بيطاط، الحزب؛ خيضر، امين عام للجبهة ومنسق بين الفروع؛ بن علة، الجيش والشئون العسكرية؛ محمدي السعيد، التربية والصحة.

في تلك الأثناء كان بن خدة من العاصمة، ومنذ إعلان المكتب السياسي في 22 جويلية، يدلي بصريح تلو الآخر[1]، معترفا بسلطة المكتب السياسي ومشترطا فقط أن تتم المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني الذي كان يطالب بانعقاده. كان بن خدة في نداءاته المتكررة يدعو إلى الوحدة والتعقل وضبط النفس وتغليب المصلحة الوطنية التي كانت في ذلك الظرف تقتضي بالدرجة الأولى تفادي المواجهة والسماح للشعب باختيار حكامه. آخر تلك النداءات جاء في خطاب ألقاه يوم 3 أوت قبل ساعات من وصول المكتب السياسي إلى العاصمة، وصفه المراقبون بـ"الوصية السياسية" لرئيس الحكومة المؤقتة. اعترف بن خدة في ذلك الخطاب بسلطة المكتب السياسي وأعلن نقل سلطات الحكومة المؤقتة إليه، على أن تتم الإجراءات الشكلية المتعلقة بعملية التحويل أمام المجلس التأسيسي بعد انتخابه. وكان آخر تصريح رسمي لبن خدة يوم 7 أوت، حيث أصدر بيانا مقتضبا جاء فيه:

إن السلطات التي كانت إلى الآن بحوزة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سوف يمارسها ابتداء من اليوم المكتب السياسي الذي يتولى المسئولية المتعلقة بذلك حسب توزيع المهام الذي كان قد قام بإعلانه.

غير أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ستظل مؤسسة الثورة إلى غاية الدورة العادية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المقرر انعقادها في شهر سبتمبر المقبل"[2].

باستقرار المكتب السياسي في العاصمة وانتهاء ما بقي من الحكومة المؤقتة، قطع تحالف بن بلة وقيادة الأركان أشواطا بعيدة نحو الهدف، لكن الأمر لم ينته بعد، فهناك معارضة الولايات التي لا تسمح للمكتب السياسي أن يقيم سلطته في الجزائر بأسرها.

---

[1] تحدث بن خدة إلى الرأي العام خاصة في أيام 28 و30 جويلية، و3 أوت. توجد مقتطفات من تلك التصريحات في:
S. Dahlab, *Mission accomplie*, pp. 194-204.

[2] بيان الحكومة المؤقتة بتاريخ 7 أوت 1962، نقلا عن: سعد دحلب، *المرجع المذكور*، ص 205.

المكتب السياسي في مواجهة الولايات

ما رفضته الولايات الثانية والثالثة والرابعة منذ البداية هو الانضواء تحت راية قيادة الأركان والذوبان في جيش الحدود لأن العكس كان أكثر صحة ومنطقا في رأيها. كانت الساحة الأساسية للنضال في الداخل، وكان قسم هام من جيش الحدود متكونا من وحدات تابعة في الأصل لمختلف الولايات. بعد نهاية الحكومة المؤقتة، كان لابد أن يمر أكثر من شهر قبل الحل النهائي للأزمة، إذ بقي للمكتب السياسي أن يحيّد الولايات المعارضة له، إن لم يكن كليا فعلى الأقل بقدر يسمح له أن يجري الانتخابات بما يخدم أهداف التحالف الذي ينتمي إليه، وأن يفرض سلطته على العاصمة التي ستقام فيها السلطات المركزية. عمليا، كان عليه أن يوضح الموقف الذي بقي غامضا في الولاية الثانية منذ اجتياح 25 جويلية الماضي، ويتغلب على معارضة الولايتين الثالثة والرابعة، لاسيما الأخيرة التي أصبحت مصدر القلق الأول للمكتب السياسي لأنها سيطرت ابتداء من 29 جويلية على العاصمة. وبالإضافة إلى عدم التحكم في العاصمة، لم يكن في مقدور المكتب السياسي أن يجري الانتخابات لأنه كان قد سمح لمجالس الولايات بالمشاركة في إعداد القوائم الانتخابية، وفي إطار التقسيم الإداري القائم آنذاك، كان للعمالات (الولايات حاليا) الخاضعة لرقابة الولايات الثانية والثالثة والرابعة على وجه التحديد حوالي ثلثي المقاعد، 128 من ضمن 196 مقعدا في المجلس التأسيسي. فمن الممكن إذاً في حالة الانتخاب الحصول على مجلس لا تكون فيها للمكتب السياسي أغلبية، أو تكون فيه أقلية قوية معارضة له.

أ. الوضع في الولايتين الثانية والثالثة

في الولاية الثانية، كانت كفة الموقف العسكري قد رجحت نهائيا لصالح بن بلة وقيادة الأركان منذ اجتياح 25 جويلية الذي انتهى باحتلال قسنطينة، وبقيت المشكلة معقدة فيما يتعلق بإقامة السلطات المدنية والعسكرية والفصل بينهما. كان السبب في ذلك التعقيد الانقسام الذي حصل في قيادة الولاية الثانية التي كانت

الأكثر تماسكا[1] طوال أيام الثورة لكنها صارت في صيف 1962 الأكثر تمزقا نتيجة انضمام اثنين من مجلس الولاية، الرائدين العربي براجم ورابح بلوصيف، إلى قيادة الأركان منذ ما قبل اجتماع طرابلس، بينما بقي الأعضاء الآخرون، العقيد بوبنيدر والرائدان الطاهر بودربالة وعبد المجيد كحل الراس، وإطارات الولاية وجنودها مناوئين لهيئة الأركان كما رأينا سابقا، ثم وقع احتلال قسنطينة علي يدي العربي براجم بالاتصال مع ضباط قيادة الأركان في الوقت الذي كان فيه بوبنيدر بصدد التفاوض مع بن بلة. بعد احتلال قسنطينة، نشأ وضع محرج لبن بلة لأنه وجد نفسه بين العربي براجم المدعوم من قيادة الأركان من ناحية، وأنصار بوبنيدر المستعدين لاقتسام السلطة تحت راية المكتب السياسي من ناحية ثانية. وتمثلت المشكلة التي واجهت بن بلة في أن براجم[2] وضباط قيادة الأركان، علي منجلي وشابو والشاذلي بن جديد، الذين اصبحوا أولي الأمر الحقيقيين في الشرق الجزائري، كانوا رافضين لإشراك بوبنيدر وأنصاره في السلطة.

يوم 6 أوت، ذهب بن بلة إلى قسنطينة لتسوية الخلاف، وقام بتوزيع الوظائف، فأسند إلى ثلاثة من مجلس الولاية، بوبنيدر وكحل الراس وبلوصيف، سلطات الحزب، وإلى الآخرين، براجم وبودربالة، قيادة الجيش، لكن براجم بالتنسيق مع منجلي رفض تطبيق القرار، وتواصل الصراع، فقرر المكتب السياسي استشارة إطارات الولاية الثانية وأرسل اثنين من أعضائه، حاج بن علة ورابح بيطاط، للإشراف على العملية ، ولكن سي العربي لم يعجبه ذلك، فشن حملة اعتقالات واسعة طالت المئات من إطارات الولاية ولم ينج منها سوى من نجح في الفرار. عاود المكتب السياسي الكرة فعين بوبنيدر محافظا وطنيا للجبهة عن الشمال القسنطيني. وهذا القرار أيضا لم يثن عزيمة براجم الذي بادر باعتقاله، غير أن الحظ أسعف "صوت العرب" إذ وقع بين أيدي جنود كانوا من محبيه فأطلقوا

---

[1] لم تحدث في الولاية الثانية أزمات أثناء حرب التحرير مثلما جرى في الولايات الأولى (صراع على الزعامة طيلة أيام الحرب)، والثالثة (خاصة بعد مقتل عميروش)، والرابعة (لاسيما بمناسبة قضية سي صالح)، والسادسة (بعد اغتيال على ملاح والطيب الجغلالي).

[2] براجم من الذين تحالفوا مع قيادة الأركان لأسباب شخصية. كان الرجل من أقدم مناضلي الشرق الجزائري. بقي أثناء الثورة لمدة طويلة دون ترقية. كان منذ 1956 مسئول ناحية الميلية، إلى غاية 1961 حيث أصبح عضوا في مجلس الولاية مكلفا بالتموين، بجانب مسئولين التحقوا بالثورة بعده. رأى في ذلك إجحافا في حقه وحمل المسئولية لرؤسائه في الولاية الثانية لاسيما بن طوبال وصالح بوبنيدر الذي اتهمه سي العربي بالجهوية في إسناد المسئوليات. عندما جاءت الأزمة وجد الفرصة المناسبة للانتقام من خصومه.

سراحه. في الولاية الثانية إذاً حسم الموقف لصالح جماعة تلمسان عموما وقيادة الأركان تحديدا.

تجاه الولاية الثالثة، اعتمد المكتب السياسي موقفا اتسم بالحذر الشديد مانحا الأولوية في علاقته معها للتهدئة بدل التصعيد. كان الهدف هو تحاشي الصدام معها لتضييق رقعة المواجهة لاسيما وأنها لم تكن في ذلك الوقت العقبة الكبرى في الطريق نحو العاصمة. تلك العقبة كانت تمثلها الولاية الرابعة، لذلك فالأمر معها كان مختلفا إلى حد كبير.

ب. في الولاية الرابعة: امتحان القوة الأخير

منذ بداية الأزمة، كان للولاية الرابعة خلافات مع الحكومة المؤقتة من ناحية، ومع بن بلة وقيادة الأركان من ناحية ثانية. في إطار الصراع على السلطة لعب موقفها الجغرافي دورا كبيرا في ذلك الموقف الذي سمته حياديا بين طرفي النزاع. فقد كانت تعلم أن السلطة ستؤخذ في العاصمة، ومطلعة على المحاولات الرامية إلى الاستيلاء عليها من كلا الجانبين. ولأنها طرف في النزاع له طموحاته فهي إذاً ستعارض الاثنين وستعمل مثلهما من أجل السيطرة على مدينة تتمتع بأهمية كونها العاصمة، لاسيما وأنها الأقرب إليها وقد كانت لمدة طويلة إحدى مناطقها.

بدأت الخلافات مع الحكومة المؤقتة عندما أرسلت هذه الأخيرة مبعوثين، الكولونيل صادق على وجه الخصوص، إلى الولاية الرابعة بهدف التحكم في قيادتها، واستمرت لاحقا بسبب إحياء المنطقة المستقلة للجزائر تحت سلطة الرائدين عز الدين وعمر أوصديق، لفائدة الحكومة المؤقتة. عندما دخل بن خدة وزملاؤه، لم تشارك الولاية الرابعة في استقبالهم ومنعت رئيس الحكومة من تنشيط التجمعات في البليدة وفي نواحي إقليمها. وأبدت الولاية الرابعة بعد ذلك إصرارا واضحا على انتزاع مدينة الجزائر من أيدي المنطقة المستقلة الحكومية.

تجاه بن بلة وقيادة الأركان، كان موقف الولاية الرابعة المعارض معروفا. في اجتماع طرابلس رأينا أنها وكلت للتصويت باسمها الرائد بن الشريف الذي تصرف لصالح بن بلة، بطريقة تبين أنها ضد إرادة قيادتها، وفي النصف الأول من جوان أوقفت في Rovigo، بوقرة لاحقا، مبعوث بن بلة، الرائد بن الشريف

نفسه، الذي كان حاملا لأمر بمهمة[1] تضمن تعيينه قائدا للولاية، وفعلت الشيء نفسه مع الكولونيل أوعمران وبوعلام موساوي في العاصمة. شهد موقفها نحو بن بلة شيئا من التردد والغموض على إثر إعلان المكتب السياسي لأن بن بلة كان قبل ذلك بحوالي أسبوع قد حث الرائد بوسماحة من الولاية الرابعة على إنهاء سيطرة المنطقة المستقلة على العاصمة. في الواقع، بخلاف الولاية الثالثة التي رفضت صراحة إعلان 22 جويلية، ارتأت الولاية الرابعة أنه من واجبها عدم اتخاذ موقف لصالح هذا الطرف أو ذاك من أجل المساهمة، على حد قولها، في إعادة الوحدة وتفادي الانقسام. لا ندري بالضبط ما الذي دفع بن بلة إلى ذلك التشجيع ولا الولاية الرابعة إلى ذلك التردد. من المحتمل أن يكون دافع الأول رغبته في ضرب مكونات صف الحكومة المؤقتة والولايات بعضها بالبعض الآخر، ودافع الولاية الرابعة أو بعض قادتها، هو الاعتقاد المؤقت بإمكانية التوصل إلى اقتسام السلطة مع جماعة تلمسان بطريقة مرضية لها.

مهما يكن من أمر، فإن سيطرة الولاية الرابعة على العاصمة بصورة كاملة لم تتم إلا بعد قيام هيئة الأركان باحتلال قسنطينة، أي في الأيام الأخيرة من شهر جويلية التي شهدت زوالا نهائيا لسلطة عز الدين وعمر أوصديق، ومعهما الحكومة، على العاصمة. بعد اختفاء الحكومة المؤقتة في الأسبوع الأول من شهر أوت على نحو ما رأينا لم يبق وجها لوجه في العاصمة إلا المكتب السياسي وقوات الولاية الرابعة.

اتخذ النزاع بين الطرفين في شهر أوت بالعاصمة وجهين، حرب البيانات والمواجهات المسلحة. في المجال الأول، تميز على وجه الخصوص محمد خيضر الذي لم يعرف عيبا إلا ونسبه إلى قوات الولاية الرابعة، قادة وجنودا. وأخذ الجانبان في التراشق بالتهم والانتقادات الجارحة. كل منهما يريد ضرب مصداقية خصمه واستمالة الجماهير إليه، محملا الآخر تبعات الحرب الأهلية البادية في الأفق، ومؤكدا أنه لا يريدها. في تلك الحرب الإعلامية والنفسية نالت المظاهرات والمظاهرات المضادة قسطا لا بأس به. على شعار "الجيش في الثكنات، السلطة للمدنيين"[2] الذي رفعه المتظاهرون المساندون للمكتب السياسي

---

[1] يحكى أن الرائد بن الشريف، من أجل إخفاء ذلك الأمر على جنود الولاية الرابعة، قام بمضغه، دون ابتلاعه طبعا !

[2] المستهدف بذلك الشعار جنود الولاية الرابعة الذين كانوا يجوبون شوارع العاصمة.

ردت المظاهرات التي نظمتها الولاية الرابعة بشعارات أخرى منافسة[1] من نوع: "جيش التحرير هو الشعب مسلحا" و"الولاية الرابعة لا تفضل قائدا على آخر" و"لا لدكتاتورية جماعة أو شلة" وكذلك شعاري "الأرض للفلاحين" و"السيادة للشعب وحده".

ابتداء من منتصف أوت، اشتد النزاع وتدافعت الأحداث بوتيرة متسارعة، فلم يسجل هدوء إلى غاية الحل النهائي. تمحور النزاع آنذاك بين المكتب السياسي والولاية الرابعة حول بعض الترشيحات في قائمة الولاية الرابعة، مثل عبد الرحمان فارس والشيخ خير الدين اللذين وضعهما المكتب السياسي ورفضتهما الولاية الرابعة، وحول تشكيل لجنة فيدرالية الحزب للجزائر الكبرى التي لم تجد فيها الولاية الرابعة أي واحد من الأسماء التي اقترحتها. لم يأبه المكتب السياسي لتلك الاعتراضات وقام يوم 19 أوت بنشر قوائم المرشحين للانتخابات المقرر إجراؤها يوم 2 سبتمبر، فأعلنت الولاية الرابعة حالة الطوارئ ووضعت قواتها في حالة استنفار استعدادا لصد هجوم محتمل كالذي وقع في قسنطينة. في اليوم التالي، وقعت مواجهات دامية في أعالي القصبة بين جماعات ياسف سعدي المؤيدة للمكتب السياسي ومجموعات الولاية الرابعة.

يوم 24 أوت، تمت خطوة أخرى نحو الأسوأ. فقد أعلنت الولايتان الثالثة والرابعة في بيان لهما أن مجلسيهما سيظلان في مكانهما إلى غاية إقامة مؤسسات منبثقة عن المجلس بصورة شرعية. معنى ذلك أن الانتخابات لن تقضي على ازدواجية السلطة في ولايتين أساسيتين بالوسط الذي توجد به فوق ذلك عاصمة البلاد. فما كان عندئذ من خيضر إلا الاعتراف بعجز المكتب السياسي عن ممارسة سلطته أمام معارضة الولاية الرابعة، وهو ما حدث فعلا إذ أعلن يوم 25 أوت تأجيل الانتخابات المقررة ليوم 2 سبتمبر إلى وقت لاحق. تأجيل الانتخابات نتيجة تدهور الوضع جعل احتمال قيام المكتب السياسي وحلفائه باستخدام أساليب أخرى أمرا واردا أكثر من أي وقت مضى. وهذا ما دفع بوضياف إلى الانفصال مجددا عن المكتب السياسي مخافة أي يجد نفسه ضمن مؤسسة مستخدمة لأساليب ما فتئ يندد بها. في رسالة الاستقالة التي تمت نفس يوم التأجيل نفسه كتب بوضياف على وجه الخصوص:

---

[1] كما ذكره محمد تقية في: *المرجع المذكور*، ص 420.

فضلا عن ذلك، لقد أخبرتني منذ قليل بتأجيل الانتخابات، وهذا يقتضي بالضرورة تأخير اجتماع المجلس الوطني للثورة والاحتفاظ إلى أجل غير مسمى بالصيغة الحالية للمكتب السياسي... لهذه الأسباب كلها أرى أن الاتفاق الذي تم بيننا لم يحترم. وعلى ذلك أنسحب من المكتب السياسي وأضع حدا نهائيا لمسئوليتي فيه. وإن الوقت لملائم للتأكيد أنني لم أتردد في إدانة الاعتداء الذي وقعت ضحيته الولاية الثانية، وأنني سأظل معارضا بشكل قاطع لامتحان القوة، كائنا ما كان شكله أو مصدره[1].

في الأيام الأخيرة من شهر أوت، تراجع دور البيانات وتعالت أصوات الرصاص. يوم 29، من جديد اشتباك مسلح في القصبة بين وحدة تابعة للولاية الرابعة ورجال ياسف سعدي. في هذه المرة، كان القتلى أكثر عددا[2]، وخرج السكان مخترقين حظر التجول للتوسط بين المتقاتلين وترديد "سبع سنين بركات". في الوقت نفسه، بدأت قوات قيادة الأركان بمناطق وهران في التحرك نحو العاصمة. جاء ذلك على إثر اجتماع عقده يوم 28 أوت في بوسعادة القادة العسكريون والمدنيون لجماعة تلمسان، وقرروا فيه الانتقال إلى الفعل واستخدام القوة لدخول العاصمة. كان حاضرا في بوسعادة بومدين ومنجلي وقايد أحمد وبن بلة وخيضر ومحمدي السعيد وبن علة وزبيري وبراجم وشعباني والعقيد عثمان. أصدر الاجتماع بيانا أدان فيه موقف الولاية الرابعة وأعلن تأجيل الانتخابات إلي يوم 20 سبتمبر، موضحا أنه سيتم إحلال النظام في العاصمة قبل ذلك التاريخ، أي أن سير قوات الحدود والولايات الموالية لها سيبدأ عما قريب. وتم في ذلك الاجتماع وضع اللمسات الأخيرة على خطة "المسيرة" باتجاه العاصمة، من ثلاث جهات. من الغرب نحو الشرق، انطلاقا من وهران ومرورا بالشلف، تحت قيادة العقيد عثمان؛ ومن الجنوب نحو الشمال، عن طريق الجلفة، قصر البخاري، المدية، ثم البليدة، تحت قيادة شعباني؛ وأسند المحور الثالث إلى الطاهر زبيري الذي كان عليه أن يتجه نحو هدفه من جهة الجنوب الشرقي، عن طريق سيدي عيسى، سور الغزلان، تابلاط. يوم 30 أوت أمر المكتب السياسي قوات جيش الحدود والولايات الأولى والثانية والخامسة والسادسة أن تسير باتجاه مدينة الجزائر، ثم ذهب بن بلة إلى وهران ولجأ خيضر إلى السفارة المصرية.

---

[1] من الرسالة التي وجهها بوضياف إلى محمد خيضر لإعلان استقالته من المكتب السياسي. نشرتها صحيفة *لوموند*، عدد 28 أوت 1962.

[2] 13 قتيلا وعشرات الجرحى، حسب G. Meynier، *المرجع المذكور*، ص667.

تحركت قوات العقيد شعباني باتجاه قصر البخاري وقوات العقيد الزبيري نحو سور الغزلان. كانت فيالق جيش الحدود التي وضعتها قيادة الأركان تحت أوامرهما في المقدمة. يوم 2 سبتمبر، وقعت المواجهات الكبرى بين وحدات الولاية الرابعة وقوات جيش الحدود والولايات المؤيدة لها، والتي كان العقيد بومدين قد أطلق عليها تسمية *الجيش الوطني الشعبي* تمييزا لها عن جيش الولايات "المتمردة"، أي الثالثة والرابعة. على الطريق الرابط بين وهران والعاصمة أوقفت وحدات جيش الحدود في Charon، بوقادير حاليا، بعد أن قامت الولاية الرابعة بنسف جسر واد سلي. وكانت أعنف المعارك في نواحي Masséna، اولاد بن عبد القادر، وفي شمال قصر البخاري، وفي جبل ديرا بين سيدي عيسى وسور الغزلان. في ذلك الجبل بنوع خاص كانت المواجهات عنيفة للغاية، يومي 2 و3 سبتمبر، بين قوات الزبيري وقيادة الأركان ضد وحدات الولايتين الثالثة والرابعة. في اليوم الأول من الاشتباكات، سقط النقيب محمد الطاهر بلعباس من مقاتلي الولاية الأولى، فاشتد غضب جنودها وقاموا في اليوم التالي برد في غاية العنف. شارك في تلك المواجهة فيلق خالد نزار الذي كتب عنها: "لم يكن في مقدورنا بعد ذلك أن نتحكم في غضب الجنود، إذ كان النقيب محل تقدير كبير لديهم. كان الرد في اليوم التالي غاية في الشدة. وللأسف، بلغت المعارك التي دارت بعد ذلك شدة لم يسبق لي شخصيا أن رأيت مثلها، بما في ذلك أثناء حرب التحرير"[1].

كانت حصيلة المواجهات حوالي 1000 قتيل! وبالتأكيد عددا أكبر من الجرحى. هذا الرقم، صحيحا كان أم خاطئا، هو الذي أصبح متداولا بمناسبة الحديث عن تلك الأحداث المأساوية، وقد ورد لأول مرة في بيان لوكالة الأنباء الجزائرية بعد نهاية الأزمة بمدة، يوم 2 جانفي 1963.

رغم المواجهات والقتلى، وضع قيام المكتب السياسي بشن الهجوم النهائي ضباط الولاية الرابعة في موقف صعب للغاية وزرع في صفوفهم الارتباك والتردد. فقد كانوا ممزقين بين خيارين أحلاهما مر بالنسبة إليهم: إما الاستسلام والسماح لجيش الحدود بمواصلة السير نحو العاصمة، وقبول الهزيمة بما يترتب عليها من إقصاء، أو خضوع في أحسن الأحوال لأوامر قادته، وإما المقاومة الجادة بكل ما لها من عواقب أولها خطر توسيع رقعة الحرب الأهلية، ومن أجل

---

[1] Khaled Nezzar, *Mémoires du général Khaled Nezzar*, Chihab Ed, Alger. 1999, p. 70

الانهزام في النهاية لأنه كان واضحا بالتمام أن ميزان القوى كان لصالح خصومهم. في الأساس، وقبل هذا وذاك، كثير من ضباط الولاية الرابعة، مثل زملائهم في الولايتين الثانية والثالثة، لم يكونوا قادرين على إعطاء الأوامر لجنودهم بإطلاق الرصاص على جنود جيش الحدود والولايات المؤيدة له.

بطبيعة الحال، لم يكن ذلك أمرا سهلا على الإطلاق. صحيح أن ضباط جيش الحدود كانوا مصممين على دخول العاصمة بأي ثمن كان، وقد برهنوا على ذلك في قسنطينة، لكن جنودهم هم جنود جيش التحرير، كثير منهم من اللاجئين في تونس والمغرب، وعدد لا بأس به منهم كانوا في مختلف الولايات وأدت بهم الظروف إلى الاستقرار في الحدود. فمن يقول إذاً إنه لا يوجد في تلك المعارك جنود كانوا بالأمس رفاقا للذين يقاتلونهم اليوم ؟ إنه حقا اقتتال بين الأشقاء، وإنها لتضحية حقا بأرواح الآخرين على مذبح المطامح والمطامع في السلطة وفي غيرها. من أمثلة الحيرة التي استولت على مسئولي الولاية الرابعة ما حصل في Masséna، اولاد عبد القادر حاليا، حيث حاصر الرائد عمر رمضان قوات قيادة الأركان طالبا تعليمات من العقيد سي حسان، فقال له: "أنزع سلاحهم".

يوم 4 سبتمبر، بطلب من العقيد سي حسان، "تفاوض" محند والحاج مع بن بلة وتم الاتفاق على تسوية تقضي بوقف القتال[1] وخروج الولاية الرابعة من مدينة الجزائر، على أن تقدم كل ولاية فيلقا لتكوين القوة العسكرية للعاصمة. يوم 5 سبتمبر قضاه بن بلة في التنقل بطائرة مروحية بين سور الغزلان والبروقية والأصنام للإشراف على وقف القتال، وفيه أيضا خرجت وحدات الولاية الرابعة من العاصمة وحلت محلها وحدات أخرى من الثالثة. يوم 6 سبتمبر انعقد اجتماع آخر في Villa Joly، مقر المكتب السياسي ، بين بن بلة وخيضر ومحند ولحاج والعقيد سي حسان، وذهب على إثره بن بلة وقائد الولاية الرابعة إلى الأصنام لمواصلة العمل على وقف القتال. ويوم 8 سبتمبر انطلق العقيد بومدين مع حوالي 4000 رجل من قوات *الجيش الوطني الشعبي* من قصر البخاري باتجاه المدية ثم البليدة ومنها إلى العاصمة التي وصل إليها يوم 9 سبتمبر. في اليوم نفسه أعلن أن الانتخابات ستكون يوم 20 الجاري، وقال بن بلة: "إن المكتب السياسي قد انتصر

(1) كان الحديث في ذلك الوقت عن "اتفاق وقف إطلاق النار" فقط لعدم إهانة المنهزمين. ما حدث هو إخلاء الساحة من المنهزم أمام قوات المكتب السياسي التي قال عنها بن بلة (حسب G. Meynier، *المرجع المذكور*، ص 269-270) في ندوة صحفية إنها "تلقت الأمر بالمرور نحو العاصمة مهما كان الثمن... لكنها كانت تتقدم بأسلحة معلقة على الأكتاف وفوهات المدافع مغطاة." !

بفضل الشعب". لم يكن وقتها سرا على أحد أن النصر كان بفضل جيش الحدود وليس بفضل الشعب.

قبل إجراء الانتخابات، قامت جماعة تلمسان على إثر مساومات بين قيادة الأركان والمكتب السياسي بشطب حوالي ستة وخمسين اسما[1] من القوائم التي كانت قد نشرت يوم 19 أوت الماضي، وعوضتها بأسماء جديدة. كانت الأسماء المقصاة كلها من مرشحي الولايات[2] وبعض المعارضين الآخرين لجماعة تلمسان، وكان الهدف من ذلك الإقصاء النهائي عدم السماح بالوصول إلى المجلس التأسيسي للعناصر التي لا تملك تأييدا في الجيش أو التي لم توازر منذ البداية وبصورة صريحة جماعة بن بلة وقيادة الأركان. وهكذا أغلقت أبواب المجلس أمام وجوه معروفة جدا من قادة الجبهة وجيش التحرير من أمثال بن خدة وبوصوف وبن طوبال ودحلب والعقداء كافي وبوبنيدر وبن عودة والرواد طاهر بودربالة وعبد المجيد كحل الراس، وأعضاء اللجنة التحضيرية لمؤتمر طرابلس، بن يحيى ومصطفى لشرف، وممثلي *الجبهة* في الهيئة التنفيذية المؤقتة، عبد السلام بلعيد، عبد الرزاق شنتوف وشوقي مصطفاي، وإطارات سامية أخرى في *الجبهة* مثل محمد حربي ورضا مالك وغيرهما.

جرت انتخابات المجلس التأسيسي يوم 20 سبتمبر، وانتهت الأزمة بانتصار جماعة تلمسان. في الواقع، الذي انتهى هو ما عرف بأزمة صيف 1962، أما بالنسبة إلى النظام الجزائري فقد كان مكتوبا على لوح ما أن الأزمة السياسية لن تنتهي. في الفترة اللاحقة، استمر الصراع بين أطراف متعددة، في مقدمتها حلفاء الأمس أنفسهم. بعد سبتمبر 1962 إذاً، انطلقت مرحلة جديدة من الصراع امتدت إلى غاية 19 جوان 1965. في الصفحات التالية نلقي نظرة سريعة على جوانب من التطورات التي حصلت في قمة الهرم السياسي خلال تلك الفترة.

(1) نشرت القوائم الجديدة يوم 13 سبتمبر، وتضمنت نفس العدد (196) الذي كان موجودا في قوائم 19 أوت، لكن عوض فيها 56 مرشحا بأسماء جديدة.

(2) استثنيت من تلك الإقصاءات الولاية الثالثة التي نجت من "التطهير" للأسباب السابق ذكرها.

تتويج المطامح السياسية لقيادة الأركان

ليس المقصود هنا تناول عهد الرئيس بن بلة بمختلف جوانبه، فذلك موضوع يحتاج إلى أكثر من صفحات معدودة. ما نريده هو إطلالة فقط على أسلوب الحكم وعلى الصراع الذي استمر في تلك الفترة إلى أن تحققت الأهداف الكاملة لـ"جماعة وجدة".

انتخب المجلس الوطني التأسيسي يوم 20 سبتمبر 1962، وأسندت إليه بموجب القانون[1] الاستفتائي الذي صوت عليه الشعب في اليوم نفسه ثلاث وظائف أساسية هي تعيين حكومة للجزائر المستقلة، والتشريع باسم الشعب، وإعداد دستور للبلاد والتصويت عليه. عقد المجلس جلسة أولى حافلة بالنشاط يوم 25 سبتمبر، صادق فيها على لائحة تضمنت إعلان قيام الجمهورية الجزائرية[2]، واستلم رسميا سلطات كل من *الهيئة التنفيذية المؤقتة* بلسان رئيسها عبد الرحمان فارس، و *الحكومة المؤقتة* بلسان رئيسها بن خدة، ثم شرع في مناقشة كيفية تعيين الحكومة ورئيسها. في غياب دستور يحدد تلك العملية انطلقت مناقشة في المجلس حول الإجراءات التي يجب أن تتبع لإنجازها. وقدم بومعزة بهذا الشأن مشروع لائحة رفضه النواب بصياغته الأولى، لأنه تضمن أحكاما تنص على تبعية تامة للحكومة تجاه المجلس، وكان ذلك أمرا منافيا تماما لنظام الحكم الناشئ. على كل حال، أدرك النواب ذلك بسرعة، فقاموا بتعديل مشروع اللائحة وصادقوا في اليوم التالي على اللائحة التي عُينت على أساسها الحكومة. وبمجرد الاتفاق على القضايا الإجرائية قدم أحمد بن بلة، بناء على "اقتراح" من مكتب المجلس، ترشيحه الذي سرعان ما نال موافقة النواب عن طريق تصويت دون مناقشة. أصدر رئيس الحكومة المرسوم الخاص بتعيين أعضاء حكومته وألقى بيانه

---

[1] دعي الناخبون للتصويت في وقت واحد على قوائم المرشحين، وعلى مشروع قانون تضمن تحديد صلاحيات المجلس ومدة نيابته.

[2] في تلك اللائحة اعتمدت لأول مرة عبارة " الديموقراطية الشعبية" اقتداء "بالثورة الديموقراطية الشعبية" الواردة في برنامج طرابلس.

الوزاري يوم 28 سبتمبر، وفي اليوم التالي نصبت الحكومة بتصويت أسفر عن النتائج التالية: نعم: 128 صوتا؛ لا: صوت واحد؛ وامتنع عن التصويت 19 نائبا.

كانت الحكومة الجديدة مدعوة إلى تطبيق برنامج طرابلس الاشتراكي. فكان إذاً من الجائز لكل امرئ أن يتوقع طاقما متجانسا، لا غبار على طابعه "الثوري". في الواقع، كانت حكومة بن بلة الأولى مزيجا من اتجاهات متباينة وفيها تقريبا كل ألوان الطيف السياسي الجزائري في ذلك الحين. لم تترك مكونات التحالف المنتصر لبن بلة حرية اختيار وزرائه، وهي التي قامت بوضع القائمة[1]، حيث عينت قيادة الأركان ممثليها في الحكومة وكذلك فعل زبيري وشعباني، وبيطاط وخيضر، وبن بلة نفسه بطبيعة الحال ؛ وحصلنا في النهاية على مزيج ضم عناصر من جيش الحدود، بومدين ومدغري وبوتفليقة، وأصدقاء بن بلة، خميستي وبومعزة، وأصدقاء عباس، فرانسيس وبومنجل، والعلماء، توفيق المدني، وشيوعيا سابقا، عمار أوزقان، وتاجرا كبيرا، محمد خبزي.

رغم المعارضة التي استمرت بعد انتصار 20 سبتمبر 1962، كان بن بلة في بداية عهده يبدو قويا. وهناك مؤشرات عديدة كانت توحي بذلك: انتصار على الحكومة المؤقتة والولايات، وتشكيل المكتب السياسي وفق مشيئته، وتكوين مجلس تأسيسي على المقاس تقريبا، ورئاسة حكومة تتكون فقط من الأنصار أو الحلفاء، ثم هناك أيضا جانب هام جدا وهو "الجو الرئاسي" العام الذي كان سائدا في البلاد كلها ولاسيما في أوساط الجماهير المدعوة باستمرار إلى الخروج بأعداد غفيرة لاستقبال الرئيس أو مباركة إحدى مبادراته والاستماع إلى واحد من خطابات القائد وإرشاداته. لم يبخل الرئيس في ذلك الوقت على شعبه بالحديث عن كل شيء وعن كل واحد. وكان في الفترة اللاحقة من أبرز ما ميز أسلوب الحكم لديه أربع سمات كبرى، هي اعتماد خطاب شعبوي واضح في علاقته مع الشعب، وممارسة سلطوية ـ قمعية داخل النظام وتجاه المعارضين، وتجاوز صارخ للمؤسسات، وشخصنة مفرطة للسلطة. كانت السمتان الأخيرتان، ولاسيما الثالثة، من الموارد التي زودت خصومه بالحجج التي كانوا يبحثون عنها للإطاحة به. في ما يلي نورد أمثلة عن ذلك.

(1) انظر التشكيلة الكاملة في الملحق رقم 7.

أ. خطاب شعبوي وممارسة سلطوية

عرف الأستاذ الفرنسي غونيداك الشعبوية على أنها "الإعلان بأشكال مختلفة أن الشعب في مجمله يجب أن يكون المحدد الأساسي لظواهر السلطة، ومصدر الوحي الأعلى للعمل السياسي والمستفيد الأول منه"(1)، ولخص أسلوب الحكم الشعبوي في ثلاث آليات أساسية، هي:

– الشعبوية الدستورية: السيادة ملك للشعب.

– شعبوية المجتمع المنادي بسيادة الإجماع، حيث يتم التركيز فيه على عوامل التوحيد دون التجزئة، فتنتفي فيه الطبقات والنزاعات والفروق بمختلف أنواعها.

– شعبوية الحزب الواحد[2].

كانت هذه العناصر المميزة للشعبوية حاضرة باستمرار في أقوال الرئيس بن بلة وأفعاله. ومن سمات الشعبوية أيضا النزعة الأبوية تجاه الشعب، وبحث القائد عن العلاقة المباشرة معه ومحاولة "التغلغل في أعماقه". نجد على سبيل المثال في "حملة ماسحي الأحذية الصغار" واحدا من تجليات الأبوية في خطاب الرئيس، إذ قال بمناسبة تجميع هؤلاء المحرومين من أبناء الجزائر الفقيرة وإرسالهم إلى مراكز تربوية متخصصة: "لقد اضطررت إذاً إلى القيام بأمر يرفضه كل اقتصادي ممتاز. عجزت عن التصدي للسبب فقررت استئصال الأثر"[3]. لا تعليق بالطبع على هذه العبارات، فلقد كانت المبادرة في ذاتها إيجابية للغاية، إذ لم يكن مطلوبا ولا معقولا انتظار سنوات طويلة، مثلا إلى غاية تحقيق التنمية الوطنية واستئصال البطالة، لإزالة تلك الصورة القاتمة من شوارع البلاد. إنما نريد هنا استكشاف عنصر الأبوية في الخطاب السياسي، وهو في العبارات التالية:

لقد قمنا بهذه العمليات ـ الخاصة بماسحي الأحذية والمسنين ـ لأنها تحقق طموحا عميقا لدى الجماهير الجزائرية. فهذه الأخيرة، بعد حقبة مظلمة دامت مائة وثلاثين عاما، وبعد سنين طويلة لم تعرف فيها إلا الإذلال، أصبحت بحاجة

(1) P. F. Gonidec, *Les systèmes politiques africains,* LDJ, Paris, 1978, p. 155.
(2) *Ibid*, p. 156.
(3) كما ذكره Jean LECA و J. C. VATIN، في:
Algérie politique, institutions et régime, P.F.N.S.P., Paris, 1975, p. 323.

إلى أن تحس وترى وتتلمس بأيديها عناية السلطات الجزائرية بها. إن الشعب الجزائري، كطفل محتاج إلى التطمين والتدليل بعد استيقاظه على إثر كابوس مروع، كان ينتظر المودة والعناية من جانب أول حكومة جزائرية مستقلة[1].

قال بن بلة في أول حديث له كرئيس للجمهورية مع مراسل صحيفة *لوموند*: "أتريد أن أخبرك ؟ طيب، إنني الحظ الوحيد للجزائر"[2]. وأضاف دون تردد قائلا: "لن أسمح بأن يقوم البعض بشراء *فيلات* بينما الشعب يموت جوعا. لقد أجبرتهم على إعادة ما استولوا عليه ولم تنته العملية بعد. لن تنشأ في الجزائر برجوازية مالكة كما حدث في غالبية البلدان الإفريقية. إنني هنا للحيلولة دون ذلك". أما عبارة "تذوبلهوم الشحم"، فقد طارت شهرتها في جميع الأنحاء.

الخطاب الشعبوي يؤكد أن الشعب والقائد "شيء واحد": يوم 17 سبتمبر 1963 قال بن بلة متحدثا عن "الرأسماليين" و"المؤامرات التي تحاك في الخارج ضد بلادنا": "ليكن في علمهم أنهم لا يواجهون بن بلة واحدا، وإنما 12 مليونا من أمثاله... وأنه إذا توفي بن بلة، فسيقوم بخلافته 12 مليونا من أمثال بن بلة"[3]. ومن سمات القائد الشعبوي أنه يحاول دائما أن يتغلغل في أعماق شعبه ويسكن في عقول جماهيره. عندما قام الحزب يوم 11 سبتمبر 1963 بتعيين أحمد بن بلة مرشحا وحيدا لرئاسة الجمهورية قدمه صديقه حاج بن علة باسم المكتب السياسي على النحو التالي: "اسم بن بلة موضوع مطالبة من جماهير الفلاحين والطبقة العاملة والمثقفين الثوريين. وهو معزز من اليتامى والأرامل وماسحي الأحذية الصغار الذين أصبحوا الآن يعرفون مباهج الحياة. ما يملكه من صفات الشجاعة واليقظة تجاه الاستعمار جعله المرشح الأمثل. إن بن بلة لم تغلبه نشوة الانتصار، وقد ظل دائما مناضلا"[4].

لكن الشعبوية ليست خطابا فقط، وإنما هي ممارسة كذلك، وممارسة سلطوية بالدرجة الأولى. الحقيقة أن الإيديولوجيا الشعبوية ترتكز على فكرة الإجماع في المجتمع ولا تعترف بوجود طبقات ذات مصالح متناقضة داخله. الطبقة الحاكمة

---

[1] *نفس المكان*.

[2] من حديث إلى الصحافي فيليب هرمان Philippe Herreman، نشر في جريدة *لوموند* بتاريخ 17 سبتمبر 1963.

[3] كما ذكره M. Camau في:
La Notion de démocratie dans la pensée des dirigeante maghrébins, Ed. C.N.R.S., Paris, 1971. p. 254.

[4] نشر البيان في جريدة *لوموند* بتاريخ 12 سبتمبر 1963.

الشعبوية تزعم أن مصالحها ومصالح الشعب شيء واحد. هذا التصور هو في الواقع، وفي آن واحد، بمثابة مبرر وحجة - أو بالأحرى ذريعة - لأساليب الحكم السلطوية ولممارسة القمع السياسي خاصة. ذلك أن القول بانعدام الطبقات في المجتمع، وبأن الطبقة الحاكمة تمثل الشعب كله أحسن تمثيل، وإن حزب النظام الحاكم هو "حزب الأمة بأسرها"، وإن تعدد الأحزاب سيؤدي إلى شتات الأمة في وقت هي بحاجة فيه إلى الاتحاد لتحقيق التنمية الوطنية، كل ذلك إنما هو تبرير لاحتكار السياسة في المجتمع من قبل الحزب الواحد، ولقمع المعارضين بدعوى (وتهمة) خروجهم عن الإجماع الوطني، ومن ثم وضعهم في خانة "اللاوطنيين"، واعتبارهم "عملاء للخارج". من هذه الناحية إذا، يكون هذا الجانب من الإيديولوجيا الشعبوية مفيدا للغاية بالنسبة إلى نظام سياسي يعاني أزمة الشرعية، لاسيما عقب قيامه مباشرة، حيث تكون المعارضة ضده قوية وأركانه لا تزال هشة، لأنه قام على إثر صراع انتصر فيه الأقوى عسكريا، والذي لم يكن بالضرورة الأكثر استحقاقا وشرعية، كما كانت عليه حال نظام الرئيس بن بلة. فالطبقة الحاكمة استولت على السلطة بالقوة وقامت بإقصاء أجزاء واسعة من قيادات حرب التحرير، مما ولد بالضرورة وبصورة منطقية معارضة كان النظام الناشئ بحاجة إلى مبررات وذرائع لقمعها.

لكن ينبغي ألا يفهم من كلامنا أن تشبع بن بلة بمقومات الإيديولوجيا الشعبوية هي التي دفعته إلى اتخاذ السلطوية والقمع أسلوبا للحكم. فالدافع العميق هو بكل بساطة انشغال الدفاع عن السلطة. وفرت الشعبوية ما كان مطلوبا من حجج، ولو لم تكن هذه موجودة في الشعبوية لوُجدت في منبع إيديولوجي آخر. ونحن إنما أردنا أن نقول إن تلك الأساليب منسجمة تماما مع الإيديولوجيا الشعبوية، وهي في الواقع ليست وليدة الاستقلال بل هي قديمة قدم جبهة التحرير الوطني التي لم تعمل بأسلوب آخر في تعاملها مع الشعب لتعبئته في الكفاح من أجل الاستقلال. غير أنه إذا كان من الممكن أن نجد ظروفا مخففة للجبهة في هذا المجال نظرا لظروف الحرب التي يمكن أن تؤدي إلى قبول "أشياء" مرفوضة في زمن السلم، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى نظام الجزائر المستقلة الذي كان أمام خصوم سياسيين ذنبهم أنهم اختلفوا[1] مع الرئيس ومع الائتلاف الذي وضعه على سدة

---

[1] عند بن بلة، لم يتعلق الأمر بمعارضة سياسية، وإنما كان هؤلاء "الأسباب شخصية يسعون من أجل الإطاحة بالنظام". من حديث مع مراسل *لوموند*، فليب هرمان، نشر في عدد 17 سبتمبر 1963، ص 1.

الحكم في ما يخص المعارضين من خارج النظام، أو أرادوا بكل بساطة التعبير عن رأي مخالف قليلا بالنسبة إلى الذين تعرضوا لقمع النظام ممن كانوا داخله.

ميدانيا، دشن بن بلة عهده بقمع كل من سولت له نفسه أي يتفوه بكلام ضد "الزعيم"، وكان في مقدمتهم قيادات حرب التحرير المنتمية إلى تيار الراديكاليين، مما يدل على أن الأهم بالنسبة إليه كان بالدرجة الأولى التخلص من المؤسسين ليبقى وحده صاحب "الشرعية الحقة". وقد بدأ ذلك حتى قبل تأسيس مبدأ الحزب الواحد في دستور 1963[1]. أول خطوة في ذلك الاتجاه كانت قد تمت كما سبق أن ذكرنا بمناسبة وضع القوائم الوحيدة للمجلس التأسيسي وإقصاء إطارات لا يقدر أحد على التشكيك في وطنيتها وإسهامها الكبير في النضال التحرري، ولا في كفاءتها[2]، ولا في امتلاكها "الشرعية التاريخية" بحكم أن عددا من هؤلاء كانوا من اجتماع الـ 22[3]، أي من المؤسسين الحقيقيين للجبهة وجيش التحرير. وتلا ذلك قمع وجهين بارزين من المؤسسين أيضا، أعني بوضياف[4] وآيت أحمد[5]، وإرغام اثنين آخرين هما خيضر[6] وبيطاط[7]، من المؤسسين كذلك، على الاستقالة، مما جعل بن بلة "القائد التاريخي" الوحيد في النظام، لا ينافسه في ذلك أحد حسب اعتقاده، خاصة داخل المكتب السياسي، مع محمدي السعيد وحاج بن علة.

---

(1) كما سبق أن أشرنا، لم ينص برنامج طرابلس على أحادية الحزب صراحة، وكان دستور 10 سبتمبر 1963 أول نص تأسيسي رسمي تضمن مبدأ قيام النظام السياسي الجزائري على أحادية الحزب واعتبار جبهة *التحرير الوطني* حزب الطليعة الوحيد في الجزائر، كما جاء مثلا، من جملة مواد أخرى، في المادة 23 من الدستور.

(2) من أمثال بن خدة، دحلب، بن يحي، كافي، لشرف، بوبنيدر، رضا مالك، محمد حربي، وغيرهم.

(3) بن طوبال وبوصوف، مثلا.

(4) بعد قيامه في 20 سبتمبر 1963 بإنشاء حزب *الثورة الاشتراكية* ، .P.R.S، تعرض مناضلوه للقمع، وفي 21 جوان 1963 اختطف بوضياف *كوماندوس* من شوراع العاصمة واعتقل في الصحراء لعدة شهور دون تحقيق ولا محاكمة. بعد الإفراج عنه غادر الجزائر إلى المغرب ليقيم فيه إلى غاية عودته في جانفي 1992.

(5) حاول آيت أحمد في البداية تنظيم المعارضة من داخل النظام، في المجلس الوطني التأسيسي خاصة، ثم انضم في سبتمبر 1963 إلى جبهة القوى الاشتراكية .F.F.S، ولجأ إلى العمل المسلح في منطقة القبائل. ألقي عليه القبض في 1964 وحكم عليه بالإعدام، ثم استبدل الحكم بالسجن حيث بقي إلى غاية فراره من سجن الحراش يوم 30 أفريل 1966 واللجوء إلى أروبا للإقامة بسويسرا.

(6) أرغم على الاستقالة من المكتب السياسي يوم 16 أفريل 1963. غادر الجزائر باتجاه أروبا للإقامة فيها الى أن تم اغتياله بمدريد يوم 4 جانفي 1967.

(7) استقال من المكتب السياسي يوم 9 ماي 1963 وأقصي في ما بقي من عهد بن بلة ثم عاد إلى السلطة مع فريق 19 جوان 1965.

بالنسبة إلى حلفاء الأمس، ممن كانوا داخل النظام، كل من خطر بباله لسبب أو آخر أن يرفع صوته قليلا ليقول شيئا لم يعجب الرئيس، وتلك كانت حالة فرحات عباس[1]، والعربي براجم، وعبد الرحمان فارس، والعقيد عثمان[2]، والعقيد شعباني[3]... كان مأواه لفترة معينة سجون الشمال أو معتقلات الجنوب، أو الإعدام بالنسبة إلى قائد الولاية السادسة سابقا. ولعل أغرب ما في الأمر بهذا الصدد أن الرئيس بن بلة كان في تلك الأثناء نفسها يؤكد ـ من صميم قلبه، يا ترى ؟ ـ أنه " إذا كان في العالم شعب لن يقبل أبدا الدكتاتورية، فذلك هو الشعب الجزائري"[4].

ب. احتقار المؤسسات

الاستهانة بالمؤسسات، إلى حد العبث بها أحيانا، من الخصائص الملازمة لأساليب الحكم السلطوية بوجه عام ومن ضمنها الشعبوية. رأينا على سبيل المثال ماذا فعل بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة، كل من "الباءات الثلاث" ومن بعدهم بومدين ونوابه في قيادة الأركان ثم بن بلة وأنصاره أثناء الأزمة. ومع ذلك من المفارقات الملفتة أن الديموقراطية، بمعنى ما، كانت أثناء الثورة أوفر حظا منها في زمن الاستقلال. إبان الثورة، ورغم ظروف الحرب التي كانت في مقدورها أن تبرر أحيانا تجاهل القواعد الديموقراطية، ورغم ما نعرفه من أن القيادة الجماعية، كمبدأ أساسي لممارسة السلطة وتسيير شئون الثورة، لم تطبق فعليا إلا في حدود ضيقة، وأن مؤسسات الثورة أقيمت من طرف أشخاص معينين وسارت في حالات غير نادرة وفق مشيئتهم، رغم ذلك كله، لا يسعنا إلا الاعتراف أن المجلس الوطني مثلا قد عقد دورات عدة جرت فيها مناقشات انتهت بتصويت اتخذت بموجبه قرارات وعُدلت حكومات. وخلال تلك الدورات عملت الجماعات المتنافسة على ضمان أغلبية

---

(1) بعد الاستقالة من رئاسة المجلس التأسيسي، وضع عباس تحت الإقامة الجبرية في العاصمة ثم ارسل في أوت 1964 إلى أدرار لإقامة جبرية أخرى، كان من جملة من رافقه فيها عبد الرحمان فارس والرائد سي العربي براجم.

(2) كان العقيد عثمان وزوجته نائبين بالمجلس التأسيسي. تم احتجازهما لمدة أيام في وهران واخلي سبيلهما على إثر تدخل من رئيس المجلس نفسه.

(3) على إثر التمرد الذي قام به سنة 1964، ألقي عليه القبض وصدر ضده حكم بالإعدام. التمس العفو من رئيس الجمهورية، وتدخل رئيس المحكمة والنائب العام شخصيا لدى بن بلة لدعم طلبه، لكن الرئيس رفض ذلك رفضا قاطعا ـ تحت ضغط العقيد بومدين في ما يبدو ـ، فكان مصيره الإعدام.

(4) من كلمة ألقاها بن بلة بمناسبة تعيينه مرشحا لرئاسة الجمهورية، نشرتها صحيفة *لوموند* في عدد 12 سبتمبر 1963، ص7.

الأصوات لتمرير خياراتها. ذلك الجو "الديموقراطي" إن جاز القول، وفي الحدود التي رسمناها، لم يحدث فيما بعد. ما نسجله بعد الاستقلال هو تغييب تام لدور المؤسسات وسهولة أكبر لتمرير المبادرات والتوجهات الفردية.

نحن هنا في الواقع إزاء موقف عام من المؤسسات نجده في كل الأنظمة التي تعاني أزمة الشرعية، والجزائر في الفترة التي تهمنا من أحسن الأمثلة عنها. في هذا اللون من الأنظمة، تصبح المؤسسات والقواعد التأسيسية في خدمة الفاعلين المتصارعين على السلطة والشرعية، بدلا من أن تكون إطارا وأدوات لتنظيم قواعد اللعبة السياسية وحل الخلافات الناشئة بين مختلف الأطراف، وهو الهدف الأساسي والغاية من وجود تلك المؤسسات والقواعد، بالإضافة طبعا إلى أداء الوظائف المنوطة بها. في الأنظمة المتأزمة إذاً، نتيجة عدم التوصل إلى حسم الموقف في مسألة الشرعية، تغدو المؤسسات والقواعد التأسيسية وسيلة في أيدي الفاعلين يستخدمونها، ليس بوصفها مرجعا وحكما لفض النزاع، بل كأدوات لتعزيز مواقعهم، وتستخدم انطلاقا من هذا المنظور: يحترمها هذا بصورة مؤقتة أو دائمة إذا كانت في صالحه، ويرفضها ذلك إذا كانت مناقضة لما يريده. ويمكن أيضا أن تستخدم جزئيا فيأخذ كل طرف منها ما ينسجم مع هدفه، كأن يقوم بتحكيم هيئة دون أخرى، أو يعتمد قاعدة أو قواعد قانونية ويضرب عرض الحائط بغيرها. المهم أنها تكيف وفق الحاجيات. إذا انتفت الفائدة منها، سرعان ما يتم تجاوزها. امتاز في هذه الممارسة كثير من القادة الجزائريين أثناء الثورة وبعدها.

في سياق الأمثلة التي سنوردها عن تجاوز الرئيس بن بلة للمؤسسات، سبق أن رأينا كيف كان موقفه في صيف 1962، قبل انتهاء الأزمة، من الحكومة المؤقتة ومن انعقاد المجلس الوطني مجددا بعد التشرذم الذي انتهى به اجتماع طرابلس. في الفترة اللاحقة، ارتفعت أصوات من جميع الجهات منادية بانعقاد الهيئة العليا للثورة، بما في ذلك بن بلة نفسه. لكن في شهر جويلية عندما أصبح بن بلة قاب قوسين أو أدنى من النصر وأعلن مكتبه السياسي في تلمسان، واشتدت الأصوات المطالبة بعقد المجلس، وقيام مكتب المجلس باستدعائه، تراجع زعيم جماعة تلمسان عن موقفه صراحة، محتجا بخطر تفاقم الأزمة في حالة الانعقاد، وكأنها لم تكن قد تفاقمت. في الحقيقة، كان الدافع إلى ذلك الموقف ما سبق أن قلناه من أن المؤسسة كانت أداة لخدمة الفاعلين وليست وسيلة لفض نزاعاتهم وتنظيم قواعد

اللعبة السياسية. في ذلك الظرف، كان بن بلة متخوفا من عدم الحصول على أغلبية كافية في المجلس فاستبعده من طريقه تماما.

ونسوق مثالا آخر نستمده من العلاقة بين المجلس التأسيسي ورئيس الحكومة بن بلة. كان للمجلس التأسيسي من الناحية النظرية والقانونية سلطات هامة تجاه الحكومة. تجلى ذلك في الوظائف التي أسندت إليه بموجب القانون الاستفتائي ليوم 20 سبتمبر، فهي ليست أقل من تعيين الحكومة، والتشريع، ووضع الدستور. وتجلت المكانة التأسيسية للمجلس أيضا في عبارة تضمنتها اللائحة الخاصة بإعلان قيام الجمهورية الجزائرية، والتي صادق عليها المجلس في جلسته الأولى يوم 25 سبتمبر. نصت تلك العبارة على أن المجلس هو "وحده صاحب السيادة الوطنية وحارسها في الداخل والخارج". في الواقع، من جراء المعاملة التي لقيها ذلك المجلس من رئيس الحكومة، لم يتمتع بأي واحد من مقومات السلطة التشريعية. منذ البداية كان واضحا أن ما تريده الحكومة منه هو المصادقة على قراراتها في الحالات التي ترى فيها من الضروري أن تعرض عليه شيئا من تلك القرارات، لأنها غالبا ما كانت تتجاهله تماما فتضع النصوص القانونية وتشرع في التطبيق دون إشعار المجلس أصلا. ماعدا حالات تعد على أصابع اليدين، لم يقم المجلس التأسيسي، صاحب سلطة التشريع، بوضع أي تشريع. رئيس الحكومة هو الذي حل محله في ممارسة تلك الوظيفة عن طريق التشريع بمراسيم.

بعد انتخابات 20 سبتمبر بأقل من شهرين، كان المجلس التأسيسي قد تحول إلى غرفة تسجيل لقرارات الحكومة. بدلا من النقاشات السياسية والعمل التقنيني المكثف الذي كان منتظرا من تلك المؤسسة نتيجة كثرة المشاكل وتعقيدها في جزائر ذلك الحين، ساد في المجلس جو التسيب والإهمال والتغيب واللامبالاة إزاء النشاط البرلماني. سئم بعض النواب التصفيق، بينما ارتأى آخرون أن المفيد بالنسبة إليهم هو الاهتمام بوظائفهم في أجهزة الحزب والدولة. فتخلوا عن اجتماعات المجلس، واعتقد غيرهم كذلك أن الذهاب إلى المجلس مضيعة للوقت ولا طائل من ورائه، ففضلوا بكل بساطة أن يبقوا في منازلهم للتكفل أحسن بشئونهم الخاصة. نجم عن ذلك ضجر شمل قسما هاما من النواب المواظبين على الحضور، فحاولوا تصحيح الأوضاع بإنعاش عمل المجلس من ناحية ومطالبة الحكومة بالتقليل من عملها التشريعي بواسطة المراسيم من ناحية أخرى.

في هذا المنظور، أصر بعض النواب أثناء مناقشة النظام الداخلي للمجلس في نوفمبر 1962 على أن تضاف كلمة "التشريعي" إلى تسمية المجلس ليصبح *المجلس الوطني التأسيسي والتشريعي*، اقتراح لم يخل من السذاجة طبعا، لكنه عبر عما آل إليه أمر "السلطة التشريعية" ولم يكن قد مر على "انتخابها" أكثر من شهرين. سذاجة لأنه لا يكفي أن يتغير الاسم ليتغير المسمى أولا، وثانيا لأن أبجديات القانون الدستوري تقول إن الهيئة إذا كانت تأسيسية (مختصة بوضع الدستور) فهي من باب أولى تشريعية، ما لم يُنص صراحة على خلاف ذلك في نص قانوني نافذ. واستمر بعض النواب في احتجاجهم على تصرفات الحكومة، فطالبوا منها أن تعرض على الأقل بعضا من مراسيمها على المجلس للمصادقة عليها. وكان من أولئك النواب الأستاذ بوزيدة الذي تقدم بمشروع لائحة تضمن مطالبة المجلس من الحكومة أن تعرض على مصادقته كبريات المشاريع والمراسيم والأوامر التي تقوم بإصدارها. وافقت لجنة المجلس المختصة على تلك اللائحة بعد تعديلها لكنها لم تناقش مطلقا في جلسة عامة.

وكان إعداد الدستور المبرر الأول لوجود ذلك المجلس الذي استمد من تلك الوظيفة أحد العناصر المكونة لتسميته (التأسيسي). يوم 26 سبتمبر 1962 قال رئيس الحكومة بن بلة عن هذه النقطة أثناء تقديم برنامجه: "بالنسبة إلى الدستور، لمجلسكم كامل السيادة، فهو سيمنح البلاد ذلك الدستور الذي يرى أنه يتفق ومطامح الشعب. وستلتزم الحكومة بالحياد التام سواء فيما يتعلق بمضمونه أو بطرق تطبيقه". ما حدث كان العكس تماما. أنشئت في البداية لجنة داخل المجلس مختصة بالشروع في إعداد مشروع دستور، لكن سرعان ما تبين أنها لا تستطيع أن تفعل شيئا في هذا المجال. فقد كانت المسألة بالنسبة إلى المكتب السياسي أهم من أن تسند إلى لجنة برلمانية. في صيف 1963، أعلن هذا الأخير أن شهر أوت سيكون شهر الدستور، واضطلع بالمهمة فأعد مشروعا تمهيدا عرض على "ندوات للإطارات" في كل من الجزائر ووهران وقسنطينة، ثم أحيل يوم 31 جويلية إلى "ندوة[1] وطنية لإطارات الحزب" انعقدت في باب الواد بسينما *الماجستيك*، الأطلس حاليا، فأقرت المشروع في اليوم نفسه وقام بإيداعه على مكتب المجلس التأسيسي خمسة من النواب المشاركين فيها. صوت المجلس عليه يوم 29 أوت، وقدم للاستفتاء يوم 8 سبتمبر، وقام بإصداره رئيس الحكومة يوم

(1) كان ذلك تدشينا لطريقة ستتحول إلى تقليد لإقرار أهم النصوص الجزائرية كالميثاق الوطني ودستور 1976 وغيرهما.

10 سبتمبر 1963، مكرسا بذلك اختيار المكتب السياسي الذي أصبح مشروعه أول دستور للجمهورية الجزائرية. وهكذا كان المجلس التأسيسي أكبر الغائبين عن عملية التأسيس.

كان في تلك الطريقة طبعا من تجاوز المجلس واختراق الشرعية ما يكفي لإثارة احتجاجات كثيرة من قبل النواب، في مقدمتهم هذه المرة رئيس المجلس التأسيسي ذاته، فرحات عباس الذي انقلب من جديد إلى مناضل مدافع عن قضية القانونية التي أدار لها ظهره طيلة سيره إلى جانب بن بلة وقيادة الأركان. لقد أدرك أنه كان من دون صلاحيات، وسئم الإشراف على عمليات التسجيل لقرارات الحكومة في المجلس فهب للاعتراض على تصرفاتها. وارتأى أن السيل قد بلغ الزبى بمناسبة إعداد الدستور، فأكد أن الطريقة المتبعة لوضعه كانت خرقا صارخا للشرعية، وقدم استقالته من رئاسة المجلس[1] يوم 12 أوت 1963. بعد ذلك واصل المجلس التأسيسي سيره نحو الانحطاط إلى أن بلغ الحضيض في النصف الأول من عام 1965، حيث أصبح إطارا خاليا من النشاط البرلماني الذي أنشئ من أجله، ومن العباد إلى حد كبير. وهكذا أجهضت أول تجربة تأسيسية في عهد الجزائر المستقلة.

ج. تشخيص السلطة

شخصنة السلطة أيضا سمة بارزة في أسلوب الحكم الذي عمل به الرئيس بن بلة، وهي عملية شاملة تقوم على تركيز السلطات بشكل مفرط والتدخل في اختصاصات الغير من المسئولين والمؤسسات، والانفراد باتخاذ قرارات في مواضيع تهم جهات أخرى بنص الدستور على إشراكها في صنع تلك القرارات والبت فيها. كانت آليات الشخصنة هذه واضحة للغاية في ممارسة الرئيس بن بلة طيلة أيام حكمه. وقد تم تركيز السلطة في صورتين، تركيز تأسيسي وتركيز سياسي. في الجانب الأول، تمثل العمل في استيلاء الرئاسة على هيئات ومؤسسات كانت تابعة لجهات أخرى، فألحق برئاسة الحكومة، مثلا، كل من مديرية التكوين المهني والمديرية العامة للتخطيط والدراسات الاقتصادية والمكتب الوطني لتسيير الأملاك الشاغرة والديوان الوطني للإصلاح الزراعي. وبذلك أصبح في مقدور رئيس الحكومة أن يحدد مباشرة كامل السياسة

(1) بعد الاستقالة أعلن المكتب السياسي إقصاءه من الحزب على لسان الحاج بن علة الذي خلفه في رئاسة المجلس التأسيسي.

الاقتصادية. كان الهدف الحقيقي من ذلك التركيز الذي تم في ثوب "الهيكلة وإعادة الهيكلة" تفكيك الوزارات التي لم يعد الرئيس يثق في أصحابها. أما الهدف المعلن فقيل إنه يرمي إلى "تحسين الفاعلية في التسيير". وهو ما لم يتحقق بدليل أن الرئيس قام بتعديل وزاري يوم 4 سبتمبر 1963 أنشئت بموجبه وزارة الاقتصاد وضم إليها "التخطيط" و"التكوين المهني".

وتجلى التركيز السياسي في اتخاذ سلسلة من القرارات والمبادرات الهامة بصورة مستقلة عن الحكومة والمجلس التأسيسي معا. من تلك القرارات مختلف التعديلات التي أدخلها على الحكومة بدون استشارة المجلس، وبعضها كان هاما للغاية مثل تعيين العقيد بومدين يوم 18 سبتمبر 1963 في منصب نائب الرئيس من غير نقاش في المجلس ولا في الحكومة. هيمنة إذاً على المجلس وهيمنة على الحكومة، وهيمنة كذلك على المكتب السياسي، خاصة بعد أن استقال منه كما رأينا كل من خيضر وبيطاط، ولم يبق فيه مع الرئيس سوى محمدي السعيد وحاج بن علة.

وأحسن مثال عن شخصنة السلطة نجده في الفترة الممتدة من أكتوبر 1963 إلى جوان 1965. فالدستور الذي طالما انتظرته الجزائر لم يعمر أكثر من 23 يوما. محمد بجاوي قال إنه "لم يعمل بصورة عادية إلا مدة 13 يوما"[1]، إذ ما لبث رئيس الجمهورية[2] أن اتخذ من حركة المعارضة القائمة آنذاك في منطقة القبائل بشكل خاص حجة لمباشرة السلطات الخاصة التي نص عليها الدستور، حيث انعقدت يوم 2 أكتوبر ندوة لإطارات الحزب من أجل "النظر في الموضوع" ووجه الرئيس في اليوم التالي خطابا إلى الأمة أعلن فيه تجميد الدستور، واستولى الرئيس على كامل السلطات ولم يتخل عنها إلى غاية سقوطه.

تنص المادة 59 من دستور 10 سبتمبر 1963 على أنه "في حالة خطر وشيك الوقوع يمكن لرئيس الجمهورية أن يتخذ تدابير استثنائية بهدف الحفاظ على استقلال الأمة ومؤسسات الجمهورية ويجتمع المجلس الوطني وجوبا". واضح إذاً من نص هذه المادة أن تطبيقها يمكّن رئيس الجمهورية من تولي جميع السلطات التي تمارسها مختلف الأجهزة الدستورية العادية، ومن ثم باستطاعته أن

(1) M. Bedjaoui, « Aspects internationaux de la constitution algérienne de 1963 », in *Annuaire français du droit international*. Ed. 1977, p. 75.

(2) أصبح رئيس الحكومة أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية أيضا على إثر الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 15 سبتمبر 1963.

يقوم بتجميدها تماما أو يحصر عملها في نطاق معين يقوم هو برسمه وتعديله كيفما أراد. لكن إذا كان للرئيس في الظروف الاستثنائية سلطات ضخمة جدا بموجب الدستور، فهو أيضا خاضع طيلة تلك الفترة لقيود دستورية، أهمها ثبوت وجود الخطر الوشيك الوقوع لبداية العمل بالسلطات الخاصة، والقيد الآخر المهم هو أن الغاية من التدابير المتخذة في تلك الفترة يجب أن تكون العودة في أقرب الآجال إلى عمل المؤسسات بشكل عادي ومنتظم.

عمليا، لم يكترث الرئيس أبدا بتلك القيود، لاسيما الثاني من القيدين المذكورين. فعلى افتراض أن الخطر الوشيك الوقوع كان حاضرا في أكتوبر 1963 بسبب المعارضة المسلحة في منطقة القبائل والنزاع الحدودي الذي نشب بعد ذلك بقليل مع المغرب، فليس صحيحا أن ذلك الخطر استمر بدرجة لم تسمح بسير المؤسسات سيرا عاديا إلى غاية جوان 1965. وآية ذلك أن الرئيس بن بلة قام في الوقت نفسه بتطوير المؤسسات الحزبية، حيث انعقد المؤتمر الأول للحزب في شهر أفريل 1964، وشكل مكتبا سياسيا وعين أحمد بن بلة أمينا عاما له... الخ. إلى جانب ذلك كانت مؤسسات الدولة مجمدة بدعوى الخطر الوشيك. هل معنى ذلك أن الخطر استهدف بعض المؤسسات دون البعض الآخر ؟ في الواقع، جمدت مؤسسات الدولة لأن الرئيس كان يخشى معارضتها لإحساسه أن سلطته ليست قوية فيها، أما المؤسسات الحزبية فكانت مناصرة له، أو بالأحرى هكذا كان يحسبها. على كل حال، عملية وضعها تمت بطريقة ترمي إلى صياغتها في قالب منسجم مع رغبات الرئيس وتبقى مسألة النجاح أو الفشل في المهمة، والتي تشكل موضوعا آخر.

بعد تجميد الدستور، تواصلت عملية التركيز على مستوى الحكومة، وتزايدت وتيرتها ابتداء من مؤتمر الجزائر في أفريل 1964، فلم تنته إلا بنهاية النظام نفسه. وتمثلت في إبعاد مسئولين من الحكومة وضم اختصاصاتهم إلى "مجال الرئيس" الذي كان يعتقد أن الأخذ بذلك الأسلوب سوف يعزز مواقعه ويضعف خصومه، لكن الحقيقة أنه راح يجمع السلطات تلو الأخرى وهو عاجز عن ممارستها فعليا. وكان من التدابير الكثيرة التي تمت في ذلك السياق بعد مؤتمر الجزائر استيلاء الرئيس في الثالث من جويلية 1964 عقب تمرد العقيد شعباني على اختصاص ممارسة الرقابة على عمال العمالات (الولاة حاليا)، مما أدى إلى استقالة وزير الداخلية أحمد مدغري، فقبل الرئيس الاستقالة ونصب نفسه وزيرا للداخلية. وبلغ التركيز حدوده القصوى بعد التعديل الوزاري الذي تم يوم 2

ديسمبر 1964 وقيل عنه في ذلك الوقت إن الهدف منه تمكين الرئيس من ممارسة رقابة أكثر فاعلية على المجالات التي تتسم بأهمية فائقة. بموجب ذلك التعديل، أسند منصب وزير الداخلية إلى الرئيس بصورة نهائية، وألغيت وزارة المالية ووزارة الإعلام وتم تعويضهما بمديريتين تابعتين للرئاسة، كما ألحقت بالرئاسة أيضا المديرية العامة للتخطيط، وألغيت الدواوين الوزارية التي كانت من قبل خاضعة لسلطة الوزراء، وحل محلها أمناء عامون للوزارات، يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي[1] بناء على اقتراح من الوزراء المعنيين. وإذا تذكرنا بالإضافة إلى كل هذا أن الرئيس كان رقم واحد في الحزب وأنه كان يحظى، مبدئيا، بدعم الجيش، وله شعبية واسعة وثابتة في البلاد، أدركنا لماذا اعتقد البعض في ذلك الوقت أن بن بلة كان يتحرك فوق أرضية في منتهى الصلابة. في الحقيقة كان ذلك مجرد اعتقاد.

د. بن بلة وقيادة الجيش وجها لوجه

لم يعمّر التحالف المنتصر طويلا، فسرعان ما انفرط عقده، وتخلص الرئيس بن بلة من أنصاره أثناء الأزمة، الواحد تلو الآخر. بعد استقالة خيضر وإرغام بيطاط على الاستقالة، أقصي فرحات عباس من الحزب وأرسل للإقامة الجبرية في أدرار بمعية عبد الرحمان فارس؛ الرائد العربي براحم كان نصيبه الاعتقال والسجن، وكذلك الشأن بالنسبة إلى العقيد عثمان في وهران. والعقيد شعباني، بعد قرار المحكمة، رفض له الرئيس العفو فنفذ فيه الحكم بالإعدام. لكن الأمر كان مختلفا مع العقيد بومدين ونوابه السابقين في مقر قيادة الولاية الخامسة بوجدة.

في الحقيقة، لا تعود الخلافات بين هؤلاء والرئيس بن بلة إلى سنة 1965، وإنما هي قديمة قدم التحالف نفسه. أثناء الأزمة في 1962، كان الخلاف بين الجانبين ظاهرا فيما يخص الوسائل التي ينبغي أن تستخدم للوصول إلى السلطة. كانت قيادة الأركان مؤيدة لاستعمال القوة قبل الوقت الذي تم فيه ذلك. وقد أشرنا فيما سبق إلى أن خيضر وبن بلة كانا منذ ذلك الحين على وعي بالتهديد الذي كانت تمثله قيادة الأركان بالنسبة إلى مستقبلهما السياسي، ومن أجل ذلك لم يتركا فرصة تمر دون أن يحاولا التقليص من نفوذها، بدون جدوى. في الفترة اللاحقة دأبت "جماعة وجدة" على تعزيز مواقعها وتوسيع نفوذها، لا في المؤسسة العسكرية وحدها، فذلك كان محققا منذ زمان طويل، بل وأيضا في المجالات

[1] يعني أنه لابد لتعيينهم من موافقة رئيس الجمهورية.

الأخرى، داخل أجهزة الدولة والإدارة والحزب. في تلك الأثناء، كان الرئيس بن بلة ينتهج كما رأينا سياسة فردية بشكل واضح، ويكثر من المبادرات الشخصية، أسلوب كان بطبيعة الحال من شأنه أن يثير استياء العقيد بومدين وأنصاره في قيادة الجيش، خاصة بالنسبة إلى الأمور التي كان وزير الدفاع يرى أنها من صلاحياته وحده ولا يحق لرئيس الجمهورية أن يتدخل فيها.

في الواقع، بدأ الصراع بين الطرفين بعد الوصول إلى السلطة مباشرة، وتبين بسرعة للرئيس بن بلة أن "من جعله ملكا" قد أصبح مصدر الخطر الحقيقي بالنسبة إلى مساره السياسي، فأخذ يعمل على التقليص من نفوذ خصومه في قيادة الجيش بالوسائل التي أتيحت له. لم يكن صعبا على العقيد بومدين وجماعته فهم المقصود من تصرفات بن بلة نحوهم، فاتخذوا الاحتياطات الضرورية لمقاومة الإجراءات الرئاسية ضدهم، وتمثلت تلك الاحتياطات، من جملة أمور أخرى، في الاحتفاظ بالحقائب الوزارية الأساسية في الحكومات المتعاقبة، وبتمثيل كاف في المكتب السياسي بعد مؤتمر الجزائر: في الحكومة الأولى (سبتمبر 1962) كان لقيادة الأركان خمسة وزراء[1]، وفي الحكومة الثانية (سبتمبر 1963) دخل التشكيلة عضوان آخران[2] من جماعة وجدة بينما احتفظ الثلاثة الآخرون، بومدين وبوتفليقة ومدغري، بمناصبهم وتوسع مجال أحدهم، العقيد بومدين، الذي أصبح بالإضافة إلى وزير الدفاع النائب الأول لرئيس الجمهورية. في أفريل 1964، دخل الثلاثة المكتب السياسي ماسكين داخله بالقطاعات نفسها، ودخل اللجنة المركزية العضوان الآخران، قايد أحمد وشريف بلقاسم.

في هذا الإطار من توزيع السلطة، وضمن استراتيجية الدفاع والهجوم لكل طرف، استمر الصراع بينهما. حاول بن بلة ضرب مواقع بومدين وجماعته، بينما عمل هؤلاء على تدعيم صفوفهم وتعطيل المحاولات الرامية إلى إضعافهم. في النصف الأول من سنة 1965، كانت عملية الاستقطاب داخل الطبقة الحاكمة بالجزائر قد تمت حول قوتين أساسيتين، بن بلة وأنصاره من جهة، وبومدين على رأس قيادة الجيش من جهة ثانية، وبينهما خلافات كثيرة متراكمة منذ صيف 1962، نذكر فيما يلي ببعضها.

[1] بومدين في الدفاع، ومدغري في الداخلية، وبوتفليقة في الشباب والرياضة، ثم انتقل إلى الشئون الخارجية بعد اغتيال محمد خميستي، وحساني موسى في البريد والمواصلات، ونقاش في الصحة.
[2] قايد أحمد وزير للسياحة وشريف بلقاسم للتوجيه الوطني.

في غياب بن بلة، أمر بومدين أثناء شهر أوت 1963 بالهجوم على مجموعات المعارضة المسلحة في ذراع الميزان. وفي شهري أكتوبر ونوفمبر من السنة نفسها، وقع خلاف شديد بين الرجلين. كان بومدين ضد الاتفاق الذي أبرمه، دون مشاركة وزير الدفاع، بن بلة مع محند والحاج، وذهب هذا الأخير على إثره إلى خط المواجهة مع المغرب. وكان النزاع مع المغرب أيضا مصدرا لخلافات حادة بينهما، إذ كان بومدين معارضا لقبول المتطوعين في الجيش ولوقف القتال مع المغرب. واتهم بن بلة[1] من جهته وزير الدفاع بخرق اتفاق وقف القتال. في جويلية 1964، قلص بن بلة صلاحيات أحمد مدغري، أحد الأعضاء البارزين في جماعة وجدة، ودفعه بذلك إلى الاستقالة. وفي محاولة فاشلة[2] لتقليص دور وزير الدفاع، عين طاهر زبيري قائداً للأركان عندما كان بومدين في القاهرة.

وفي إطار تلك الاستراتيجية الدفاعية ـ الهجومية، قام بن بلة بخطوة لم تترك لدى خصومه مجالا للشك في نواياه نحوهم، وهي إنشاء "الميليشيات الشعبية" التي كانت عبارة عن هيئة مسلحة تحت سلطة الحزب، يعني أنها غير خاضعة لوزير الدفاع. كانت الغاية الرسمية من إحداثها هي "حماية مكاسب الثورة ضد الثورة المضادة"، لكن كان واضحا أن الهدف الحقيقي من تلك المبادرة هو تقليص نفوذ العقيد بومدين. في النهاية، كان تعيين محمود غنز، أحد المقربين من وزير الدفاع، قائدا لها دليلا على فشل المحاولة، تماما مثل الزبيري الذي ظل، رغم حصوله على منصب قائد الأركان، وفيا لوزير الدفاع أيضا؛ ثم قام الرئيس بإشعار وزير الخارجية بوتفليقة أنه سيبعده عما قريب من وزارة الخارجية، فاستبقه خصومه مبادرين بتنحيته يوم 19 جوان 1965 قبل أن يتمكن من تنفيذ قراره الذي كان من المفروض أن يتحقق قبل انعقاد المؤتمر الآفرو ـ آسيوي في أواخر جوان بالجزائر، حدثٌ كان بن بلة دون شك يعول عليه كثيرا لتكريس سلطته في الساحة الدولية.

لا نريد أن يفهم من كلامنا أن الخلافات المذكورة هي التي كانت السبب في إسقاط بن بلة. فنحن نعتقد أن الصراع بينه وبين قادة الجيش كان امتدادا حتميا ومنطقيا لمسار السعي من أجل السلطة العليا الذي بدأته قيادة الأركان في صيف 1960. قلنا عند الحديث عن قيام التحالف بين بن بلة وقيادة الأركان إن هذه

(1) H. Bourges, *L'Algérie à l'épreuve du pouvoir*, Grasset, Paris, 1966, p. 108.

(2) فاشلة لأن مواقع المستهدف لم تتأثر بذلك القرار الذي جعل زبيري قائد أركان بدون سلطة أمام العقيد بومدين في وزارة الدفاع.

الأخيرة كانت تبحث عن وجه مناسب تقتسم معه السلطة مؤقتا، وليس وضعه على سدة الحكم بصورة نهائية. بعد 1962، تواصل العمل من أجل الهدف النهائي الذي لم يكن قد تحقق بعد. معنى ذلك أن الرئيس بن بلة كان سيسقط حتما من السلطة على أيدي الذين أوصلوه إليها. بقيت مسألة متى سيتم ذلك والذرائع المبررة له. لم يكن من الصعب إيجاد مثل هذه الذرائع، لكن بن بلة نفسه سهل المهمة لخصومه إذ قدم لهم قدرا كافيا منها بأسلوب الحكم الذي سار عليه؛ أما التوقيت فالأمر يعود إلى الظروف لا أكثر ولا أقل. في هذا الصدد، من المحتمل جدا أن يكون الرئيس بن بلة نفسه، بالإجراءات التي اتخذها أو كان بصدد اتخاذها ضد جماعة وجدة (خاصة التسبب في استقالة مدغري وعزمه على تنحية بوتفليقة من منصب وزير الخارجية) هو الذي دفع الأحداث إلى الأمام وعجل بسقوطه، وأن خصومه ربما كانوا يتوقعون أن تتم العملية بعد التاريخ الذي تمت فيه، لكن نكرر القول إنهم كانوا، في جميع الأحوال، سيقومون بالانقلاب لأن صاحب السلطة الفعلي كان لابد أن يصير صاحبها الرسمي أيضا. وذلك ما حدث في 19 جوان 1965.

خاتمة

كانت *الجبهة* إلى التنظيم العسكري أقرب منها إلى حركة سياسية. كانت نقطة البداية في تلك الطبيعة العسكرية للجبهة منذ نشأتها. فلقد تأسست *الجبهة* في ظل القمع الفرنسي والعداء الحاد مع الأحزاب الوطنية الأخرى. وكان الجديد الذي أتت به هو أسلوب العمل المسلح. بحكم أسلوب العمل الجديد إذاً، والظروف التي انطلق فيها وتطور، كانت مجموعات المقاتلين الأوائل تذهب إلى الأرياف بوصفها حركة عسكرية أكثر منها سياسية. التداخل بين السياسي والعسكري حينذاك فرضته الظروف على المؤسسين الذين لم يكن لهم بديل آخر. بعد ذلك، تمكنت *الجبهة* من قيادة الحرب لكنها فشلت، بفعل عوامل متعددة، ذاتية وموضوعية، في تكوين حركة سياسية تتمتع بهوية ذاتية قوية، سواء أكان ذلك في صورة حزب سياسي أم جبهة بقيادة سياسية متفوقة من أحد مكوناتها.

ميدانيا، طيلة أيام الحرب بالداخل، لم يكن للجبهة وجود ملموس بوصفها حركة سياسية. كانت موجودة كمرجعية وطنية، كمركز قوي نظريا، أما في الميدان فلم يكن هناك كيان تنظيمي وسياسي متميز اسمه *الجبهة*. المحافظون السياسيون في مختلف مستويات القيادة كانوا في الوقت نفسه ضباطا في جيش التحرير، وكان التنظيم القاعدي المدني، المتمثل في المجالس الشعبية خاضعا للتنظيم العسكري إلى درجة لا تسمح باعتباره تنظيما سياسيا مستقلا. باختصار، لم يكن سرا على أحد في الداخل أن عبارة الجبهة وجيش التحرير يمكن اختزالها إلى الشق الثاني منها (جيش التحرير) من دون تشويه للواقع. في الخارج، وصل الأمر بالجبهة إلى أن تكون تابعة للسلطة التنفيذية وإدارة الدولة (كانت مصالح *الجبهة* تابعة لوزارة الداخلية تحت سلطة بن طوبال وبعده كريم بلقاسم). وكل التنظيمات والهيئات

وتجلت الطبيعة العسكرية للجبهة أيضا في هيمنة العسكري[1] على السياسي ضمن القيادة. في الفترة الأولى من الحرب، كانت القيادة موزعة بين قادة الولايات السياسيين والعسكريين في الوقت ذاته. في أوت 1957، استولى العسكريون صراحة على السلطة ضمن لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ثم الحكومة المؤقتة الأولى. الحكومة المؤقتة الثانية (جانفي 1960) شكلها المجلس الوطني الذي كانت أغلبيته الساحقة من العسكريين. وقع بمناسبة تلك الدورة، ولأول مرة كما رأينا، الفصل في القمة بين القيادة السياسية (الحكومة المؤقتة) والقيادة العسكرية (هيئة الأركان العامة)، في ظل تبعية نظرية للثانية تجاه الأولى، لكن في الواقع رأينا أيضا أن الثانية سرعان ما تحولت إلى رقيب للحكومة ومنافس لها إلى غاية إسقاطها. كانت القاعدة إذاً هيمنة العسكري على السياسي في قيادة *الجبهة*. ولا يسجل سوى استثناء (لتأكيد القاعدة ؟) كان بمثابة قوسين في تاريخ مسيرة *الجبهة* العسكرية، وتمثل ذلك في محاولة عبان الناجحة نسبيا في منح القيادة السياسية وجودا فعليا من خلال قدرتها على اتخاذ قرارات للحركة برمتها. لكنه كان بحق نجاحا نسبيا لأن القادة العسكريين لم يخفوا بعد مؤتمر الصومام، بل وأثناءه بالنسبة إلى بعضهم، امتعاضهم لمبدأ أولوية السياسي على العسكري، معبرين بالتالي عن رغبتهم في إلغاء ذلك القرار في أول فرصة سانحة للتراجع ؛ كما أن قائد الولاية الخامسة، بوصوف، لم يكن متحمسا لذلك المبدأ، وقيادة الولاية الأولى كانت غائبة عن المؤتمر. مهما يكن من أمر، فقد أجهضت المحاولة بعد سنة من ذلك باستيلاء العسكريين على القيادة واغتيال رائد المحاولة عبان رمضان في المغرب على أيدي قادة *الجبهة*.

بوسعنا إيراد مؤشرات أخرى عن الطبيعة العسكرية للجبهة. منها مثلا ما لاحظناه من استمرارية ثابتة بين الوزن السياسي والموقع العسكري للمسئولين. باستثناء تجربة عبان المذكورة، كان القادة يستمدون شيئا فشيئا وزنهم السياسي من مواقعهم العسكرية. أشهر مثال على ذلك نجده في التطور الذي طرأ على مواقع

[1] أطلق وصف "العسكري" أثناء حرب التحرير على من كانت لهم مسئوليات في جيش التحرير، دون مراعاة مهنتهم قبل 1954؛ وعلى ذلك كان استعمال العسكري مجازا لأن "القادة العسكريين" أصبحوا كذلك بحكم الواقع الذي فرضته حرب التحرير.

"الباءات الثلاث". فقد استمد أولئك القادة تفوقهم واحتكارهم السلطة من صفاتهم كقادة لجيش التحرير، مباشرة في فترة أولى بوصفهم قادة ولايات، وبواسطة نوابهم وزبائنهم من قادة الولايات في فترة ثانية، ثم ما لبث ابتعادهم عن القيادة العسكرية أن أدخلهم في "سلك السياسيين" بمصطلحات *الجبهة* آنذاك، وفقدوا تفوقهم نتيجة لذلك. أخيرا، لعل خير دليل على عسكرة *الجبهة*، فضلا عما سبق، نجده في كيفية فض النزاعات الكبرى التي شهدتها : كان العسكريون دائما محور العملية في معالجتها، وإليهم عادت الكلمة الأخيرة، سواء كحكام (جمع حكَم) فرضوا حلهم، كما حدث في اجتماع العقداء العشرة في النصف الثاني من 1959 لحل أزمة *الحكومة المؤقتة*، أو كفاعلين انتصروا بنفوذهم وتأييداتهم العسكرية، كما هو الشأن بالنسبة إلى قادة الولايات ضد عبان في صيف 1957، أو باللجوء إلى استخدام أسلحة جنودهم، كما هو الأمر بالنسبة إلى هيئة الأركان العامة ضد الحكومة المؤقتة وبعض الولايات في صيف 1962.

كان للجبهة قيادات وإطارات سياسية بأعداد كافية ونوعية جيدة، غير أن ذلك لم يجعل منها حركة سياسية لأن التيار المهيمن في قيادتها كان من الراديكاليين المنتمين إلى جيل أول نوفمبر، فرض على تلك القيادات المنحدرة في غالبيتها من الأحزاب التي لم تشارك في تأسيس *الجبهة* (العلماء، الاتحاد الديموقراطي، المركزيون، والشيوعيون) مهام سياسية ودبلوماسية تقنية هامة، لكنها غير قيادية، تمثلت في استخدام كفاءاتهم وخبرتهم في أعمال التمثيل والدعاية الدولية والتسيير المالي... الخ، أي من دون تأثير في أهم القرارات : عباس رئيس يمثل *الجبهة* أمام العالم لكنه من دون سلطة ؛ بومنجل في وزارة الإعلام مع محمد يزيد ؛ فرانسيس في المالية ؛ توفيق المدني في وزارة الثقافة لتزكية الطابع العربي - الإسلامي للجبهة في نظر الدول العربية والإسلامية... الخ. ونلاحظ في المقابل أن قدماء المركزيين كانوا أوفر حظا من غيرهم، إذ تم إشراكهم في القيادة خلال فترتين، في عهد عبان (بن خدة ودحلب في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى)، وضمن الحكومة المؤقتة الثالثة والأخيرة التي أخذوا فيها كل المناصب الأساسية (الرئاسة والمالية لبن خدة، والخارجية لدحلب، والإعلام دائما ليزيد). إذا تذكرنا أن تلك الحكومة أنشئت في منظور المفاوضات ومن أجلها إلى حد كبير، أدركنا أنها أسندت إلى

قدماء المركزيين لكفاءتهم في ذلك المجال، لكن الأمر كان إلى تكليف بمهمة أقرب منه إلى إسناد فعلي للسلطة أو إلى وضع القيادة بين أيديهم، إذ سرعان ما اتضح، في ظل هجمات قيادة الأركان ضدها، أن المطلوب منهم هو الاستقالة تحت طائلة الإقالة بمجرد انتهاء المهمة التي أسندت إليهم، والمتمثلة في التفاوض وإبرام السلم مع ديغول. وذلك ما حدث في الفترة اللاحقة.

منذ ما قبل الاستقلال إذاً، كانت لنظام الحكم في الجزائر طبيعة عسكرية، وكانت الجزائر مفتقرة إلى سلطة سياسية مدنية. ما حدث بعد ذلك كان امتدادا لواقع ما قبل الاستقلال، حيث بقيت القاعدة نفسها : لا يمكن لأحد أن يحكم من دون دعم المؤسسة العسكرية وتحت رقابتها، ولا وجود لسلطة سياسية مدنية قوية. في ظل حزب واحد كانت له نظريا كل السلطات، ومن أهمها بالطبع سلطة فض النزاعات التي تنشأ بين مؤسسات الدولة وحل الأزمات التي تمر بالبلاد، لاحظنا أن الحزب لم يحل أي شيء، أي نزاع ولا أية أزمة : بين بن بلة و"جماعة وجدة"، وبين الزبيري وبومدين في نهاية 1967، وبين الشاذلي بن جديد وقادة الجيش في 1991... في كل مرة، كانت السلطة السياسية الغائب الأكبر، واقتضى الأمر تدخل العسكري لحسم الموقف.

وبقدر ما يمكن للمرء أن يسجل من استمرارية في طبيعة نظام الحكم بين فترة الحرب وعهد الاستقلال، يمكنه أيضا أن يسجل استمرارية في أساليب الحكم. لكن هنا قد يكون من سخريات القدر أن يلاحظ الناظر إلى الفترتين أن نصيب الديموقراطية في الجزائر كان أيام الحرب أكبر منه في عهد الاستقلال، على ما هناك من فروق بين الفترتين، قد تجد بمقتضاها الأساليب السلطوية ما يبررها في ظروف الحرب، وتنتفي تلك المبررات في زمن السلم. فالهيئات القيادية للجبهة، وإن كانت لم تقم قياما كاملا بالدور القيادي الذي أنشئت من أجله، وهمشت في حالات كثيرة لفائدة أشخاص معينين، فإنها قامت في حالات كثيرة أخرى، بفضل ما جرى فيها من مناقشات أدت إلى قرارات مهمة، بدور لا يحتمل أي مقارنة مع دور المؤسسات المركزية للجمهورية الجزائرية المستقلة. أيام الحرب، وباستثناء دورة القاهرة في أوت 1957، لم يستطع أحد أن يفعل بالمجلس الوطني للثورة

الجزائرية (الذي اتخذ قرارات وعدل حكومتين...) وأعضائه ما فعل، مثلا، الرئيس بن بلة بالمجلس الوطني التأسيسي، أو الرئيس بومدين بمجلس الثورة من 1965 إلى 1976 وبعده بالمجلس الشعبي الوطني (1977-1978)، وما فعل من بعده الرئيس بن جديد بـ"السلطة التشريعية" ذاتها في الفترة اللاحقة طيلة عقد من الزمن (1979-1989) على أقل تقدير.

انعدام حركة سياسية متجانسة أثناء الثورة سمح باستمرار الخلافات التي حملتها التيارات السياسية الإصلاحية معها عندما التحقت بالجبهة، وأضاف خلافات جديدة لم تتمكن من تفاديها قيادة منهمكة في صراعات الزمر والأشخاص بهدف تعزيز مواقع أعضائها. لكن، ليست الخلافات القديمة والحديثة التي تراكمت في *الجبهة* من جراء انعدام التجانس السياسي سببا أساسيا في أزمة 1962. فهي ربما ساهمت في صياغة بعض التحالفات وبلورة بعض المواقف أثناء الأزمة، إلا أنها لا تفسر هذه الأخيرة بدليل أن خطوط الصدع التي ظهرت في 1962 لم تكن مطابقة للحساسيات السياسية المعروفة في الساحة الوطنية قبل الحرب.

يمكن، في تقديرنا، أن نسجل على الأقل سببين رئيسيين في حدوث أزمة 1962. السبب الرئيسي الأول نتيجة مباشرة لعجز *الجبهة* عن تكوين حزب سياسي قوي، مما شجع بصورة "منطقية" أولوية العنصر العسكري. في الداخل، كان جيش التحرير أقوى من - أو هو نفسه - جبهة التحرير الوطني ؛ وفي الخارج، من بين كل القوى والتنظيمات الطامحة إلى السلطة في أواخر الحرب، كان جيش الحدود بقيادة هيئة الأركان العامة هو التنظيم الأقوى بالمقاييس المادية للعبارة، ومن ثم المرشح للفوز في السباق نحو السلطة. وتمثل السبب الرئيسي الثاني في المطامح الفردية والجماعية لقيادة الأركان العامة وبن بلة.

كان السبب الأول موضوعيا إلى حد كبير، والثاني ذاتيا بشكل واضح. تحوُّل جيش الحدود إلى القوة الأولى لجيش التحرير كان وليد ظروف خارجة عن إرادة قادته. تمثلت تلك الظروف أساسا في تراجع دور الولايات ابتداء من 1959، وقيام الجيش الفرنسي بإغلاق الحدود الشرقية والغربية، مساهما بذلك ومن حيث لا يدري في بناء القوة التي سوف توصل العقيد بومدين إلى السلطة. ثم تدخل

العنصر الذاتي ليعمل عمله، إذ أدرك الرجل أهمية الأوراق التي يملكها، فبدأ السعي الواعي والمنظم نحو السلطة، على نحو ما رأينا في تطورات الأزمة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة.

في التقييم العام لدور القيادة والجماهير، يسجل الناظر إلى الموضوع تأخر الأولى عن الثانية في فترات طويلة من الحرب. بعد الدور الطلائعي المتقدم الذي قامت به القيادة في مرحلة أولى، بإطلاق الشرارة التي أشعلت النار في "السهل كله"، اتسم عملها في ما بعد، لاسيما منذ استقرارها بالخارج في صيف 1957، بالتقصير الكبير في مجالات عدة، خاصة في المجال العسكري، حتى لو أخذنا في الاعتبار صعوبة الظروف التي تطورت فيها الحرب. من مظاهر القصور في هذا المجال الاستهانة بالحواجز المكهربة عندما بدأ العمل في إنجازها، أي حينما كان من الممكن عرقلة بنائها أو على الأقل تأخير إنجازها، فلم يتم إدراك خطورتها إلا بعد فوات الأوان. وهناك أيضا عدم التوصل إلى معالجة أفضل للمشاكل العسكرية التي عانتها الولايات، وشغور القيادة تماما طيلة سنة كاملة (1959)، عندما كان جيش التحرير في الداخل يمر بأشد مراحل الحرب خطورة وحرجا (أثناء مخطط شال). ومن مظاهر القصور كذلك رفض القيادة العودة إلى الداخل، رغم مناقشة الموضوع ودعوات بن خدة المتكررة إلى العودة، واقتناع الجميع - ظاهريا على الأقل - بضرورة ذلك. بالتأكيد، لابد أن رفض العودة كان "لغرض في نفس يعقوب"، ذلك أن السلطة لا تكون إلا من نصيب الأحياء. ويحضرني في هذا السياق ما قاله الجنرال مارسيل بيجار Marcel Bigeard عن العربي بن مهيدي الذي تنبأ على حق بما سيحدث في نهاية الحرب : "كان بن مهيدي يقول إنه سيواصل الكفاح مهما كان الأمر. لكنه قال أيضا إنه لن يكون أبدا الرجل الذي سوف يصل إلى السلطة، لأن السلطة ليست من نصيب الرجال الذين يجازفون بحياتهم. كان يقول : سيأخذ غيري السلطة في الجزائر، ولن أكون صاحبها"[1].

[1] من مقابلة خاصة أجرتها صحيفة *Liberté* في شهر مارس 2002 للحديث عن العربي بن مهيدي، ونشرت في عددها الصادر يوم 6 نوفمبر 2003، ص 8. كان بيجار من أشهر العقداء الذين شاركوا في "معركة الجزائر". جنوده هم الذين أوقفوا بن مهيدي. الاقتباس المثبت أعلاه ورد في الحديث الذي جرى بين بيجار وسجينه بن مهيدي قبل اغتياله في ليلة 3 - 4 مارس 1957.

تأخر القيادة عن الشعب واضح هنا لأن جيش التحرير في الداخل لم يعوزه الرجال أبدا، إذ كان الشعب خزانا لا ينضب من هذه الناحية، ويشهد بذلك أن الولايات ابتداء من مرحلة معينة لم تعد ترفض متطوعين جدا فحسب، بل اضطرت كذلك في بعض الأحيان إلى "تسريح" البعض بسبب انعدام الأسلحة. ما كان يعوز الولايات هو الإطارات الكثيرة والأسلحة المتراكمة في الخارج.

على صعيد آخر، كان انعدام قيادة وطنية في الداخل، نتيجة رفض القيادة الخارجية المدنية والعسكرية العودة، وعدم إنشاء قيادة وطنية جديدة في الولايات، من الأخطاء والنقائص التي ألحقت أضرارا كبيرة بالمقاومة المسلحة، فهو قد أضعف الولايات بحرمانها من التنسيق الذي كان على قيادة وطنية - لو وُجدت - أن تقوم به، وجعل ولاية رائدة مثل ولاية الأوراس تفقد الدور الطلائعي الذي قامت به في البداية وكان باستطاعتها أن تحتفظ به لو وجدت قيادات في المستوى، الأمر الذي لم يحدث لأن قيادة الخارج البعيدة عن الواقع كان تعين للولاية في الخارج قادة عاجزين عن بسط سلطتهم على مقاتليها (محمد الشريف، محمد لعموري). كذلك، لو كانت في الداخل قيادة وطنية لما وصلت التجاوزات والميول السلطوية وقصر النظر السياسي بأصحابها إلى ما وصل إليه الأمر مثلا في "التطهيرات" التي نفذت تحت إشراف العقيد عميروش بمباركة بعدية من بعض عناصر القيادة الخارجية[1]، ولما تعرضت الولاية الرابعة لمحنة ما سمي بـ*قضية سي صالح*[2] *ورفاقه*... هذا مما يمكن أي يسجل على قيادة الجبهة. ومن ضمن الكثير الذي يمكن أن يسجل لها أيضا :

– يكتسي الدور الذي قام به مؤسسوها في 1954 شرعية تاريخية تحررية لا غبار عليها. إنه بحق دور الطليعة المتقدمة التي كانت في الموعد مع التاريخ لأنها

[1] عندما وصلت رسالة عميروش عن *مؤامرة لابلويت* إلى القيادة في الخارج، اقتنعت بوجودها وبعث اثنان من أعضائها، كريم وبوصوف، رسالة تهنئة ومباركة لقائد الولاية الثالثة لأنه "اكتشف المؤامرة ونجح في إحباطها".

[2] أطلقت هذه العبارة على أحداث كانت الولاية الرابعة مسرحا لها في النصف الأول من سنة 1960 وأدت بقادتها (سي صالح القائد السياسي - العسكري للولاية، ونائبيه، العسكري سي محمد، ولخضر مسئول الاتصال والأخبار بالولاية) إلى مقابلة الجنرال ديغول يوم 10 جوان 1960 في مكتبه بقصر الإليزي والاتفاق معه بصورة منفردة على وقف القتال في ولايتهم و"في الولايات التي تقبل ذلك" في إطار "سلم الشجعان" وتقرير المصير.

ادركت طبيعة المرحلة ورسمت الطريق السليم، في مثال رائع من التحليل الملموس للوضع الملموس. يتجلى فضل تلك الطليعة بنوع خاص عندما نتذكر أنها فتحت الطريق الجديد في خضم أزمة عميقة مزقت أهم أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية وأدخلت اليأس والإحباط إلى نفوس المناضلين والجماهير. هذا الدور التاريخي ينبغي أن يحسب لأصحابه، للمؤسسين بالمفهوم العام، قادة وجنوداً ومناضلين، ومدنيين ممن وفروا حسن الضيافة والاستقبال لمجموعات المقاتلين الصغيرة، ببنادق الصيد والمسدسات العتيقة.

– لكن أهم مكسب حققته *الجبهة*، قبل الاستقلال، هو الحفاظ على وحدة الصف. فهي رغم الأزمات المتكررة والصراعات الدائمة تمكنت من الظهور أمام الداخل والخارج بمظهر الكتلة المتماسكة. يعود الفضل في ذلك إلى الظروف التي ساعدت على إخماد المحاولات الرامية إلى النيل من تلك الوحدة، وإلى جهود القادة أنفسهم، من أجل تفادي القطيعة وإيجاد التسويات الملائمة لصيانة وحدة الحركة.

الملاحق

الملحق رقم 1: لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى، أوت 1956

عبان رمضان..........................المسئول السياسي والعسكري

محمد العربي بن مهيدي..........................مسئول العمل العسكري بالعاصمة

كريم بلقاسم..........................منسق عام بين الولايات

بن يوسف بن خدة..........................قيادة المنطقة المستقلة لمدينة الجزائر

سعد دحلب..........................مكلف بالدعاية وصحيفة *المجاهد*

<u>المصدر</u>:

HARBI (Mohammed), *Les archives de la révolution algérienne*

الملحق رقم 2 : لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، أوت 1957[1]

14 عضوا، خمسة شرفيون: بوضياف، آيت أحمد، بن بلة، خيضر، وبيطاط ؛ والتسعة الآخرون هم:

كريم بلقاسم..........................القوات المسلحة وقاعدة تونس

عبد الحفيظ بوصوف..........................الاتصالات العامة والاستخبارات

لخضر بن طوبال..........................الداخلية وفيدرالية فرنسا

محمود الشريف..........................المالية

عمار أوعمران..........................التموين العام والتسليح

عبان رمضان..........................تنظيم الجبهة والصحافة والإعلام

فرحات عباس..........................الدعاية الدولية

محمد لامين دباغين..........................تنسيق الشئون الخارجية

عبد الحميد مهري..........................الشئون الاجتماعية

<u>المصدر</u>:

HARBI (Mohammed),*Les archives de la Révolution algérienne*

[1] ابتداء من 4 أفريل 1958 أصبحت الأقسام داخل لجنة التنسيق والتنفيذ تسمى "دوائر"، وبقي الأعضاء وتوزيع الوظائف كما في السابق، ماعدا عبان رمضان المغتال في ديسمبر 1957.

الملحق رقم 3: الحكومة المؤقتة الأولى، 19 سبتمبر 1958

فرحات عباس..رئيس
كريم بلقاسم...............................نائب الرئيس، وزير القوات المسلحة
أحمد بن بلة..نائب الرئيس
محمد بوضياف..وزير دولة
آيت أحمد..وزير دولة
محمد خيضر..وزير دولة
رابح بيطاط..وزير دولة
لخضر بن طوبال...............................وزير الداخلية، وفيدرالية فرنسا
عبد الحفيظ بوصوف...............................الاتصالات العامة والمواصلات
محمود الشريف..التسليح والتموين
محمد لامين دباغين.......................................الشئون الخارجية
عبد الحميد مهري...............................وزير شئون شمال إفريقيا
أحمد فرانسيس...............................الشئون الاقتصادية والمالية
محمد يزيد..وزير الإعلام
بن يوسف بن خدة...............................وزير الشئون الاجتماعية
أحمد توفيق المدني...............................وزير الشئون الثقافية
الدكتور لامين خان...............................كاتب دولة بالداخل
الرائد عمر أوصديق...............................كاتب دولة بالداخل
مصطفى اسطمبولي...............................كاتب دولة بالداخل

المصدر:

DAHLAB (Saad), *Mission accomplie*

الملحق رقم 4 : الحكومة المؤقتة الثانية، جانفي 1960

بالمقارنة مع الحكومة الأولى، تقلص عدد الحقائب من 17 إلى 13 وزارة، بانسحاب وزير هو بن خدة، وإقصاء وزيرين، هما محمود الشريف وتوفيق المدني، وإلغاء مناصب كتاب الدولة الثلاثة، وشكلت حكومة على النحو التالي :

فرحات عباس..رئيس
كريم بلقاسم...............................نائب الرئيس، وزير الشئون الخارجية
أحمد بن بلة..نائب الرئيس
محمد بوضياف..وزير دولة
آيت أحمد..وزير دولة
محمد خيضر..وزير دولة
رابح بيطاط..وزير دولة
محمدي السعيد..وزير دولة
لخضر بن طوبال...............................وزير الداخلية وفيدرالية فرنسا
عبد الحفيظ بوصوف...............................وزير التسليح والاتصالات العامة
أحمد فرانسيس...............................وزير الشئون المالية والاقتصادية
محمد يزيد..وزير الإعلام
عبد الحميد مهري...............................الشئون الاجتماعية والثقافية

المصدر:

DAHLAB (Saad), *Mission accomplie*

الملحق رقم 5 : الحكومة المؤقتة الثالثة، أوت 1961

بن يوسف بن خدة.......................................رئيس الحكومة، وزير المالية

كريم بلقاسم...نائب رئيس الحكومة، وزير الداخلية

أحمد بن بلة...نائب رئيس الحكومة

محمد بوضياف...نائب رئيس الحكومة

حسين آيت أحمد..وزير دولة

محمد خيضر...وزير دولة

رابح بيطاط..وزير دولة

لخضر بن طوبال...وزير دولة

محمدي السعيد...وزير دولة

عبد الحفيظ بوصوف..........................وزير التسليح والاتصالات العامة

سعد دحلب...وزير الخارجية

محمد يزيد..وزير الإعلام

المصدر:

DAHLAB (Saad), *Mission accomplie*

الملحق رقم 6: المكتب السياسي الذي أعلن في تلمسان يوم 22 جويلية[1] 1962

أحمد بن بلة...........................التنسيق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة

محمد بوضياف..................................التوجيه والعلاقات الخارجية

حسين آيت أحمد..........................رفض العضوية في المكتب السياسي

محمد خيضر..............................أمين عام لجبهة التحرير الوطني

رابح بيطاط...مسئول جهاز الحزب

محمدي السعيد..التربية والثقافة

[1] حسب توزيع الوظائف الذي تم يوم 6 أوت 1962.

حاج بن علة.....................................الجيش والشئون العسكرية

المصدر:

HARBI Mohammed, *Le FLN, mirage et réalité*

الملحق رقم 7: حكومة بن بلة الأولى، 26 سبتمبر 1962

أحمد بن بلة..رئيس الحكومة

هواري بومدين...وزير الدفاع

أحمد مدغري..وزير الداخلية

محمد خميستي..وزير الخارجية

أحمد فرانسيس..وزير المالية

أحمد بومنجل...........................إعادة البناء والأشغال العامة والنقل

خليفة لعروسي..الطاقة والتصنيع

بشير بومعزة..................................العمل والشئون الاجتماعية

موسى حساني...البريد والمواصلات

محمد الصغير نقاش...وزير الصحة

عمار بن تومي...وزير العدل

محمد حاج حمو..وزير الإعلام

عبد العزيز بوتفليقة........................وزير الشباب والرياضة والسياحة

محمد خبزي..وزير التجارة

أحمد توفيق المدني......................وزير الأوقاف والشئون الدينية

عمار أوزغان.........................وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي

عبد الرحمان بن حميدة..................................وزير التربية الوطنية

محمدي السعيد...وزير المجاهدين

المصدر:

HARBI Mohammed, *Le FLN, mirage et réalité*

المراجع

1. كتب

أ. باللغة العربية

1- أزغيدي (محمد لحسن)، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية، 1956 - 1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

2- أمقران (عبد الحفيظ الحسني)، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، شركة دار الأمة، الجزائر، 1997، ص 198.

3- بجاوي (محمد)، الثورة الجزائرية والقانون، دار اليقظة، تونس، 1961

4- بن خدة (بن يوسف)، اتفاقيات إيفيان، نهاية حرب التحرير في الجزائر، ترجمة محل العين جبايلي ولحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987

5- بورقعة (لخضر)، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص 276.

6- بومالي (أحسن)، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى : 1954 - 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص 391 .

7- ركيبي (عبد الله)، ذكريات من الثورة الجزائرية، 1954 - 1958، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 243.

8- عسكري (الـ) إبراهيم، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، الجزائر، 1992، ص381 .

9- متحف (الـ) الوطني للمجاهد، المرحلة الانتقالية من 19 مارس 1962 إلى 20 سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

10- مدني (أحمد توفيق الـ)، حياة كفاح، مذكرات، الجزء الثالث: مع ركب الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، ص 596.

ب. باللغة الفرنسية

1-ABBAS (Ferhat), Autopsie d'une guerre. Garnier, Paris, 1980, p346.

2-ABBAS (Ferhat), L'Indépendance confisquée, 1962-1978, Ed. Flammarion, Paris, 1984, p 227.

3-AIT AHMED (Hocine), La guerre et l'après- guerre, Ed. de Minuit, Paris, 1964, p 207.

4-BEDJAOUE (Mohammed), La révolution algérienne et le droit, Ed. Aijd, Paris, 1961, p 264.

5-BEHR (Edwards), Dramatique Algérie, Stock, Paris, 1962, p256.

6-BEN KHEDDA (Benyoucef), les accords d'Evian : la fin de la guerre d'Algérie, OPU, 1986, p 120.

7-BEN KHEDDA (Benyoucef), L'Algérie à l'indépendance. La crise de l'été 1962, Ed. DAHLAB, Alger, 1997, p 185.

8-BENYAHIA (Mohammed), La Conjuration au pouvoir. Récits d'un maquisard, Arcantère, Paris, 1988. p 155.

9-BESSAOUD (Mohammed Arab), Heureux les martyrs qui n'ont rien vu, Gary, Paris, 1966.

10-BOUDIAF (Mohammed), Où va l'Algérie ? , Librairie Etoile, Paris, 1964, p 208.

11-BOURGES (Hervé), L 'Algérie à l'épreuve du pouvoir, Grasset, Paris, 1967.

12-CHIKH (Slimane), L'Algérie en armes, ECONOMICA, Paris, 1981, p 511.

13-COURRIERE (Yves), La guerre d'Algérie. t. i : Les fils de la Toussaint, Fayard, Paris, 1968, p 450.

14-COURRIERE (Yves), La guerre d'Algérie. t. II : Le temps des léopards, Fayard, Paris, 1969, p 641.

15-COURRIERE (Yves), La guerre d'Algérie. t. III : L'heure des colonels, Fayard, Paris, 1970, p 633.

16-COURRIERE (Yves), La guerre d'Algérie. t. IV : les feux du désespoir, Fayard, Paris, 1971, p 679.

17-DAHLAB (Saad), Pour l'indépendance de l'Algérie, Mission accomplie, Ed. Dahlab, Alger, 1990.

18-DAHMANI (Mohammed), L'Algérie, légitimité historique et continuité politique, Ed. Le Sycomore, Paris, 1979.

19-DUCHEMIN (Jaques C.), Histoire du FLN, La Table Ronde, Paris, 1962, p 333.

20-FAVROD (Charles Henri), Le F L N. et l'Algérie, Plon, Paris, 1962, p 351.

21-FOUCHET (Christian), Au service du général de Gaulle, Plon, Paris, 1971, p 301.

22-FRANCOS (Ania) et SERENI (Jean-Pierre), Un Algérien nommé Boumediene, Stock, Paris, 1976, p 417.

23-FRONT DE LIBERATION NATIONALE, Textes fondamentaux du Front de Libération Nationale, 1954 –1962, Ministère de l'Information et de la Culture, Alger, 1976, p 87.

24-GALLISIT (René) (ed.), Populismes du tiers-monde, L'Harmattan, Paris, 1997, p 361.

25-GONIDEC (P. F.), Les systèmes politiques africains, LGDJ ,Paris, 1971, p 358.

26- HAMDANI (Ammar), Krim Belkacem, le lion des djebels, Balland, Paris, 1973, p 355 .

27-HARBI (Mohammed), Les archives de la Révolution algérienne, Jeune Afrique, Paris, 1981, p 583.

28-HARBI (Mohammed), Le F. L. N., mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir (1945-1962), NAQD/ENAL, Alger, 1993, p 440.

29- HARBI (Mohammed), Une vie debout. Mémoires politiques, t. II, 1945-1962, La Découverte, Paris, 2001.

30- HAROUN (Ali), L'Eté de la discorde, Algérie 1962, CASBAS Editions, Alger, 2000, p 238.

31-HAROUN (Ali), La 7ème wilaya : La guerre du F.L.N. en France, 1954 –1962, Editions RAHMA, Alger, 1992, p 522.

32-LEBJAOUI (Mohammed), Vérités sur la révolution algérienne, Ed. Gallimard, Paris, 1970, p 253.

33-LENTIN (Paul Albert), L'Algérie des colonels, Petite bibliothèque républicaine, Paris, 1958.

34-MALEK (Rédha), L'Algérie à Evian : Histoire des négociations secrètes, 1956-1962, Ed. DAHLAB, Alger, 1995, p401.

35-MAILLARDE (Etienne), L'Algérie depuis 1962, d'une dictature à l'autre, La Table Ronde, Paris, 1975.

36-MAMERI (Khalfa), Abane Ramdane, héros de la guerre d'Algérie, L'Harmattan, Paris, 1998, p 334.

37-MASSU (Jacques), La vraie bataille d'Alger, Plon, Paris, 1971, p 393.

38-MERLE (Robert), Ahmed Ben Bella, Gallimard, Paris, 1965, p184.

39-MEYNIER (Gilbert), Histoire intérieure du FLN., 1954 –1962, CASBAS Editions, Alger, 2003, p 812.

40-TEGUIA (Mohammed), L'Algérie en guerre, 1954-1962, OPU, Alger, 1981, p 435.

41-YACEF (Saadi), Souvenirs de la bataille d'Alger. Déc. 1956–sep. 1957. Julliard, Paris, 1962, p 127.

42-YEFSAH (Abdelkader), La question du pouvoir en Algérie, ENAP, Alger, 1990, p 511.

43- ZAMOUM (Ali), Le pays des hommes libres. Mémoires d'un combattant algérien (1954 –1962), La pensée sauvage, 1998, p 319

2. مقالات ودراسات في الجرائد والمجلات

أ. باللغة العربية

1- حربي (محمد)، ترجمة هناد (محمد)، "مؤامرة لعموري"، في : نقد، العدد 15/14، 2001، ص 7-9.

2- مالك (رضا)، "مفاوضات أيفيان أو... المسيرة الوطنية نحو يوم النصر، في : المصادر، العدد 5، 2001، ص 13-31.

ب. باللغة الفرنسية

1- AGERON (Charles-Robert), «Complots et purges dans L' ALN (1958-1961) », in XXème siècle, 1998, no, 59, p.15-27.

2-BEN TOBBAL (Lakhdar), « Souvenirs du "Chinois" », in GALLISSOT (René), Les accords d'Evian en conjoncture et en longue durée, CASBAS Ed., Alger, 1997, p. 21-24.

3-OULD KABLIA (Dahou), « La contribution du M.A.L.G. à la lutte de libération nationale », in المصادر, Numéro 6, 2002, p. 61-105.

4-DEBBASCH (C.), « Le parti unique à l'épreuve du pouvoir », in AAN, 1965, p. 9-36.

5-HARBI (Mohammed), « Vers l'armée du métier », in Les Temps modernes, n. 175 bis, octobre 1977, p. 171-184.

6-LECA (Jean), « L'organisation provisoire des pouvoirs publics en Algérie », sep. 1962- sep. 1963, in R. A. S. J. E. P., janvier 1964, p. 7-45.

7-MEYNIER (Gilbert), « Bibliographie synthétique de la guerre d'Algérie », in NAQD, Numéro 14/15, 2001, p. 98-162.

8-ZARTMANN (William), « L'armée dans la politique algérienne », in AAN, 1967, p. 265 – 278.

3. وثائق ونصوص أساسية للجبهة

1- بيان أول نوفمبر 1954، في: DAHLAB Saad, Mission accomplie

محضر جلسات مؤتمر الصومام، وصفحات من أرضية الصومام، أوت 1956، في : أحمد توفيق المدني، مذكرات، حياة كفاح، الجزء الثالث : مع ركب الثورة التحريرية.

2- محضر اجتماع قادة الولايات الأولى والثالثة والرابعة والسادسة (6 - 12 ديسمبر 1958)، في: مذكرات الرئيس كافي.

3- القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني والمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية، جانفي 1960، في :

HAROUN Ali, L'Eté le la discorde.

4- مذكرة قيادة الأركان العامة إلى الحكومة المؤقتة، جويلية 1961، في :

HARBI Mohammed, Les Archives de la Révolution algérienne.

5- اتفاقيات إيفيان، 18 مارس 1962، نسخة أصلية في :

.MALEK Redha, l'Algérie à Evian

6- برنامج طرابلس، جوان 1962، في : AAN، 1962.

7- محضر 7 جوان 1962، الذي وضعه بن بلة وجماعته حول انسحاب بن خدة والوزراء من "مؤتمر طرابلس"، في :

.HAROUN Ali, L'Eté de la discorde

8- لائحة اجتماع زمورة، 25 جوان 1962، في : AAN، 1962.

9- إعلان قيام المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، 22 جويلية 1962، في:

HAROUN Ali, L'Eté de la discorde.

10- بيان الولاية الرابعة بتاريخ 26 أوت 1962، في:

HAROUN Ali, L'Eté de la discorde

11- رسالة استقالة بوضياف من المكتب السياسي، جريدة لوموند، 28 أوت 1962.

12- رسالة استقالة فرحات عباس من رئاسة المجلس التأسيسي، 14 أوت 1963، في : AAN، 1963.

13- دستور 10 سبتمبر 1963، AAN، 1963.

14- خطاب الرئيس بن بلة إلى الأمة بشأن تجميد الدستور والعمل بمادة السلطات الاستثنائية، 3 أكتوبر 1963، في : AAN، 1963.

محتويات الكتاب

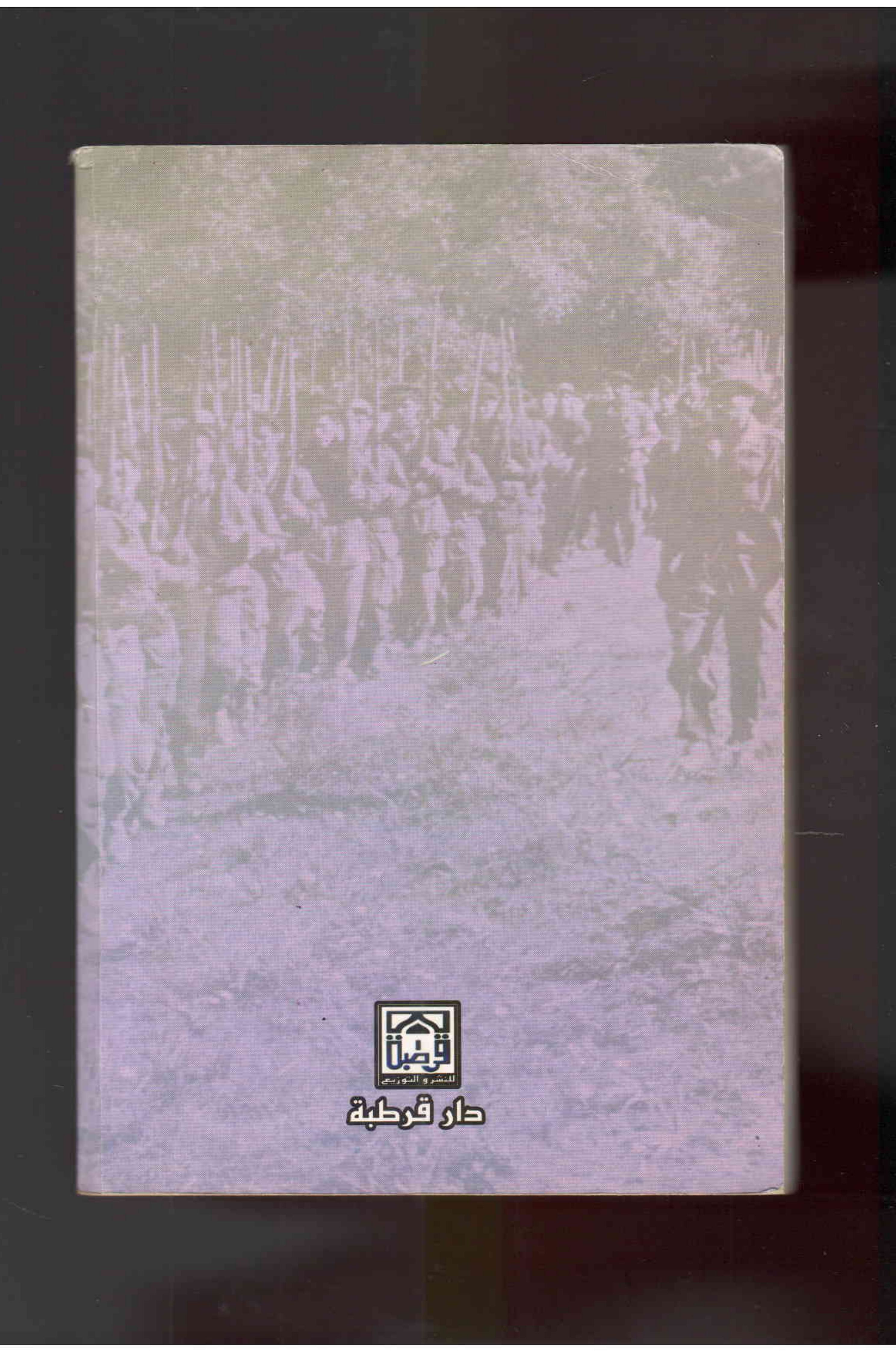
الفصل الثالث

من وقف القتال إلى إعلان الاستقلال

الفصل الرابع

تحالف بن بلة وقيادة الأركان بين الانتصار والانكسار

جويلية 1962 – 19 جوان 1965



قرطبة
للنشر و التوزيع
دار قرطبة